الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

مخبر الدراسات الاستراتيجية والتنمية المستدامة في دول الوطن العربي

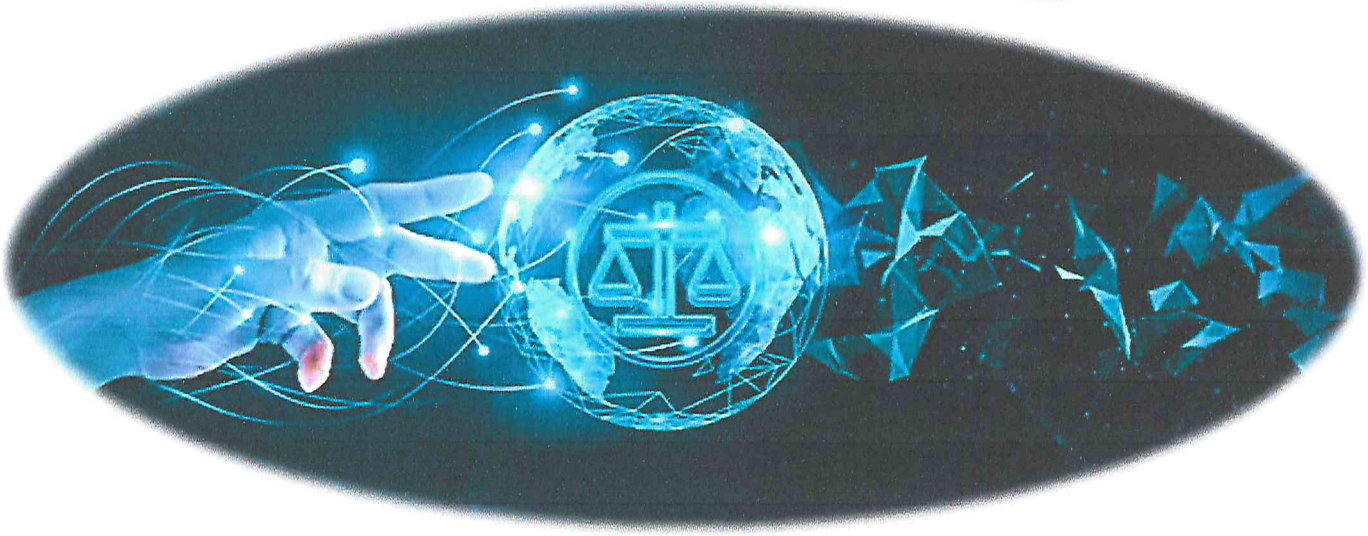
بالتعاون مع فرقة مشروع البحث التكويني PRFU

لملتقى دور الحكامة القضائية في إصلاح وجودة المنظومة القضائية ،

رقم: G01L01UN120120230020

ينظمون ملتقى وطني هجين بعنوان

الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية



الثلاثاء 25 نوفمبر 2025

الرئيس الشرفي للملتقى	المدير العام للملتقى	المشرف العام للملتقى
مدير الجامعة	عميد الكلية	مدير المخبر
أ.د/ عبد الكريم قواسمية	أ.د/ طارق مخلوف	أ.د/ أمين البار

رئيس الملتقى

د/ هاجر شنيخر

Gouvernance.judiciaire2025@gmail.com

الديباجة

تعتبر الحكامة القضائية مقدمة لكل إصلاح مرتقب للجهاز القضائي، هذا الشرط يتأسس على الاستقلالية والحيادية والشفافية والفعالية في العمل القضائي، علما أن جل الدساتير الجزائرية وحتى في التعديل الأخير 2020 أكد على استقلالية السلطة القضائية تحقيقا لرهان دولة الحق والقانون ضف إلى ذلك الحداثة والعصرنة لقطاع العدالة بمثابة المحرك الأساسي لتحقيق أي تنمية اقتصادية اجتماعية في البلاد، نظرا لحيوية وأهمية قطاع العدالة وملمسه بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لذا، أصبح البحث في موضوع الجودة القضائية وتحسين أداء الخدمة القضائية، من أهم الأهداف والأولويات التي تستلزمها ضروريات تحديث وعصرنة قطاع العدالة.

فجودة القضاء تنطلق من حاجة الفرد والمجتمع إلى نظام قضائي متكامل، مستقل ونزيه، والجودة هي مسعى ومطلب لجميع فئات المجتمع، سواء العاملين بقطاع العدالة أو المستفيدين من خدماته.

إشكالية الملتقى

و يتطلب تحديد معايير الجودة في الخدمات القضائية، الإحاطة بمستلزمات تحقيقها بقطاع العدل، وعلى ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات نجاعة الحكامة القضائية وتطلعات الإصلاح بين العصرنة والرقمنة ؟

أهداف الملتقى

- إقامة إدارة قضائية احترافية ومؤهلة وتحديث خدمات الإدارة القضائية وانفتاحها على المواطن.
- الانفتاح على مبادئ حقيقية لتكريس حكامة قضائية متينة.
- إمكانية تتبع إجراءات التقاضي عن بعد من خلال التأكيد على الوصول إلى المعلومة القانونية والقضائية.
- تحقيق نتائج ملموسة لفائدة المتقاضين والمواطنين عموما، من خلال عصرنة ورقمنة قطاع العدالة.
- الوقوف على عراقيل تطبيق الحكامة الرشيدة في قطاع العدالة.
- عرض نماذج وتجارب دولية في مجال حوكمة قطاع العدالة.

محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

المحور الثاني: أهداف ومبادئ القضائية الحوكمة القضائية .

المحور الثالث: آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية .

المحور الرابع: فعالية واستراتيجية القضاء .

المحور الخامس: الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات – .

المحور السادس : نماذج وتجارب دولية في مجال حوكمة قطاع العدالة .

مواعيد هامة

- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة : **22 نوفمبر 2025** .
- الرد على المداخلات المقبولة : **23 نوفمبر 2025** .
- تاريخ انعقاد الملتقى : **25 نوفمبر 2025** .
- الملتقى منظم عبر تقنية التحاضر عن بعد **Google Meet**

شروط المشاركة

- تقبل المداخلات الفردية والثنائية .
- أن لا تكون الورقة البحثية قد قدمت للمشاركة في نشاط علمي آخر او نشرت في أي مجلة .
- تحرر الورقة البحثية بأحد اللغات الآتية : العربية، الفرنسية، الإنجليزية .
- ترسل الورقة البحثية في شكل وورد **word** عن طريق البريد الالكتروني فقط :

Gouvernance.judiciaire2025@gmail.com

- جميع الأوراق البحثية تخضع لتقييم اللجنة العلمية .
- يتم الإبلاغ عن نتائج تحكيم الأوراق البحثية في الآجال المحددة

ضوابط الورقة البحثية

- لا يتجاوز عدد صفحات الورقة البحثية 20 صفحة، ولا يقل عن 15 صفحة A4 .
- تحرر الورقة البحثية باستخدام word، خط Sakkal Majalla مقاس 16 للنص و 12 للهوامش، أما بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط Times New Roman حجم 12، واستخدام المسافة 1.15 بين السطور .
- ينبغي أن تتوافق الأوراق البحثية مع أصول ومنهجية البحوث العلمية
- يجب أن تنسجم الورقة البحثيّة مع أحد محاور المؤتمر.
- ينبغي أن تكون الورقة البحثية بين ثلاثة آلاف إلى سبعة آلاف كلمة.
- يسبق كلّ بحث ملخّص عنه لا تقل كلماته عن 200 كلمة ولا تزيد على 500 كلمة.
- يكون التوثيق بنظام الحواشي السفليّة المتسلسلة بالبدء باسم المؤلف.
- تقدّم الأوراق باللغات الثلاث : العربيّة، الإنجليزية والفرنسية.

استمارة المشاركة

- الاسم : ..... اللقب : .....
- الدرجة العلمية : .....
- التخصص : .....
- المؤسســة : .....
- الهاتف (إجباري) : .....
- البريد الالكتروني (إجباري) : .....
- المحور (الرقم والعنوان) : .....
- عنوان المداخلة : .....
.....

- الملخص :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

- الكلمات المفتاحية : .....

اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة د/ نـــوال بوالريـــار

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء
أ.د / طاهر دلول	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / بشير هادفي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / سعاد نويري	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / دنيا زاد ثابت	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / محمد كنازة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / هدى عزاز	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / أحسن غربي	جامعة 20 أوت 1955 . سكيكدة
أ.د / إبراهيم ملاوي	جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي
أ.د / السايح بوساحية	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / أمين البار	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / حدة مبروك	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / خديجة خالدي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / ريمة مقراني	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / سعاد عمير	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / شهرزاد نوار	جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي
د / نسرين بوعكاز	جامعة جي فارس . المدية
د / أحلام حراش	جامعة الشهيد حمّة لخضر . الوادي
د / أسماء قواسمية	جامعة محمد الشريف مساعدية . سوق أهراس
د / آمنة رايس	جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي
د / أمينة عديد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة
د / أمينة كاملة لحول	جامعة جي فارس . المدية
د / إيمان دمبري	جامعة محمد الشريف مساعدية . سوق أهراس
د / بريعة شايفة	جامعة عمار الثليجي . الأغواط
د / بلفاضل رحموني	جامعة خميس . مليانة
د / توفيق عط الله	جامعة عباس لغرور . خنشلة
د / حسام بو حجر	جامعة 08 ماي 1945 . قالمة
د / ريم عبيد	جامعة الإخوة منتوري . قسنطينة
د / سامية نويري	جامعة 08 ماي 1945 . قالمة
د / سمية بهلول	جامعة محمد لمين دباغين . سطيف
د / سناء مرامرية	جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي
د / شريفة خالدي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
د / سهام قواسمية	جامعة محمد الشريف مساعدية . سوق أهراس

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء
أ.د / صونية بن طيبة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / طارق مـخلوف	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / عبد المالك عزوزي	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
أ.د / عدلان مطروح	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / عز الدين عثماني	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / علي اليازيد	جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي
أ.د / فريدة مزياني	جامعة الشهيد الحاج لخضر . باتنة
أ.د / فيصل الواقي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / مبروك كاهي	جامعة قاصدي مرباح . ورقلة
أ.د / مليكة قادري	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / منير بوراس	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / نبيلة أحمد بومعزة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / نبيلة كردي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / وردة ملاك	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
أ.د / وهاب حمزة	جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي
أ.د / ياسين قوتال	جامعة عباس لغرور . خنشلة
د / صبرينة عجابي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة
د / عائشة عبد الحميد	جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف
د / عائشة موسى	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
د / عبد الرحمان بريك	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
د / عبد الرزاق بوهلال	جامعة قاصدي مرباح . ورقلة
د / عمار بريق	جامعة محمد الشريف مساعدية . سوق أهراس
د / عمر غول	جامعة باجي مـختار . عنابة
د / فارس مزوزي	جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف
د / رقية بلقاسمي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
د / كمال دبيلي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
د / كمال دريد	جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي
د / منير قتّال	جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر 01
د / نادية بونعاس	جامعة محمد الشريف مساعدية . سوق أهراس
د / هاجر شنيخر	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي . تبسة
د / ياسين علال	جامعة 08 ماي 1945 . قالمة
د / سهام شقطمي	جامعة بـاجي مـختار . عنابة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام
مخبر الدراسات الاستراتيجية والتنمية المستدامة في دول الوطن العربي
بالتعاون مع فرقة مشروع البحث التكويني PRFU
بعنوان: دور الحكامة القضائية في اصلاح وجودة المنظومة القضائية
رقم: G01L01UN120120230020

برنامج الملتقى الوطني الهجين

الثلاثاء 25 نوفمبر 2025

الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

رابط الجلسة الافتتاحية للملتقى: https://meet.google.com/yad-dshj-pyw

تنشيط الدكتورة: رقية بلقاسمي

استقبال الضيوف والمشاركين

مراسيم افتتاح الملتقى

ابتداءً من الساعة 09سا

الاستماع إلى ءايات بيّنات من الذكر الحكيم

الاستماع إلى النشيد الوطني

كلمة السيدة رئيس الملتقي الدكتورة هاجر شنيخر

كلمة السيدة رئيس اللجنة العلمية للملتقي الدكتورة نوال بوديار

كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية أ.د / طارق تحلوف

كلمة أ.د / قواسمية عبد الكريم مدير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

الإعلان الرسمي عن انطلاق أشغال الملتقى

الجلسة الافتتاحية

قاعة المحكمة الافتراضية

كلمة السيد سعيد بوقرة

رئيس المحكمة الإدارية تبسة

كلمة السيد بلال لرقط

محافظ الدولة لدى المحكمة الإدارية تبسة

مداخلة افتتاحية حضورية مشتركة

أ.د/ محمد كنازة د/ كمال دبيلي

التقاضي الإلكتروني أمام جهات القضاء الإداري

محاضرة افتراضية رقم 01

أ.د/ إبراهيم ملاوي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

آليات حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية في الجزائر

محاضرة افتراضية رقم 02

د/ حنان عكوش – جامعة عمار ثليجي الأغواط –

السيد: نسراقي محند الزين – (دكتوراه) قاضي تحقيق –

ضمانات حق التقاضي كأحد مخرجات الحكامة القضائية الجيدة

استراحة تنظيمية

الملتقى الوطني الدولي الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الحضورية الأولى

المدرج رقم 06 — 10:00 سا

رئيس الجلسة: أ.د / محمد كنازة — رئيس الجلسة: د / كمال دبيلي

01	د / ياسمين لحواسنية د / حنان رزايقية	جامعة تبسة	الحكامة القضائية: قراءة في المفاهيم مع عرض للتجارب العالمية
02	أ.د / نبيلة أحمد بومعزة	جامعة تبسة	رقمنة قطاع العدالة في الجزائر الآفاق والتحديات
03	أ / أمينة شنيخر أ / كمال مصالي	محامية نقيب المحامين	الاستراتيجية القضائية نحو التقاضي الإلكتروني
04	ط.د / ياسين بوشكيوة	جامعة تبسة	الحوكمة القضائية: المبادئ الخمسة لبناء قضاء شفاف وفعال
05	د / حكيمة ناجي	جامعة تبسة	الحق في الولوج للقضاء ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020
06	د / إلهام بخوش أ.د / سعاد نويري	جامعة تبسة	الحكامة القضائية كمدخل لإصلاح العدالة في الجزائر
07	د / مختار بولعراس	جامعة تبسة	إصلاح العدالة في الجزائر في ظل التحول الرقمي
08	د / فاطمة حداد د / لخميسي بوقطوف	جامعة تبسة	جودة الآليات التقنية لعصرنة العدالة وأثرها في تحقيق الحكامة القضائية
09	أ / يعقوب صيد سلطان	جامعة تبسة	تجربة مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية: نموذج رائد في حوكمة العدالة القضائية
10	د / محمد معيفي د. صبرينة بلغيث	جامعة تبسة	الحكامة القضائية بين التكريس القانوني والتطبيق القضائي في الجزائر

مناقشة

الملتقى الوطني الدولي الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الحضورية الثانية

قاعة المحاضرات رقم 03 — 10:00 سا

رئيس الجلسة: أ.د / سعاد عمير — مقرر الجلسة: د / شيخة هوام

01	د / حميدة زايدي د / مريم عثمانية	جامعة تبسة	المحكمة التجارية المختصة كآلية من آليات تفعيل الحوكمة القضائية.
02	أ.د / صونية بن طيبة د / عز الدين بوعبيد	جامعة تبسة جامعة تيارت	تعزيز استقلالية القضاء ونزاهته
03	د / أسماء لبيوض	جامعة تبسة	استقلال القضاء كمدخل لتعزيز الشرعية السياسية
04	أ / كمال الدين رايس	جامعة تبسة	التقاضي الإلكتروني كآلية لتعزيز الحوكمة القضائية في الجزائر
05	أ.د / خديجة خالدي د / زينب خالدي	جامعة تبسة	الحوكمة القضائية وإجراءات التقاضي
06	د / نور الدين بريك د / حسين جفالي	جامعة تبسة	دور الضوابط القانونية في حوكمة الجهاز القضائي
07	أ.د / سعاد عمير	جامعة تبسة	مظاهر الحكامة القضائية ضمن التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020
08	أ.د / رضوان بلخيري د / سارة جابري	جامعة تبسة	دور الإعلام في ترسيخ ثقة المواطن في العدالة وتحقيق جودة الأداء القضائي
09	د / ريم مراحي ط.د / عبد الله مراحي	جامعة تبسة جامعة ورقلة	الإدارة الإلكترونية كآلية لتجسيد فكرة تقريب العدالة من المواطن

مناقشـــــــــة

الملتقى الوطني الدولي الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الحضورية الثالثة

قاعة المحاضرات رقم 04 — 10:00 سا

رئيس الجلسة: أ.د/ دنيا زاد ثابت — مقرر الجلسة: د/ معمر بوخاتم

01	أ.د/ سعاد أجعود أ.د/ دنيازاد ثابت	جامعة تبسة	آليات الحكامة القضائية ودورها في تعزيز كفاءة ونجاعة مؤسسة القضاء
02	أ.د/ وحيد دراوات د/ سامي فوزي ملاوحية	جامعة تبسة جامعة عنابة	ضوابط نزاهة القضاء وشفافيته في الشريعة الإسلامية وحدود الاستفادة منها في النظام القضائي الراهن بالمجتمعات العربية الإسلامية
03	د/ نورة منصوري	جامعة تبسة	آفاق الحكامة القضائية الكفيلة بتحقيق إصلاح شامل وعميق
04	د/ نعيمة لحمر سلطاني	جامعة تبسة	دور المحاكم الإدارية للاستئناف في تحقيق الحكامة القضائية
05	د/ عائشة موسى	جامعة تبسة	التقاضي الالكتروني آفاق ورهانات وبين التجربة المصرية في مجال حوكمة العدالة
06	د/ معمر بوخاتم	جامعة تبسة	تجليات التعديل الدستوري الجزائري على المنظومة القضائية في إطار الإصلاح والحكامة
07	ط.د/ نور سلاطني	جامعة تبسة	رقمنة تنفيذ الأحكام القضائية في النظام القضائي الجزائري
08	د. نوال بوالديار ط.د/ فوزي بوالديار	جامعة تبسة	المدلول القانوني والفقهي للحوكمة القضائية وأثرها على جودة العمل القضائي
09	د/ نسرين نموشي سلطاني	جامعة تبسة	الحكامة القضائية في سياق رقمنة الإدارة العمومية: قراءة في رهانات التحديث في الجزائر
10	أ.د/ إيمان دني أ.د/ أمين البار	جامعة تبسة	حوكمة القضاء الجزائري الأهداف والمبادئ

مناقشـــــــــة

الملتقى الوطني الدولي الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الحضورية الرابعة

المكان: 10:00 سا

رئيس الجلسة: د / نور الدين رياطي — مقرر الجلسة: د / نعيمة لحمر

01	د / عواطف سماعلي د / طلال جريدي	جامعة تبسة	القضاء الجزائري بين التقليد والعصرنة
02	أ.د / مليكة قادري د / سماح سهايلية	جامعة تبسة	الحكامة القضائية: مقاربة مفاهيمية في الأسس، المبادئ والأبعاد
03	د / نور الدين رياطي	جامعة تبسة	دور المحكمة الدستورية في تكريس دولة القانون ومبادئ الحكامة
04	د / صالح زمال	جامعة تبسة	تقييم أداء المحاكم في إطار الحوكمة القضائية
05	د / أسامة جفالي د / منصر نصر الدين	جامعة تبسة	التأهيل المهني للقاضي الإداري كمدخل لتدعيم الحكامة القضائية
06	د / مبروكة محرز	جامعة تبسة	آليات ووسائل الحوكمة القضائية في التشريع الجزائري
07	د / غريب بوخالفة سلطان	جامعة تبسة	الحكامة القضائية مدلولاتها وأهدافها
08	ط.د / ابتسام بولخوة ط.د / طارق بضياف	جامعة تبسة	إصلاح المنظومة القضائية في الجزائر: بين متطلبات الحوكمة الرشيدة والتّحديات الراهنة
09	د / صالح زمال سلطان	جامعة تبسة	القضائية
10	د / حورية سعايدية د / شريفة خالدي	جامعة تبسة	تطبيقات مبدأ الشفافية على إجراءات التقاضي

مناقشة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الوطني الهجين الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الافتراضية الأولى

رئيس الجلسة: أ.د/ سعاد أجعود

رابط الجلسة: https://meet.google.com/phh-hntm-xaq 10:00 سا

01	أ.د/ نعيم بومقورة	جامعة بجاية	الأسس المفاهيمية للحكامة القضائية: بين الأخلاق، الشفافية والمسؤولية	10د
02	د/ سفيان ناصري	جامعة أم البواقي	المحاكم المتخصصة كآلية لتحقيق أهداف الحوكمة القضائية	10د
03	د/ بديعة شايفة	جامعة الأغواط	الرقمنة القضائية والتحول الإلكتروني في الإدارة	10د
04	ط.د/ دنيا شنيخر	جامعة الوادي	الإطار المفاهيمي للحكامة القضائية ـ ملتقى ـ	10د
05	ط.د/ صبرينة شريط	جامعة بسكرة	عصرنة العدالة كمظهر من مظاهر الحكامة القضائية	10د
06	د/ وفاء بوسنان د/ فرحات فرحات	جامعة الجزائر 01	آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي ـ ملتقى ـ	10د
07	أ.د/ إلهام فاضل أ.د/ مونة مقلاتي	جامعة قالمة	الدعوى الإدارية الإلكترونية آلية لتجسيد الحكامة القضائية في الجزائر	10د
08	ط.د/ سيف الدين العجابي د/ إبراهيم مزعد	جامعة المدية	رقمنة قطاع العدالة في الجزائر – نموذج رائد في رقمنة الإدارة العمومية الإنجازات والتحديات	10د
09	د/ فطيمة بن جدو د/ أسماء حقاص	جامعة الوادي	الإطار النظري للحوكمة في المنظومة القضائية	10د

مناقشة

الملتقى الوطني الدولي الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الافتراضية الثانية

رئيس الجلسة: د/ عواطف سماعلي

رابط الجلسة: https://meet.google.com/fjo-idhq-fjv **10:00** سا

01	ط.د/ محمد دهان أ.د/ قوي بوحنية	جامعة ورقلة	السياسة الرقمية كآلية لحوكمة القضاء الجزائري	10د
02	د/ سالم قنينة سلطان	جامعة بسكرة	الأمن القضائي ودوره في حوكمة القضاء سلطان	10د
03	د/ سفيان بن زواوي	جامعة قسنطينة 01	تخصص المحاكم كأداة لدعم الحوكمة القضائية	10د
04	د/ نسرين بوعكاز د/ نوال نويوة	جامعة المدية جامعة تبسة	استقلالية القضاء أساس لتكريس الحكامة القضائية في الجزائر	10د
05	د/ نورة منصور سلطان	جامعة ميلة	آليات عصرنة قطاع العدالة الجزائية – المراقبة الإلكترونية أنموذجا –	10د
06	د/ نزهة شبايكي	جامعة المدية	الحوكمة القضائية: الإطار النظري وتطور المفهوم في النظم القانونية	10د
07	د/ حنان خضيبة	جامعة وهران 02	القضاء الرقمي كآلية لإصلاح العدالة في مرحلة ما بعد جائحة كورونا	10د
08	د/ عبد العالي حفظ الله د/ إبراهيم بوعمرة	جامعة الوادي	آفاق وتحديات عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: التصديق الإلكتروني أنموذجا	10د
09	د/ آمنة وزاني د/ زوليخة رواحنة	جامعة تيبازة جامعة بسكرة	الأحكام الموضوعية لوضع السوار الإلكتروني في القانون الجزائري	10د

مناقشـــــــــة

الملتقى الوطني الهجين المرسوم بـ:

الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الافتراضية الثالثة

رئيس الجلسة: د/ نوال نويوة

رابط الجلسة: https://meet.google.com/mna-nvnh-krh 10:00 سا

01	د/ فارس مزوزي	جامعة الطارف	قطاع التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري	10د
02	د/ ليلى بوعمرة د/ عماد الدين جويني	جامعة الوادي جامعة تبسة	متطلبات فاعلية الحكامة القضائية بالمغرب	10د
03	ط.د/ نبيلة عشي د/ علاء الدين عشي	جامعة بسكرة	الفرق بين التجربتين الفرنسية والأمريكية في مجال حوكمة قطاع العدالة بالمغرب دراسة مقارنة تحليلية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية	10د
04	د/ أسماء قواسمية د/ سهام قواسمية	جامعة سوق أهراس	آليات ووسائل حوكمة القضاء في التشريع الجزائري في ضوء المعايير الدولية	10د
05	د/ سمير خليفي د/ يوسف صغير	جامعة البويرة	تكريسا لعدالة إلكترونية: التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد وفق قانون 25-14	10د
06	د/ هاجر شنيخر د/ صبرينة عجابي	جامعة تبسة م. جامعي ميلة	*Digital Transformation of the Judicial System as a Mechanism for Enhancing Judicial Governance: A Critical Assessment of Judicial Reform and Future Prospects in Algeria*	10د
07	د/ شريفة يوسف الزين	جامعة المدية	حماية الحقوق والحريات من خلال مبادئ الحوكمة القضائية	10د
08	أ/ أمينة العربي شحط أ/ حفيظة قادري	جامعة الجزائر 01 جامعة وهران 01	رقمنة قطاع العدالة كنموذج من نماذج الحكامة القضائية في ظل الرهانات والتحديات	10د
09	د/ توفيق زيد الخير د/ حنان علاوة	جامعة الطارف جامعة بجاية	الحكامة القضائية كشرط لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية	10د

مناقشـــــــــة

الملتقى الوطني الدولي الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وعودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الافتراضية الرابعة

رئيس الجلسة: د/ صبرينة بلغيث

رابط الجلسة: https://meet.google.com/mmu-bqnj-gqb

10:00 سا

01	أ.د/ سعاد حافظي	جامعة تلمسان	تجسيد رقمنة قطاع العدالة وتحقيق حكامة قضائية	10د
02	د/ محمد عبد الحي	جامعة خنشلة	رقمنة الإجراءات القضائية في إطار مبدأ الفصل في الآجال المعقولة	10د
03	د/ شعيب بوعروج د/ خولة بوعروج	جامعة قسنطينة 01	فعالية القضاء في تحقيق التوازن العقدي: حالة الغبن	10د
04	ط.د/ عبد الرحيم بوعلي د/ عبد الحق جبار	جامعة وهران 01	الحوكمة القضائية كضرورة إصلاحية: تأصيل مفاهيمي ومشروعية متجذرة بين الفقه الإسلامي	10د
05	د/ عماد الدين بركات	جامعة الطارف	العدالة الالكترونية ودورها في إصلاح المنظومة القضائية	10د
06	د/ سامية نويري	جامعة قاصدي	رقمنة الإجراءات القضائية كآلية لتكريس الحكامة القضائية: بين متطلبات النجاعة	10د
07	أ/ جيهان بوعمرة أ/ محمد بوعمرة	جامعة الوادي	الحاكمة القضائية في ظل الرقمنة سلطات	10د
08	د/ سهام قارون	جامعة سوق أهراس	دور الرقمنة كآلية لدعم حوكمة الجهاز القضائي الجزائري	10د
09	د/ سهام رحال	جامعة الطارف	آليات عصرنة قطاع العدالة في الجزائر	

مناقشة

الملتقى الوطني الدولي الموسوم بـ:
الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

الجلسة العلمية الافتراضية الخامسة

رئيس الجلسة: د/ طيـــاء كيـــران

رابط الجلسة: https://meet.google.com/yqk-bkmg-gij **10:00** سا

01	أ.د/ شهـــرزاد نـــوار أ.د/ عـــلي اليازيـــد	جامعة أم البواقي	دور المجلس الأعلى للقضاء كآلية مؤسساتية ضامنة لاستقلالية القضاء في حوكمة الجهاز القضائي	10د
02	د/ بوعـــزة نضيـرة	المركز الجامعي ميلة	المصلحة المركزية للبصمات الوراثية كتوجه لتعزيز رقمنة قطاع العدالة في الجزائر	10د
03	د/ عبد الرحمان رفراني د/ ياسيـــن قـــرفي	جامعة بسكرة	حوكمة العدالة: دراسة في اليوتوبيا القانونية لسلطات	10د
04	ط.د/ هبـــة جفـــال	جامعة سكيكدة	التقاضي الإلكتروني بين متطلبات العصرنة وتحقيق مبادئ المحاكمة العادلة	10د
05	د/ سعـــاد حايـــد	جامعة جيجل	التوجه نحو رقمنة الخدمات في قطاع العدالة الجزائري ـــ الواقع والآفاق ـــ	10د
06	ط.د/ مريـــم ثابـت	جامعة خنشلة	المحاكمة الجزائية عن بُعد بين متطلبات عصرنة قطاع العدالة وضمانات المحاكمة العادلة	10د
07	د/ بشـــيرة صفـــرة	جامعة المدية	الرقمنة كآلية لتعزيز الحوكمة في قطاع العدالة في التشريع الجزائري	10د
08	د/ أحمـــد بن زيـــان د/ العـــيد المـــير	جامعة معسكر	المقاربة المنهجية بين الشفافية والمساءلة وأثرها في تحقيق الحوكمة القضائية	10د

مناقشـــــــــة

الحكامة القضائية ودورها
في إصلاح وجودة
المنظومة القضائية

الجلسة الختامية

قاعة المحكمة الافتراضية

ابتداءً من الساعة 13سا

رابط الجلسة الختامية للملتقى: https://meet.google.com/yad-dshj-pyw

تنشيط الدكتورة : رقية بلقاسمي

قراءة علنية للتوصيات المعتمدة من طرف هيئة الملتقى

الكلمة الختامية من طرف رئيس الملتقى

الدكتورة هاجر شنيخر

الكلمة الختامية من طرف الدكتور كمال ديلي

الكلمة الافتتاحية للملتقى الوطني الأول الهجين الموسوم بـ

الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيدات والسادة الأفاضل، الحضور الكريم ...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

يسعدني ويشرّفني، بصفتي رئيس هذا الملتقى الوطني الهجين الموسوم بـ: "الحكامة القضائية ودورها في إصلاح وجودة المنظومة القضائية"

والمنظم من قبل قسم القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، تحت إشراف مخبر الدراسات الاستراتيجية والتنمية المستدامة في دول الوطن العربي، وبالتعاون مع فرقة مشروع البحث التكويني PRFU الموسوم بـ: **دور الحكامة القضائية في إصلاح وجودة المنظومة القضائية.**

أن أرحّب بكم جميعًا أجمل ترحيب في هذا الفضاء العلمي الرفيع .وأغتنم الفرصة لأعبر عن بالغ اعتزازي بحضوركم ثلة من الشخصيات العلمية والقضائية الوازنة، فأرحّب بداية

- بالسيد مدير الجامعة،
- والسيد نائب مدير الجامعة،
- والسيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية ونائبه،
- كما يسعدني أن أرحّب بالسيد رئيس المحكمة الإدارية: بوقرة سعيد،
- والسيد محافظ الدولة: لرقط بلال،
- والسيد المستشار ريغي سليم،
- والسيدة المستشارة هجرس نعيمة،
- إضافة إلى السيد نقيب المحامين.

- كما أحيّي حضور أساتذة القسمين – الحقوق والعلوم السياسية –
- وكل الأساتذة المشاركين عن بعد في هذا الملتقى الهجين
- الموظفين والإداريين

السيدات والسادة، إنّ انعقاد هذا الملتقى يأتي في سياق علمي وعملي متجدد، حيث أضحى موضوع الحكامة القضائية من أبرز الانشغالات الإصلاحية المرتبطة بتطوير المنظومة القضائية، لما له من دور محوري في:

- تعزيز استقلالية القضاء؛
- تحسين جودة الأداء القضائي؛
- الارتقاء بطرق تسيير المرفق العام للعدالة؛
- وتكريس مبادئ الشفافية والنجاعة والفعالية .

وقد أولت الدساتير الجزائرية المتعاقبة، ولا سيما التعديل الدستوري لسنة 2020، أهمية بالغة لترسيخ مبادئ الحكامة في قطاع العدالة باعتبارها:

- أساس دولة الحق والقانون،
- وضمانة لتعزيز الثقة العامة في المؤسسات،
- ودعامة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة .
- كما أنّ عصرنة القضاء ورقمنته لم تعُد اليوم خيارًا تكميليًا، بل
- ضرورة استراتيجية تمليها التحولات العميقة التي تشهدها الخدمة العمومية،
- وتطلعات المواطن إلى عدالة سريعة، شفافة، ناجعة،
- وملائمة لمتطلبات العصر.

فالجودة القضائية ليست مجرد شعار، بل معيار لقياس فعالية الدولة ومصداقيتها .وانطلاقًا من هذه الرهانات، يهدف ملتقانا إلى فتح نقاش علمي معمق حول:

- الإطار المفاهيمي للحكامة القضائية؛
- مبادئها وأهدافها وأسسها التنظيمية؛

- آليات تفعيلها داخل الجهاز القضائي والإدارة القضائية؛
- تقييم التجارب الدولية المقارنة؛
- ودراسة واقع الإصلاح القضائي في الجزائر
- واستشراف آفاق تطويره .

السيدات والسادة، إنّ حضور نخبة من الأساتذة الجامعيين والقضاة والمحامين والباحثين والخبراء من مختلف جامعات الوطن، يعكس مدى أهمية هذا الموضوع و راهنيته، ويمنح لهذا الملتقى قيمة معرفية ومؤسساتية نوعية .

وقد استقبلت اللجنة العلمية للملتقى **100** مداخلة علمية من أكثر من **16** جامعة ومركزًا جامعيا عبر الوطن (بجاية، أم البواقي، الأغواط، الوادي، بسكرة، الجزائر **1**، قالمة، قسنطينة **1**، مستغانم، المدية، الطارف، ورقلة، وهران **2**، خنشلة، البويرة، تيبازة)، وبعد عملية التحكيم العلمي تم قبول **87** مداخلة تم توزيعها على ست جلسات علمية حضوريًا وافتراضيًا، بما يضمن تنوع المقاربات وثراء النقاش .

وفي ختام كلمتي، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث العلمي وإنجاحه، من لجان علمية وتنظيمية وإدارية، وإلى جميع المتدخلين والمشاركين .

أجدّد ترحيبي بكم، وأتمنى أن تكون

أعمال ملتقانا مثمرة،

وحواراته بنّاءة،

وأن تساهم توصياته في تعزيز جهود إصلاح المنظومة القضائية وترقية أدائها بما يتماشى مع تطلعات الدولة والمجتمع .

وفقنا الله جميعًا لما فيه خير البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مع تحيات رئيس الملتقى

الدكتورة / هاجر شنيخر

أ.د / محمد كنازة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Mohammed.kenaza@univ-tebessa.dz

د / كمال دبيلي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Kamel.debili@univ-tebessa.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : التقاضي الإلكتروني أمام جهات القضاء الإداري

الملخص :

يعتمد القضاء الإداري على مقومات عديدة، مثل اعتماده على الكتابة والتحقيق باستعمال وسائل التحقيق المكتوبة، الأمر الذي يسهل عملية رقمنة إجراءاته بداية من عريضة افتتاح الدعوى إلى صدور الحكم والطعن فيه بوسائل الطعن المناسبة، وهو ما يجعله قابلا ومهيئا لدخول مجال التقاضي الإلكتروني بشكل أكثر سلاسة، الأمر الذي تفرضه طبيعة التحول الرقمي ووجوب تكييف مرافق الدولة بما في ذلك مرفق العدالة نحو هذا التوجه، غير انه وعلى الرغم مما يتميز به القضاء الإداري بجميع درجاته من مقومات تسهل عملية التحول إلى القضاء الرقمي إلا انه هناك عدة عراقيل تقف في سبيل هذا المسار ويجب إزالتها ومن أهمها أن التقاضي الرقمي لا يفرض التحول فقط على مرافق الدولة أو مرفق الدفاع بل على المتقاضيين أيضا لاسيما انه يمكن للشخص الطبيعي أو المعنوي التقاضي بنفسه أمام المحاكم الإدارية، وهو أمر من الصعب ضبطه، هذا فضلا على أن التحقيق أمام جهات القضاء الإداري يعتمد على عدد كبير من الوثائق التي يجب تحويلها جميعها إلى الشكل الرقمي بما في ذلك الخبرات، كل ذلك وغيرها من المعوقات التي تعرضنا لها في هذه المداخلة، تحتم ضرورة التوجه المرحلي نحو تعميم فكرة التقاضي الإلكتروني وهذا مع تعديل ضروري لكثير من النصوص القانونية ملاءمة لهذا التوجه .

الكلمات المفتاحية : تقاضي إلكتروني، قضاء إداري، محكمة إدارية، رقمنة، عدالة إلكترونية .

Guarantees of the right to litigation as one of the outcomes of good judicial governance

***Abstract**:*

The administrative judiciary relies on many elements, such as its reliance on writing and investigation using written investigative methods, which facilitates the process of digitizing its procedures, starting from the petition to open the case until the issuance of the ruling and its appeal through appropriate means of appeal, which makes it susceptible and prepared to enter the field of electronic litigation in a more smooth

manner, which is imposed by the nature of digital transformation and the necessity of adapting state facilities, including the justice facility, towards this approach. However, despite the administrative judiciary with all its levels being characterized by elements that facilitate the process of transition to digital judiciary, there are several Obstacles stand in the way of this path and must be removed, the most important of which is that digital litigation does not impose transformation only on state facilities or defense facilities, but also on litigants, especially since a natural or legal person can litigate himself before administrative courts, which is an important matter.

***Keywords**: electronic litigation, administrative justice, administrative court, digitization, electronic justice*

د / إبراهيـــم مـــلاوي
كلية الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة العربي بن مهيدي أم البواقي
البريـــد الإلكـتروني
Dmalaoui75@gmail.com

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : آليات حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية في الجزائر

الملخص :

تُعدّ الحوكمة القضائية من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة .فهي تقوم على مبادئ الشفافية، والمساءلة، والاستقلالية، وحسن الأداء داخل الجهاز القضائي .وفي الجزائر، أصبحت مسألة حوكمة القضاء محورًا مهمًا في الإصلاحات الإدارية والقانونية الرامية إلى تحسين جودة الخدمة القضائية وضمان سيادة القانون.

ولهذا تعني الحوكمة القضائية جملة المبادئ والآليات التي تضمن إدارة الجهاز القضائي بطريقة فعّالة وشفافة، بما يحقق العدالة، الاستقلالية، والنزاهة، ويمنع تدخل السلطة التنفيذية أو التأثير الخارجي في عمل القضاء

الكلمات المفتاحية : الحوكمة القضائية، الاستقلالية، العدالـــة،

Mechanisms of Judicial Governance and Judicial Administration in Algeria

***Abstract**:*

Judicial governance is one of the fundamental pillars for achieving justice and strengthening trust between citizens and state institutions. It is based on the principles of transparency, accountability, independence, and good performance within the judiciary. In Algeria, the issue of judicial governance has become an important focus of administrative and legal reforms aimed at improving the quality of judicial services and ensuring the rule of law.

Judicial governance therefore refers to the set of principles and mechanisms that ensure the effective and transparent management of the judiciary in a manner that achieves justice, independence, and integrity, and prevents executive interference or external influence in the work of the judiciary.

***Keywords**: judicial governance, independence, justice*

د/ حنان عكوش
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي الأغواط
البريد الإلكتروني
H.akkouche@lagh-univ.dz

الباحث : محند الزين نسراقي
الرتبة : قاضي تحقيق
الدرجة العلمية : دكتوراه في القانون
التخصص : منازعات جمركية

المحور الثاني : أهداف ومبادئ الحكامة القضائية

عنوان المداخلة : ضمانات حق التقاضي كأحد مخرجات الحكامة القضائية الجيدة

الملخص :

يعد حق التقاضي من أسمى الحقوق الدستورية والإنسانية التي تضمن للأفراد اللجوء إلى القضاء للحصول على حماية لحقوقهم ومصالحهم . إنَّ فعالية هذا الحق ليست مجرد مسألة وجود نص قانوني، بل تتوقف بشكل أساسي على وجود منظومة قضائية تحكمها مبادئ الحكامة القضائية الجيدة .

فالحكامة القضائية بمفهومها الشامل، هي الإطار الذي يضمن كفاءة ونزاهة واستقلالية وشفافية الأداء القضائي . لذلك تُعتبر ضمانات حق التقاضي مخرجًا أساسيًا ومؤشرًا حقيقيًا على جودة هذه الحكامة، حيث لا يمكن الحديث عن حكامة جيدة دون قضاء يسهل على الأفراد الوصول إليه، ويضمن لهم محاكمة عادلة وفاعلة .

الكلمات المفتاحية : التقاضي، الحكامة، محاكمة، حماية .

Guarantees of the right to litigation as one of the outcomes of good judicial governance

***Abstract**:*

The right to litigation is one of the most sublime constitutional and human rights, guaranteeing individuals the right to resort to the judiciary to protect their rights and interests. The effectiveness of this right is not simply a matter of the existence of a legal text, but rather depends fundamentally on the existence of a judicial system governed by the principles of good judicial governance.

Judicial governance, in its comprehensive sense, is the framework that ensures the efficiency, integrity, independence, and transparency of judicial performance. Therefore, guarantees of the right to litigation represent a fundamental solution and a true indicator of the quality of this governance, as good governance cannot be discussed without a judiciary that is easily accessible to individuals and guarantees a fair and effective trial.

***Keywords**: Litigation, Governance, Trial, Protection.*

د / ياسميـن لحواسنيـة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريـد الإلكتروني
Yasmine.lahouasnia@univ-tebessa.dz

د / حنـان رزايقيـة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعـة الشهيـد الشيخ العربي التبسي تبسـة

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : الحكامة القضائية : قراءة في المفاهيم مع عرض للتجارب العالمية

الملخص :

ترتبط الحكامة القضائية بمجموع القواعد والإجراءات، بالإضافة إلى طريقة التنظيم المعتمدة في تدبير الشأن القضائي من أجل تحقيق النجاعة القضائية باستعمال الوسائل والإمكانيات المرصودة وبالتالي يتم تحقيق نتائج ملموسة لفائدة المتقاضين والمواطنين بشكل عام .

في المقابل يشكل القضاء السلطة الثالثة ضمن المؤسسات الدستورية للدولة الحديثة، ويمكن مقاربته بصورة عامة باعتباره مجموعة القرارات والأحكام المتخذة للنصوص القانونية، وسنتطرق في هذه الورقة البحثية الى رصد مفهوم الحكامة القضائية وقراءة للمفاهيم المتقاربة مع تجسيد هذه المفاهيم ضمن تجارب دولية .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، الحكامة، القضاء، العدالة، تجارب دولية .

Judicial Governance: An Examination of Concepts with an Overview of Global Experiences

Summary:

Judicial governance is linked to the set of rules and procedures, as well as the organizational method adopted in managing judicial affairs. This method aims to achieve judicial efficiency by utilizing the available resources and capabilities, thereby achieving tangible results for litigants and citizens in general.

Conversely, the judiciary constitutes the third branch of government within the constitutional institutions of the modern state. It can be generally viewed as a set of decisions and rulings based on legal texts. In this research paper, we will examine the concept of judicial governance, examine related concepts, and embody these concepts within international experiences.

Keywords: *Governance, governance, judiciary, justice, international experiences*

أ.د/ نبيلة أحمد بومعزة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريد الإلكتروني

Nabila.boumaz@uiv-tebessa.dz

المحور الرابع: الحكامة القضائية و تحديث الإدارة القضائية و رقمنتها – الآفاق و الرهانات الجزائر –

عنوان المداخلة: رقمنة قطاع العدالة في الجزائر الآفاق و التحديات

الملخص :

تعد رقمنة قطاع العدالة في الجزائر أحد أهم المشاريع الإصلاحية التي باشرتها الدولة في إطار تحديث الإدارة العمومية وتحسين أداء المرفق القضائي .فقد أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لمواكبة التطورات العالمية في مجال العدالة الإلكترونية وضمان سرعة الفصل في القضايا، والشفافية، وتسهيل وصول المواطن إلى العدالة. سلطات

انطلقت الجهود الرسمية لرقمنة العدالة ضمن خطة وزارة العدل التي تهدف إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في جميع مراحل العمل القضائي، من التسجيل إلى النطق بالأحكام . وشملت هذه الإصلاحات التقاضي عن بعد، الأرشفة الإلكترونية، المنصة الرقمية لتتبع القضايا، واستخراج الوثائق القضائية إلكترونيا مثل صحيفة السوابق العدلية رقم 03 . كما تم إدراج برامج لتكوين الإطارات القضائية والإدارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء شبكات معلوماتية تربط المحاكم والنيابات العامة على المستوى الوطني.

ورغم التقدم المحقق، تواجه عملية الرقمنة عدة تحديات، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الجهات القضائية، محدودية التكوين التقني للموظفين، غياب إطار قانوني شامل ينظم العدالة الإلكترونية، إضافة إلى تحاطر الأمن السيبراني وحماية المعطيات القضائية الحساسة.

أما من حيث الآفاق المستقبلية، فإن مشروع الرقمنة يحمل فرصًا كبيرة لتطوير العدالة الجزائرية، أهمها تسريع الإجراءات، تقليص التكاليف، تعزيز الشفافية، وتحسين ثقة المواطن في المؤسسة القضائية .كما تتيح الرقمنة إمكانية التحول نحو العدالة الذكية (Smart Justice) التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات القضائية لتحسين اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: العدالة الإلكترونية، المؤسسة القضائية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

Digitization of the justice sector in Algeria: prospects and challenges

***Abstract**:*

The digitization of the justice sector in Algeria is one of the most important reform projects undertaken by the state as part of its efforts to modernize public administration and improve the performance of the judicial system. Digital transformation has become an imperative in order to keep pace with global developments in the field of e-justice and to ensure the speedy adjudication of cases, transparency, and easier access to justice for citizens.

Official efforts to digitize justice were launched as part of the Ministry of Justice's plan to introduce information and communication technologies at all stages of the judicial process, from registration to the pronouncement of judgments. These reforms included remote litigation, electronic archiving, a digital platform for tracking cases, and the electronic retrieval of judicial documents such as criminal records (No. 03). Programs were also introduced to train judicial and administrative staff in information technology and to establish information networks linking courts and public prosecutors' offices at the national level.

Despite the progress made, the digitization process faces several challenges, including weak digital infrastructure in some judicial districts, limited technical training for staff, the absence of a comprehensive legal framework regulating e-justice, and cybersecurity risks and the protection of sensitive judicial data.

In terms of future prospects, the digitization project offers significant opportunities for the development of Algerian justice, most notably by speeding up procedures, reducing costs, enhancing transparency, and improving citizens' confidence in the judiciary. Digitization also enables the transition to Smart Justice, which relies on artificial intelligence and judicial data analysis to improve decision-making.

***Keywords**: E-Justice, Judiciary, Information and communication technologies*

الأستاذة / أمينة شنيخر
محامية معتمدة لدى محكمة تبسة
البريد الإلكتروني
Nabila.boumaz@uiv-tebessa.dz

الأستاذ / كمال مصالي
نقيب المحامين ناحية تبسة

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات – .

عنوان المداخلة : الاستراتيجية القضائية نحو التقاضي الالكتروني

الملخص :

إنّ تفعيل الإطار الدستوري لحق التقاضي في الجزائر نحو الإستراتيجية القضائية للتقاضي الالكتروني الذي يعتمد على الانتقال في التقاضي من الإجراءات التقليدية إلى الإجراءات الرقمية، انطلاقا من رفع الدعوى وتسديد الرسوم وتبادل العرائض والمستندات مما يتم عقد جلسات عن بعد إلى غاية إصدار أحكام الكترونية ويعتمد ذلك على الأنترنيت والتقنيات الحديثة المفعلة من خلال منصات الكترونية من وزارة العدل، وهو ما استحدثه المشرع الجزائري من تعديلات للقوانين لتجسيد نظام إجرائي يستجيب لتلك المقومات .

الكلمات المفتاحية : التقاضي الالكتروني، الاستراتيجية القضائية، تقاضي عن بعد .

The Judicial Strategy Towards Electronic Litigation

***Abstract**:*

The activation of the constitutional framework for the right to litigation in Algeria towards a judicial strategy for electronic litigation, which relies on the transition in litigation from traditional procedures to digital procedures, starting from filing the lawsuit, paying fees, and exchanging petitions The documents are from sessions held after the completion of editing the electronic game, and this depends on the Internet and modern technologies activated through electronic platforms from the Ministry of Justice, which is what the Algerian legislator has introduced from combating laws to embody a procedural system that responds to the requirements.

***Keywords**: Electronic litigation, Judicial strategy, Remote litigation.*

ط.د / ياسين بوشكيوة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريد الإلكتروني

Bouchekioua.yacine@univ-tebessa.dz

المحور الثاني : أهداف ومبادئ الحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : الحوكمة القضائية : المبادئ الخمسة لبناء قضاء شفاف وفعال

الملخص :

نستعرض في هاته الورقة البحثية، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القضائية، كآلية محورية لتعزيز استقلالية القضاء والهدف منها، تحقيق قضاء شفّاف وفعّال، كجزء مهم وأحد ركائز دولة القانون والمؤسسات، فهي توفر آليات وقائية تمنع التدخلات غير المشروعة من السلطات الاخرى، مما يضمن استقلالية وفعالية السلطة القضائية، حيث تشكل الحوكمة إطاراً منظماً ومتكاملاً يعزز مبادئ العدالة ويضمن نزاهة العملية القضائية.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، الشفافية، الاستقلالية، مبادئ الحوكمة .

Judicial Governance: The Five Principles for Building a Transparent and Effective Judiciary

***Abstract**:*

We review in this research paper the importance of applying the principles of judicial governance as a pivotal mechanism to strengthen judicial independence. The aim is to achieve a transparent and effective judiciary, which constitutes a key pillar of the rule of law and institutional state-building. Judicial governance provides preventive mechanisms against unlawful interventions from other powers, thereby ensuring the independence and effectiveness of the judiciary. Governance forms an organized and integrated framework that reinforces justice principles and guarantees the integrity of judicial processes.

***Keywords**: Governance, Transparency, Independence, Governance principle*

ط.د / حكيمـــة نـــاجي

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيد الشيـخ العربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Nadjihakima75@gmail.com

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية .

عنوان المداخلة : الحق في الولوج للقضاء ضمن التعديل الدستوري سنة 2020

الملخص :

لقد أصبح مفهوم المحاكمة القضائية من أكثر المفاهيم المتداولة حاليا ، إذ تسعى الحكومات جاهدة لتجسيده كمبدأ أساسي لخلق منظومة قضائية فعّالة .

سعت الجزائر ضمن دساتيرها ومنه دستور 1962 إلى تجسيد مبادئ تصب كلها من أجل خلق قضاء عادل يحمي حقوق الأفراد ، ومن بين هذه المبادئ حق الأفراد في التقاضي واللجوء للقضاء le droit d'accès à la justice .

إن هذا الحق هو حق أصيل ويعد ثاني أهم المبادئ التي تحكم القضاء بعد استقلالية السلطة القضائية، وقد جسده المؤسس الدستوري الجزائري ضمن العديد من المواد ضمن التعديل الدستوري سنة 2020 خاصة المواد 163، 164 منه والمادة 165 فقرة 2 التي تنص على "القضاء متاح للجميع . . . "، والعديد من المواد الأخرى التي سوف نعالج فحواها ضمن هذه المداخلة .

إن الحق في اللجوء للقضاء تتفرع عنه العديد من الحقوق الأخرى وهنا موضوع مداخلتنا التي نسعى من خلالها إلى تسليط الضوء على الجهود التي بذلها المؤسس الدستوري من أجل تأمين حق الأفراد في الولوج للقضاء وعلى هذا الأساس نقترح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى جسد المؤسس الدستوري الجزائري الحق في اللجوء للقضاء .

للإجابة على الإشكالية نقسم الورقة البحثية إلى محورين أساسيين :

- المحور الأول : مفهوم الحق في اللجوء للقضاء .
- المحور الثاني : ضمانات الحق في اللجوء للقضاء ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020 .

الكلمات المفتاحية : محاكمة قضائية، الحق في الولوج للقضاء ، التعديل الدستوري لسنة 2020 .

The right to access justice in the 2020 constitutional amendment

Abstract *:*

The concept of a judicial trial has become one of the most widely circulated concepts currently, as governments strive to embody it as a basic principle for creating an effective judicial system. Algeria sought, within its constitutions, including the 1962 Constitution, to embody principles that all serve to create a fair judiciary that protects the rights of individuals. Among these principles is the right of individuals to litigate and resort to justice.

Algeria sought, within its constitutions, including the 1962 Constitution, to embody principles that all serve to create a fair judiciary that protects the rights of individuals. Among these principles is the right of individuals to litigate and resort to justice. This right is an inherent right and is considered the second most important principle governing the judiciary after the independence of the judiciary. The Algerian constitutional founder embodied it in many articles within the constitutional amendment in 2020, especially Articles 163, 164 thereof and Article 165, paragraph 2, which states "The judiciary is available to all..", and many other articles whose content we will address within this intervention.

This right is an inherent right and is considered the second most important principle governing the judiciary after the independence of the judiciary. The Algerian constitutional founder embodied it in many articles within the constitutional amendment in 2020, especially Articles 163, 164 thereof and Article 165, paragraph 2, which states "The judiciary is available to all..", and many other articles whose content we will address within this intervention. The right to resort to the judiciary branches out from many other rights, and this is the subject of our intervention through which we seek to shed light on the efforts made by the constitutional founder in order to secure the right of individuals to access the judiciary. On this basis, we propose the following problem:

To what extent did the Algerian constitutional founder embody the right to resort to the judiciary?

To answer the problem, we divide the research paper into two main axes:

- *The first axis: The concept of the right to resort to justice.*
- *The second axis: Guarantees for the right to resort to justice within the constitutional amendment of 2020.*

Keywords*: Judicial trial, Right to access the judiciary, Constitutional amendment of 2020.*

د / إلهـام بـخوش
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريـــد الإلكـتروني
Ilhem.bakhouche@univ-tebessa.dz

أ.د / سعـاد نويـري
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريـــد الإلكـتروني
Souad.nouiri@univ-tebessa.dz

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : الحكامة القضائية كمدخل لإصلاح العدالة في الجزائر

الملخص :

إن الحكامة القضائية تمثل ركيزة أساسية لإصلاح منظومة العدالة في الجزائر، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستقلال والشفافية والنجاعة والمساءلة ضمن إطار مؤسساتي حديث. وقد تجسدت معالمها في الإصلاحات الدستورية لسنتي **2016 و2020**، وفي تحديث البنية التنظيمية والتكنولوجية للقطاع القضائي. غير أنّ التطبيق العملي لا يزال يواجه تحديات مؤسساتية وتقنية وثقافية تحدّ من فعالية هذا النموذج. ومن ثَمّ، فإن ترسيخ الحكامة القضائية يقتضي تعزيز الاستقلال المالي والإداري للقضاء، وتوسيع صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء، وتطوير الرقمنة والتكوين القضائي، بما يواكب المعايير الدولية ويضمن ثقة المواطن في العدالة كقيمة ومؤسسة.

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الاستقلال، الشفافية، المساءلة، تطوير الرقمنة.

Judicial governance as a gateway to justice reform in Algeria

***Abstract**:*

Judicial governance is a fundamental pillar of justice reform in Algeria, aiming to strike a balance between independence, transparency, efficiency, and accountability within a modern institutional framework. Its features were embodied in the constitutional reforms of 2016 and 2020 and in the modernization of the regulatory and technological structure of the judicial sector. However, its practical application still faces institutional, technical, and cultural challenges that limit the effectiveness of this model. Therefore, consolidating judicial governance requires strengthening the financial and administrative independence of the judiciary, expanding the powers of the Supreme Judicial Council, and developing digitization and judicial training in line with international standards and ensuring citizens' confidence in justice as a value and an institution.

***Keywords**: judicial governance, independence, transparency, accountability, digitization development.*

د/ مـختار بولعـراس

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيخ العربي التبسي تبسـة

البريـد الإلكـتروني

Mokhtar.boulaares@univ-tebessa.dz

المحور: الخامس: الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية و رقمنتها ـــ الآفاق والرهانات ـــ

إصلاح العدالة في الجزائر في ظل التحول الرقمي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر من خلال استعراض الإطار القانوني والتقني الذي يؤطره، وتحديد أهم العقبات التي تواجه تطبيقه، خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية وحماية المعطيات القضائية الحساسة.

كما تبحث الدراسة في آفاق التحول نحو العدالة الذكية كخيار استراتيجي لتحديث المرفق القضائي وتعزيز كفاءة وجودة الخدمات العدلية.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، التحول الرقمي، العدالة الذكية، البنية التحتية، الحماية المعلوماتية.

Justice reform in Algeria in the context of digital transformation

Abstract

This study aims to analyze the reality of electronic litigation in Algeria by examining its legal and technical framework and identifying the main obstacles to its implementation, particularly those related to digital infrastructure and the protection of sensitive judicial data. It also explores the prospects of transitioning toward smart justice as a strategic option to modernize the judicial system and enhance the efficiency and quality of judicial services.

***Keywords** : electronic litigation, digital transformation, smart justice, infrastructure, information security*

د / فاطمة حداد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريد الإلكتروني

Fatma.haddad@univ-tebessa.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : جودة الآليات التقنية لعصرنة العدالة وأثرها في تحقيق الحكامة القضائية

الملخص :

من أجل تعزيز وتيرة العدالة لخدمة المواطنين ولتحقيق حوكمة قطاع العدالة، استحدثت وزارة العدل آليات تشريعية وتنظيمية وتقنية لمساعدة وضبط وتحسين جودة الخدمات القضائية وضمان الأمن القانوني.

والهدف من هذه المداخلة الوقوف على واقع تلك المجهودات المبذولة في الجزائر لرقمنة قطاع العدالة وعصرنته، والنتائج المحققة في هذا المجال، مع ابراز أهم التحديات والعقبات المطروحة التي تعيق المجهودات وتحول دون تحقيق ما يسمى بالحكامة القضائية.

الكلمات المفتاحية : حوكمة، رقمنة، الأمن القانوني.

The quality of technical mechanisms for modernizing justice and their impact on achieving judicial governance

Summary:

In order to enhance the pace of justice in the service of citizens and to achieve governance of the justice sector, the Ministry of Justice has introduced legislative, regulatory, and technical mechanisms to assist, regulate, and improve the quality of judicial services and ensure legal security.

The aim of this presentation is to examine the reality of these efforts in Algeria to digitize and modernize the justice sector, the results achieved in this area, and to highlight the most important challenges and obstacles that hinder these efforts and prevent the achievement of judicial governance.

Keywords: *Governance, Digitization, Legal security.*

د / محمد معيفي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Mohammed.maifi@univ-tebessa.dz

د / صبرينة بلغيث
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Sabrina.belghit@univ-tebessa.dz

محور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق والرهانات – .

عنوان المداخلة : الحكامة القضائية بين التكريس القانوني والتطبيق القضائي في الجزائر .

الملخص :

تطرح الحكامة كمدخل للتنمية وكنموذج لإصلاح العدالة في صلب الدولة الجزائرية الحديثة لإقامة إدارة قضائية مؤهلة تكرس الحكامة القضائية المثلى، وقد تطرق إليها المؤسس الدستوري في إطار تعزيز الحكم الراشد والشفافية؛ قصد تحسين الحياة العامة وسيادة القانون كما تطرقت إليها العديد من القوانين والمراسيم الرئاسية المتعلقة بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية ومنه سنتناول في ورقتنا البحثية هذه الإطار القانوني للحكامة في الجزائر ومجالات تجسيد مضامين الحكامة القضائية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : دولة القانون؛ استقلالية القضاء ؛ عصرنة العدالة؛ الحكم الراشد؛ تكنولوجيا القانون

Judicial governance between legal enshrinement and judicial application in Algeria.

***Abstract**:*

Governance is presented as a gateway to development and a model for justice reform at the heart of the modern Algerian state in order to establish a qualified judicial administration that enshrines solid judicial governance. The constitutional founder addressed this issue in the context of promoting good governance and transparency with a view to improving public life and the rule of law. It has also been addressed in numerous laws and presidential decrees relating to the ratification of international agreements. In this research paper, we will therefore examine the legal framework for governance in Algeria and the implications of implementing judicial governance in Algeria.

***Keywords**: Rule of law; Judicial independence; Modernization of justice; Good governance; Legal technology.*

الباحث / يعقـوب صيـد
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريـد الإلكـتروني
Ostedh2022@hotmail.com

المحور السادس : نماذج وتجارب دولية في مجال حوكمة قطاع العدالة

عنوان المداخلة : تجربـة مجلس القضـاء الأعـلى في المملكـة العربيـة السعوديـة : نمـوذج رائـد في حوكمـة العدالـة القضائيـة

الملخص :

تستعرض هذه الدراسة التجربة الرائدة للمملكة العربية السعودية في تطبيق حوكمة القضاء من خلال مجلس القضاء الأعلى، الذي شكّل نقلة نوعية في هيكلة النظام العدلي الوطني . وتركز على الأسس النظرية والعملية لمبادئ الحوكمة الرشيدة المتجسدة في الاستقلالية القضائية، والشفافية الإجرائية، والمساءلة المؤسسية، والكفاءة التنظيمية . يتتبع البحث التطور التاريخي والإطار التشريعي لهذه التجربة، مع تحليل عميق للتحول المؤسسي الشامل وإنشاء المحاكم المتخصصة في المجالات التجارية والعمالية والأحوال الشخصية .

كما تسلط الضوء على التحول الرقمي الاستراتيجي من خلال تطبيق أنظمة متكاملة مثل "نظار" للإدارة القضائية و"عدالة" للخدمات الإلكترونية . وتقيم الدراسة النتائج الكمية والنوعية المحققة، بما في ذلك تحسين مؤشرات الأداء وزيادة رضا المستفيدين، إلى جانب تحليل التحديات التشغيلية والتقنية . وتختتم بتقديم توصيات تطويرية استشرافية، أبرزها تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم القرار القضائي، وتطوير برامج التدريب المستمر، وبناء الشراكات الدولية لتبادل الخبرات، مع الحفاظ على الخصوصية الشرعية والهوية الوطنية.

الكلمات المفتاحية : حوكمة القضاء، مجلس القضاء الأعلى، التحول الرقمي، المحاكم المتخصصة، الإصلاح القضائي .

The Experience of the Supreme Judicial Council in the Kingdom of Saudi Arabia: A Pioneering Model in Judicial Governance

Abstract :

This study examines Saudi Arabia's pioneering experience in implementing judicial governance through the Supreme Judicial Council, which represents a qualitative leap in the structure of the national justice system. It focuses on the theoretical and practical foundations of good governance principles embodied in

judicial independence, procedural transparency, institutional accountability, and organizational efficiency. The research traces the historical development and legislative framework of this experience, with an in-depth analysis of the comprehensive institutional transformation and establishment of specialized courts in commercial, labor, and personal status fields.

It also highlights the strategic digital transformation through integrated systems such as "Nizar" for judicial management and "Adalah" for electronic services. The study evaluates the quantitative and qualitative results achieved, including improved performance indicators and increased user satisfaction, alongside an analysis of operational and technical challenges. It concludes by presenting forward-looking developmental recommendations, most notably enhancing the use of artificial intelligence technologies in supporting judicial decision-making, developing continuous training programs, and building international partnerships for knowledge exchange, while preserving legal specificities and national identity.

Keywords: *Judicial Governance, Supreme Judicial Council, Digital Transformation, Specialized Courts, Judicial Reform.*

د / حميدة زايدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Hamidazaidi2002@gmail.com

د / مريم عثمانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Mariemathamnia@yahoo.fr

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية .

عنوان المداخلة : المحكمة التجارية المختصة كآلية من آليات تفعيل الحوكمة القضائية .

الملخص :

سعت تبنت الجزائر فكرة القضاء المتخصص في دستور 1996 طبقا للمواد 119- 143- 152- 153 منه تحت مظلة ازدواجية القضاء ليتجسد على ارض الواقع في أواخر تسعينيات القرن الماضي بموجب القانون العضوي رقم 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، وهذا يدل على نية المشرع في رفع مستوى كفاءة مرفق العدالة وتحسين جودته وتبسيط إجراءات التقاضي أمامه والتي تعد في جوهرها أحد أهم المظاهر التي تستند عليها فكرة الحكم الراشد أو ما يعرف بالحوكمة . ولم ينتهي الأمر عند هذا الحد بل ظل المشرع ينتهج نفس الأسلوب حتى أمام نفس الجهة القضائية الواحدة أين أخذ المشرع بفكرة القضاء المتخصص وذلك من خلال إنشاءه للمحكمة التجارية المتخصصة بموجب القانون رقم 22-13 المعدل والمتمم للقانون 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ولعل دعواه في ذلك أن النشاط التجاري سواء من الداخل أو من الخارج عصب الاقتصاد الوطني وهو بذلك متشعب ويتسم بالسرعة لذلك فإن فض المنازعات التجارية يستدعي الفصل فيها وجود كفاءات متخصصة أضف إلى ذلك تقصير آجال الفصل فيها وهذا كله يرمي إلى تحسين جودة مرفق القضاء الذي يعد أحد أهم العناصر الفاعلة في حل النزاعات ذات الطابع الاقتصادي التجاري، وعليه فإن دراستنا ستنصب حول المحكمة التجارية المتخصصة كآلية من آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي، ليكون الإشكال المثار في الدراسة مدى فاعلية المحكمة التجارية المختصة في إرساء مظاهر الحوكمة في مرفق العدالة ؟

الكلمات المفتاحية : القضاء المتخصص، مرفق العدالة، حوكمة، المحكمة التجارية المتخصصة، الازدواجية

The competent commercial court as a mechanism for activating judicial governance.

***Summary**:*

Algeria adopted the idea of specialized courts in its 1996 Constitution, in accordance with Articles 119, 143, 152, and 153, under the umbrella of dual jurisdiction. This was implemented in the late 1990s under Organic Law No. 98-01 on the powers, organization, and functioning of the Council of State. This demonstrates the legislator's

intention to raise the level of efficiency of the justice system, improve its quality, and simplify litigation procedures before it, which are essentially one of the most important aspects of good governance. The matter did not end there, however, as the legislator continued to pursue the same approach even before the same judicial body, where the legislator adopted the idea of specialized jurisdiction through the establishment of a specialized commercial court under Law No. 22-13, amending and supplementing Law No. 08-09, which contains the Code of Civil and Administrative Procedure. Perhaps his argument in this regard is that commercial activity, whether domestic or foreign, is the backbone of the national economy and is therefore complex and fast-paced. Therefore, the resolution of commercial disputes requires the presence of competent judges, in addition to shortening the time required for adjudication. All of this aims to improve the quality of the judiciary, which is one of the most important actors in resolving disputes of a Therefore, our study will focus on the specialized commercial court as one of the mechanisms and means of governing the judiciary, with the question raised in the study being: How effective is the specialized commercial court in establishing aspects of governance in the justice system?

***Keywords**: specialized judiciary, justice system, governance, specialized commercial court, duality*

أ/ كمـال الديـن رايـس

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريـــد الإلكـتروني

Raiskameleddine@hotmail.com

المحور الخامس: الحكامة القضائية و تحديث الإدارة القضائية و رقمنتها – الآفاق و الرهانات الجزائر.

عنوان المداخلة: التقاضي الالكتروني كآلية لتعزيز الحوكمة القضائية في الجزائر

الملخص

تسعى الجزائر، على غرار العديد من الدول، إلى تحديث منظومتها القضائية من خلال إدماج التقنيات الرقمية في إدارة العدالة، تجسيدًا لمبدأ الحوكمة الرشيدة في المرفق القضائي. وفي هذا الإطار، يُعتبر التقاضي الإلكتروني إحدى أهم الآليات التي تعزز فعالية القضاء وتدعم مبادئ الشفافية، والمساءلة، وسرعة الفصل في المنازعات. بسطر

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق الحوكمة القضائية في الجزائر، من خلال تحليل الإطارين القانوني والتنظيمي المنظم له، وعلى رأسه القانون رقم **15-03** المتعلق بعصرنة العدالة، والأمر رقم **20-04** المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، إضافة إلى بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم **08-09** التي تمثل الأساس التقليدي للإجراءات القضائية.

كما يتناول البحث التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيق هذا النمط من التقاضي، مثل محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف التكوين في المجال الإلكتروني، وضرورة تعزيز الأمن السيبراني القضائي. ويخلص إلى أن نجاح تجربة التقاضي الإلكتروني في الجزائر مرهون بتكامل الإصلاح التشريعي مع الرقمنة الإدارية والتقنية، في سبيل الوصول إلى حوكمة قضائية رقمية تضمن العدالة الناجعة والشفافة والمتاحة للجميع. بسطر

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني ، الحوكمة القضائية ، العدالة الرقمية ، عصرنة العدالة ، القانون رقم **15-03**، الأمر رقم **20-04** ، المحاكمة عن بُعد ، الشفافية ، الأمن السيبراني القضائي

E-litigation as a mechanism for strengthening judicial governance in Algeria

Abstract

Like many countries, Algeria is seeking to modernize its judicial system by integrating digital technologies into the administration of justice, thereby embodying the principle of good governance in the judicial system. In this context, e-litigation is

considered one of the most important mechanisms for enhancing the effectiveness of the judiciary and supporting the principles of transparency, accountability, and speed in the resolution of disputes.

This research paper aims to highlight the role of e-litigation in achieving judicial governance in Algeria by analyzing the legal and regulatory frameworks governing it, foremost among which are Law No. 15-03 on the modernization of justice, and Decree No. 20-04 amending and supplementing the Code of Criminal Procedure, in addition to certain provisions of the Code of Civil and Administrative Procedure No. 08-09, which represents the traditional basis for judicial proceedings.

The research also addresses the legal and technical challenges facing the implementation of this type of litigation, such as the limited digital infrastructure, weak training in the electronic field, and the need to strengthen judicial cybersecurity.

It concludes that the success of the e-litigation experiment in Algeria depends on the integration of legislative reform with administrative and technical digitization, in order to achieve digital judicial governance that guarantees effective, transparent, and accessible justice for all.

***Keywords**: E-litigation, Judicial governance, Digital justice, Modernization of justice, Law No. 15-03, Order No. 20-04, Remote trial, Transparency, Judicial cybersecurity*

أ.د / صونيـة بن طيبـة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعـة الشهيد الشيـخ العربي التبسي تبسـة
البريـد الإلكتروني
Sonia_bent@hotmail.fr

د / عز الدين بوعبيد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعـة ابن خلـدون تيـارت
البريـد الإلكتروني
Phd.bouabidazdin@gmail.com

المحور الرابع : فعالية واستراتيجية القضاء

عنوان المداخلة : تعزيـز استقلاليـة القضـاء ونزاهتـه

الملخص :

يُعد تعزيز استقلالية القضاء ونزاهته أحد الركائز الأساسية لتحقيق دولة القانون وترسيخ مبادئ العدالة والحوكمة الرشيدة . فاستقلال القضاء يعني تمكين القضاة من ممارسة وظائفهم بعيدًا عن أي ضغط أو تدخل سياسي أو إداري، في حين تمثل النزاهة الضمان الأخلاقي لممارسة السلطة القضائية بشكل عادل وشفاف .

تتحقق هذه المبادئ من خلال مجموعة من الآليات مثل تكريس الضمانات الدستورية لاستقلال القضاة، وإرساء المجالس العليا للقضاء كهيئات مستقلة لإدارة المسار المهني للقضاة، وتفعيل نظم التفتيش والمساءلة لضمان الانضباط دون المساس بالاستقلال . كما تسهم الشفافية في التعيين والترقية، والتكوين المستمر، والرقمنة القضائية في تعزيز الثقة العامة في العدالة.

إن بناء قضاء مستقل ونزيه لا يقتصر على الإصلاح القانوني فحسب، بل يتطلب أيضًا إرادة سياسية ومجتمعية صادقة لتكريس ثقافة العدالة والمساءلة والشفافية في مختلف مستويات النظام القضائي.

الكلمات المفتاحية : استقلال القضاء، النزاهة القضائية، الحوكمة، الشفافية، سيادة القانون، الإصلاح القضائي.

Promoting the independence and integrity of the judiciary

Abstract

Enhancing judicial independence and integrity constitutes a cornerstone for achieving the rule of law and promoting principles of justice and good governance. Judicial independence refers to the ability of judges to perform their duties free from any political or administrative interference, while integrity represents the ethical guarantee for fair and transparent judicial conduct.

These principles are reinforced through various mechanisms, including constitutional safeguards for judicial independence, the establishment of independent judicial councils, and the implementation of inspection and accountability systems that maintain discipline without compromising autonomy. Additionally, transparency in appointment and promotion processes, continuous training, and judicial digitalization contribute to strengthening public trust in justice.

Building an independent and impartial judiciary requires not only legal reforms but also genuine political and societal commitment to embedding a culture of justice, accountability, and transparency throughout the judicial system.

***Keywords**: Judicial independence, Integrity, Governance, Transparency, Rule of law, Judicial reform.*

د / أسمـــاء لبيـــوض

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعـة الشهيد الشيـخ العربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

asmaa.labiod@univ-tebessa.dz

المحور الرابع : فعاليـة واستراتيجيـة القضـاء

عنوان المداخلة : استقـلال القضاء كمدخـل لتعزيـز الشرعيـة السياسيـة

الملخص :

إن استقلال القضاء من اهم مبادئ الشرعية لقيام الدول الحديثة و هو بمثابة اهم الضمانات في مجال ممارسة الرقابة القانونية من قبل السلطات المخول لها . و لأجل تعزيز الشرعية السياسية التي تضمن خضوع السلطة للمشروعية الدستورية يجسد استقلال القضاء ذلك . فلا تبنى الشرعية السياسية على اساس التمثيل الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة . وانما تستند على قدرة الدولة على حماية حقوق الافراد عن طريق الجهاز القضائي . ومن هنا المنطلق يعتبر استقلال القضاء من اهم شروط تجسيد سيادة القانون . ويمثل استقلال القضاء شرطا جوهريا لحماية التوازن الدستوري و ضمان الاستدامة للشرعية السياسية عن طريق الاليات القضائية .

الكلمات المفتاحية : استقلال القضاء ، الشرعية القانونية ، سيادة القانون ، استدامة الشرعية السياسية .

Judicial independence as a gateway to strengthening political legitimacy

Abstract:

Judicial independence constitutes one of the fundamental principles of legitimacy in the establishment of modern states, and serves as the most essential safeguard in ensuring effective legal oversight by the competent authorities. To reinforce political legitimacy, which requires that the exercise of power remain subject to constitutional legality, judicial independence plays a decisive role. Political legitimacy is not built solely upon democratic representation or the peaceful transfer of authority, but rather upon the State's ability to protect individual rights through an autonomous and impartial judicial system. From this perspective, judicial independence stands as a crucial condition for the realisation of the rule of law. It further represents an essential requirement for safeguarding constitutional equilibrium and ensuring the sustainability of political legitimacy through functioning and effective judicial mechanism.

Keywords *: Judicial independence, Legal legitimacy, Rule of law, sustainability of political legitimacy.*

د / زينب خالدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Zineb.khaldi@univ-tebessa.com

أ.د / خديجة خالدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Khaldi.khedidja@univ-tebessa.com

المحور السادس : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية .

عنوان المداخلة : الحوكمة القضائية وإجراءات التقاضي

الملخص :

إن البحث في موضوع الحوكمة القضائية وإجراءات التقاضي معرفة علمية حول ما توصل اليه القطاع وذلك من خلال تحليل الاطار النظري للحوكمة القضائية، ومدى فعاليتها في تحقيق العدالة الناجزة وبث الثقة في نفوس المتقاضين ويحرص البحث على بيان وتوضيح المبادئ الجوهرية للحوكمة مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة والاستقلال داخل الجهات القضائية يسهم في تحقيق حماية الحقوق وصيانتها وتدعيم مبدأ عدم الاقتضاء الذاتي لها، وتطبيقا لمفاهيم الحوكمة القضائية من خلال قواعد ثابتة، مثل استقلال القضاء ومنع التدخل السلطوي ومراعاة حقوق التقاضي .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة القضائية، الشفافية، المساءة، تحقيق العدالة، استقلال القضاء .

Judicial Governance and Litigation Procedures

***Abstract**:*

This research on judicial governance and litigation procedures provides scientific knowledge on the sector's achievements by analyzing the theoretical framework of judicial governance and its effectiveness in achieving swift justice and instilling confidence in litigants. The research seeks to clarify and explain the fundamental principles of governance: transparency, accountability, efficiency, and independence within judicial bodies, which contribute to the protection and preservation of rights and reinforce the principle of non-arbitrariness. and applying the concepts of judicial governance through established rules, such as judicial independence, preventing authoritarian interference, and respecting the rights of litigation.

***Keywords**: Judicial governance, Transparency, Accountability, Achieving justice, Judicial independence.*

د / نـور الديـن بريـك
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـد الإلكتروني
Noureddine.brik@univ-tebessa.dz

د / حسيـن جفـالي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـد الإلكتروني
H.djeffali@univ-tebessa.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية .

عنوان المداخلة : دور الضوابط القانونية في حوكمة الجهاز القضائي .

الملخص :

ضمانا لتجسيد مبادئ الشرعية والمشروعية وحسن سير المنظومة القضائية فإن المشرع الجزائري خصها بمجموعة من الضوابط القانونية تشمل القواعد الموضوعية و الإجرائية والتي من شأنها تعزيز سير القطاع بشكل رشيد وحكيم ، حيث تعتبر أساس تنظيم السلوك داخل أي منظمة، فدور الضوابط القانونية بمختلف أشكالها تؤدي إلى تعزيز حوكمة الجهاز القضائي إذ يظهر ذلك من خلال الإطار القانوني المتضمن مدى استقلالية القضاء وحماية الحقوق والحريات، تعزيز الشفافية والمساءلة . أين يظهر تجسيد المبادئ الدستورية المتعلقة بمبدأ الفصل بين السلطات والتي من خلالها يتم ظهور مدى تجسيد مبدأ الشرعية والمشروعية مما يعزز ثقة المجتمع في النظام القضائي .

الكلمات المفتاحية : الضوابط القانونية، الحوكمة القضائية الحقوق والحريات مبدأ المشروعية، مبدأ الشرعية .

The role of legal controls in the governance of the judiciary

Abstract:

To ensure the embodiment of the principles of legitimacy, legality, and the proper functioning of the judicial system, the Algerian legislature has provided it with a set of legal controls, including substantive and procedural rules, which promote the sector's rational and prudent operation. These rules constitute the foundation for regulating behavior within any organization. The role of legal controls, in their various forms, leads to strengthening the governance of the judicial system, as demonstrated by the legal framework, which includes the extent of judicial independence, the protection of rights and freedoms, and the promotion of transparency and accountability.

This framework demonstrates the embodiment of the constitutional principles related to the separation of powers, which demonstrate the extent to which the principles of legitimacy and legality are embodied, thus enhancing community confidence in the judicial system.

***Keywords**: Legal controls, judicial governance, Rights and freedoms, The principle of legality, The principle of legitimacy.*

أ. د / سعـــاد عميـــر

كليـة العلـوم الإنسانيـة والاجتماعيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Docteuramieur@gmail.com

المحور الرابع : فعاليـة واستراتجيـة القضـاء

عنوان المداخلة : دور الإعـلام في ترسيـخ ثقـة المواطـن في العدالـة وتحقيـق جودة الأداء القضائي

الملخص:

تتولى السلطة القضائية مهمة السهر على تطبيق القانون وضمان احترامه من جهة، وحماية الحقوق والحريات من جهة أخرى تكريسا لدعائم دولة الحق والقانون و هو ما يشكل أهم مبادئ الحكامة .

وتمثل الحكامة تحديا كبيرا ضمن مخطط اصلاح العدالة، فالحكامة القضائية في الوسيلة الأساسية لتحقيق جودة القضاء وترشيد أداءه، وقد تعزز مفهوم الحكامة القضائية ضمن التعديل الدستوري لسنة **2020** على اعتبار أن هذا التعديل الدستوري الجزائري بمبادئ الحكامة في جميع المجالات و ركز على الحكامة القضائية في العديد من مواده .

الكلمات المفتاحية: جودة الأداء القضائي، التعديل الدستوري لسنة **2020**، الحكامة القضائية . سلطات

The role of the media in strengthening citizens' trust in justice and achieving quality judicial performance

***Summary**:*

The judiciary is responsible for ensuring the application of the law and guaranteeing its respect on the one hand, and protecting rights and freedoms on the other, in order to consolidate the foundations of the state of law and justice ,which constitutes the most important principles of governance.

Governance represents a major challenge within the justice reform plan, as judicial governance is the primary means of achieving judicial quality and streamlining its performance.

The concept of judicial governance was strengthened within the 2020 constitutional amendment, given that this Algerian constitutional amendment incorporated governance principles in all areas and focused on judicial governance in many of its articles.

***Keywords**: Quality of judicial performance, constitutional amendment of 2020, judicial governance.*

أ. د/ رضوان بلخيري
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Belkhiri.radouane@univ-tebessa.dz

أ. د/ سارة جابري
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Sarra.djabri@univ-tebessa.dz

المحور الرابع: فعالية واستراتجية القضاء

عنوان المداخلة: دور الإعلام في ترسيخ ثقة المواطن في العدالة وتحقيق جودة الأداء القضائي

الملخص:

يشكل الإعلام اليوم أحد المكونات الأساسية في ترسيخ قيم الحكامة الجيدة وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المؤسسة القضائية، فمع تنامي الوعي المجتمعي بأهمية الحق في المعلومة وشفافية العمل القضائي، أصبح الإعلام بمختلف وسائطه التقليدية والرقمية، فاعلاً محورياً في تقريب العدالة من المتقاضين وفي دعم جهود الإصلاح التي تعرفها المنظومة القضائية.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل دور الإعلام في بناء صورة إيجابية وموضوعية عن القضاء، باعتباره سلطة مستقلة تسهر على حماية الحقوق والحريات، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين السلطة القضائية ووسائل الإعلام في سياق التحولات التي تعرفها منظومة العدالة، كما تتناول الدراسة حدود تدخل الإعلام في القضايا المعروضة على القضاء، ومخاطر التأثير الإعلامي على سير العدالة، في مقابل أهمية التواصل القضائي المؤطر والمستند إلى مبادئ الحكامة والشفافية.

ترتكز الورقة على منهج تحليلي وصفي، لتسليط الضوء على السبل الكفيلة بتطوير الإعلام القضائي باعتباره أداة لتجويد الأداء القضائي وتحسين علاقة القضاء بالمجتمع، وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الثقة في العدالة يقتضي بلورة استراتيجية تواصل مؤسساتية منفتحة، قوامها الشفافية والمسؤولية واحترام أخلاقيات المهنة، بما يضمن التوازن بين حق المواطن في المعلومة وواجب الحفاظ على قدسية القضاء واستقلاله.

الكلمات المفتاحية: الإعلام القضائي؛ الثقة في العدالة؛ الحكامة القضائية؛ التواصل المؤسساتي؛ جودة الأداء القضائي.

The role of the media in strengthening citizens' trust in justice and achieving quality judicial performance

***Summary**:*

Today, the media is one of the key components in strengthening the values of good governance and enhancing citizens' trust in state institutions, foremost among which is the judiciary. With growing public awareness of the importance of the right to

information and transparency in the judicial process, the media, in all its traditional and digital forms, has become a key player in bringing justice closer to litigants and supporting reform efforts within the judicial system.

This paper seeks to analyze the role of the media in building a positive and objective image of the judiciary as an independent authority that protects rights and freedoms, focusing on the interactive relationship between the judiciary and the media in the context of the transformations taking place in the justice system. The study also addresses the limits of media intervention in cases brought before the judiciary and the risks of media influence on the course of justice, as opposed to the importance of judicial communication that is framed and based on the principles of governance and transparency.

The paper is based on a descriptive analytical approach to highlight ways to develop judicial media as a tool for improving judicial performance and the relationship between the judiciary and society. The study concludes that strengthening confidence in justice requires the development of an open institutional communication strategy based on transparency, accountability, and respect for professional ethics, ensuring a balance between citizens' right to information and the duty to preserve the sanctity and independence of the judiciary.

Keywords: *Judicial media; trust in justice; judicial governance; institutional communication; quality of judicial performance.*

د / ريم مراحي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Rym.merahi@univ-tebessa.dz

د / عبد الله مراحي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
البريد الإلكتروني
Abdallah.merahi@univ-ouargla.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة: الإدارة الإلكترونية كآلية لتجسيد فكرة تقريب العدالة من المواطن

الملخص :

قد سعت الجزائر إلى تطوير وعصرنة قطاع العدالة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في جميع نشاطاته تحت ما يسمى رقمنة قطاع العدالة، فيتم اللجوء إلى الرقمنة وتقنيات التكنولوجيا الحديثة من أجل تسهيل الإجراءات وتحسين جودة الخدمات القضائية وتقريب مرفق العدالة من المواطن .

الكلمات المفتاحية : الجهاز القضائي، الحوكمة، عصرنة العدالة .

Electronic Administration as a Means to Implement the Principle of Proximity of Justice to Citizens

Abstract:

Algeria has sought to develop and modernize its justice sector by incorporating information and communication technologies into all its operations—an initiative referred to as the digitalization of the justice sector. The use of digitalization and modern technological tools aims to facilitate procedures, enhance the quality of judicial services, and bring the justice system closer to citizens.

***Keywords**: Judicial system, governance, justice modernization*

أ.د / سعـــاد أجعـــود
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهـيد الشيخ العربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Souad.adjaoud@univ-tebessa.dz

د / دنيـــازاد ثابـــت
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة قاصـدي مـربـاح ورقلـة
البريـــد الإلكـتروني
Douniazed.tabet@gmail.com

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : آليات الحكامة القضائية ودورها في تعزيز كفاءة ونجاعة مؤسسة القضاء

الملخص :

تعد الحكامة القضائية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون فهي الاطار الذي يضمن جودة الخدمات القضائية ويعزز ثقة المواطن في العدالة و يضمن استقلالية القضاء و فعاليته . ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم أصبح تطوير اليات الحكامة داخل المنظومة القضائية ضرورة ملحة لتحقيق الأمن القانوني و ترسيخ مبادئ العدالة .

وتتمثل اليات الحوكمة القضائية في مجموعة من الاجراءات و المعايير تهدف الى تعزيز الشفافية المساءلة, الجودة والرقمنة داخل المحاكم بما يسمح بتحديث ادارة العدالة و تحسين خدماتها .

ومن ثم فان دراسة آليات الحوكمة القضائية تكتسي اهمية بالغة و متزايدة ليس فقط لفهم ادوات تحسين الاداء القضائي بل ايضا للكشف عن التحديات التي تواجه مسار الاصلاح و استشراف السبل الكفيلة ببناء منظومة قضائية اكثر فعالية و استقلالية و لأنها تعد نقطة التقاطع بين الاصلاح الاداري والاصلاح القضائي وتساهم في بناء ثقة المواطن في مؤسسات الدولة وفي ترسيخ دولة القانون و المؤسسات

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الأمن القانوني، إدارة العدالة .

Judicial governance mechanisms and their role in enhancing the efficiency and effectiveness of the judiciary

***Abstract**:*

Judicial governance is one of the fundamental pillars of the rule of law. It is the framework that guarantees the quality of judicial services, enhances citizens' confidence in justice, and ensures the independence and effectiveness of the judiciary. With the rapid changes taking place around the world, the development of governance mechanisms within the judicial system has become an urgent necessity for achieving legal security and establishing the principles of justice.

Judicial governance mechanisms consist of a set of procedures and standards aimed at enhancing transparency, accountability, quality, and digitization within the courts, thereby allowing for the modernization of the administration of justice and the improvement of its services.

Therefore, the study of judicial governance mechanisms is of great and growing importance, not only for understanding the tools for improving judicial performance, but also for identifying the challenges facing the reform process and exploring ways to build a more effective and independent judicial system. This is because it is the intersection between administrative reform and judicial reform and contributes to building citizens' trust in state institutions and consolidating the rule of law and institutions.

Keywords: *judicial governance, legal security, administration of justice*

أ.د / وحيد دراوات

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريد الإلكتروني

Wahid.draouet@univ-tebessa.dz

د / سامي فوزي ملاوحية

قسم التربية البدنية والرياضية

جامعة باجي مختار عنابة

البريد الإلكتروني

Sami-fouzi.melaouhia@univ-annaba.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : ضوابط نزاهة القضاء وشفافيته في الشريعة الاسلامية وحدود الاستفادة منها في النظام القضائي الراهن بالمجتمعات العربية الإسلامية

الملخص :

هدفت هذه الورقة البحثية الى الكشف عن ضوابط نزاهة القضاء وشفافيته كما وردت في المصادر الشرعية الاسلامية (القرآن، السنة، اجتهادات الفقهاء وعلماء الاصول) وناقشت كيفية الاستفادة من هذه الضوابط وتعرضت الى ابرز العوامل التي حدت من مستويات الاستفادة الكاملة منها، كما رصدت التحديات التي أعاقت التطبيق الفعلي لمبادئ النزاهة والشفافية المستمدة من الشريعة، كما بينت الطرق الممكنة لتعزيز الاستفادة من الضوابط الشرعية في تطوير القضاء المعاصر و اصلاح الانظمة القضائية الراهنة في المجتمعات العربية والاسلامية، مع ابراز حدود تطبيقها في الواقع ومعوقات ذلك، واستندت الدراسة الى نصوص شرعية وتحليلات فقهية ومقارنتها مع معايير دولية ومعمقة في تقارير منظمات معنية بالحوكمة والنزاهة .

وأسفر البحث في الموضوع عن النتائج الاتية : يتكون مفهوم النزاهة القضائية من جملة من القيم المتعلقة بأوصاف القاضي المستقات من الدراسات القائمة على مصادر الشريعة الاسلامية مثل أدب القاضي والاحكام السلطانية والقضاء في الإسلام . . . وغيرها ويؤكد البحث على أن نزاهة القضاء وشفافيته تستند في الشريعة الى عدة ضوابط منها : اختيار القاضي ذو الكفاءة العالية والاكثر ورعا، الى جانب ضمان الاستقلالية الكاملة له ليتمكن من الحكم بالعدل دون ضغوط، وضرورة توفر شفافية الاجراءات القضائية من خلال حق الجميع في محاكمة عادلة، بالاضافة الى انشاء آليات للمساءلة والعقوبة عند تقصير القاضي .

كما خلص البحث في الموضوع الى أن ضوابط النزاهة القضائية المترسخة في مصادر الشريعة الاسلامية يمكن أن تساعد في صياغة مدونة نموذجية للسلوك القضائي في الانظمة الراهنة بالمجتمعات العربية الاسلامية على نحو تتبلور فيه أخلاقيات مهنة القضاء وتنتشر فيه ثقافة النزاهة في الاوساط القضائية مما يعزز ثقة الجماهير في المنظومة القضائية .

الكلمات المفتاحية : نزاهة القضاء ؛ الشريعة الاسلامية ؛ الشفافية ؛ حكامة قضائية ؛ اصلاح قضائي .

Regulations governing judicial integrity and transparency in Islamic law and the limits of their application in the current judicial system in Arab Islamic societies

Abstract

This research paper aimed to reveal the controls of judicial integrity and transparency as mentioned in the Islamic legal sources (the Quran, the Sunnah, and the jurisprudence of jurists and scholars of Usul al-Fiqh). It discussed how to benefit from these controls and addressed the most prominent factors that limited the levels of full utilization of them. Furthermore, the study monitored the challenges that impeded the actual application of integrity and transparency principles derived from the Sharia. The study also clarified potential ways to enhance the utilization of Sharia controls in developing contemporary judicature and reforming the current judicial systems in Arab and Islamic societies, while highlighting the limits of their practical application and the obstacles thereof. The study relied on sacred texts and jurisprudential analyses, comparing them with in-depth international standards found in the reports of organizations concerned with governance and integrity.

The research on this topic yielded the following results: The concept of judicial integrity consists of a set of values related to the qualifications of the judge, derived from studies based on Islamic Sharia sources, such as Adab al-Qadi (The Ethics of the Judge), Al-Ahkam Al-Sultaniyyah (The Governmental Ordinances), and Judiciary in Islam, among others. The research confirms that judicial integrity and transparency in Sharia are based on several controls, including: selecting the judge with high competence and the most piety (Wara'); ensuring their complete independence to enable them to rule justly without pressure; the necessity of transparent judicial procedures through the right of everyone to a fair trial; and establishing mechanisms for accountability and punishment in case of a judge's dereliction of duty. The research also concluded that the controls of judicial integrity established in the sources of Islamic Sharia can aid in formulating a model code of judicial conduct for the current systems in Arab and Islamic societies, in a way that crystallizes the ethics of the judicial profession and disseminates a culture of integrity within judicial circles, thereby enhancing public trust in the judicial system.

Keywords: *Judicial Integrity; Islamic Sharia; Transparency; Judicial Governance; Judicial Reform*

د / نـــورة منصـــوري

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي بتبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Mansourinora72@gmail.com

محور المداخلة : آليات و وسائل حوكمة الجهاز القضائي و الإدارة القضائية

عنوان المداخلة : آفـاق الحَكَامَـة القضائيـة الكفيلـة بتحقيق إصـلاح شامـل وعمـيق

الملخص :

تُعدّ الحكامة القضائية أحد الركائز الأساسية لأي مشروع وطني يرمي إلى بناء قضاء فعّال، مستقل وشفاف، قادر على مواكبة التحولات السياسية والتكنولوجية المعاصرة. ويهـدف هذا العمل إلـى إبراز أهم الآفاق الممكنة لتطوير منظومة الحكامة داخل الجهاز القضائي بما يضمن إصلاحاً شاملاً وعميقـاً في الجزائر. ينطلق الملخّص من تأكيد مركزية استقلال السلطة القضائية كشرط جوهري لتحسين أداء العدالة، ثم يستعرض أهمية تحديث الإطار التشريعي وتبسـيط الإجـراءات، إضافـة إلى تعزيز البنـى التحتية القضائية.

كما يسلط الضوء على التحوّل الرقمي للعدالة باعتباره رافعـة أساسيـة لرفع النجاعة وتسريـع الفصل في القضايا، مع التركيز على دور الذكاء الاصطناعي في دعـم اتخاذ القـرار القضائي دون المساس بسيادة القاضي. ويبرز العمل كذلك الأهمية البالغة لتأهيل الموارد البشرية، من خـلال تحديث برامج التكـوين وتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية وتبني معايير علمية لتقييم الأداء.

وفي جانب آخر، يوضح أن تحسـين جودة الخدمة القضائية يرتبط بترسيخ مبدأ الشفافية وتسهيل وصول المتقاضي إلى المعلومة وتطوير بدائل تسوية المنازعات وتخلص الدراسة إلـى أن تحقيـق إصـلاح قضائـي عميق يتطلب تبني مقاربة شمولية في الحكامة، ترتكز على التكامل بين السلطات، والانفتاح على المجتمع المدني والجامعة، وتعزيز التعاون الدولي. فالحكامة القضائية ليست مجرد أدوات إدارية، بل هي فلسفة تسيير حديثة قادرة على خلق جهاز قضائي فعّال يكرّس الثقة العامة ويخدم مسار التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الحكامة القضائية، إصلاح العدالة، استقلال القضاء، التحوّل الرقمي، الذكاء الاصطناعي، النجاعة القضائية، الشفافية، الموارد البشرية، ثقة المتقاضي، الإصلاح القضائي.

Mechanisms for modernizing the criminal justice sector – electronic monitoring as an example

Summary:

Judicial governance is one of the fundamental pillars of any national project aimed at building an effective, independent, and transparent judiciary capable of keeping pace with contemporary political and technological transformations.

This work seeks to highlight the most significant prospects for developing governance within the judicial system in a way that ensures comprehensive and profound reform in Algeria. The abstract begins by emphasizing the centrality of judicial independence as an essential condition for improving the performance of justice, then outlines the importance of updating the legislative framework and simplifying procedures, in addition to strengthening judicial infrastructure. It further sheds light on the digital transformation of justice as a key lever for enhancing efficiency and speeding up case resolution, with a focus on the role of artificial intelligence in supporting judicial decision-making without compromising the judge's authority.

The study also underscores the crucial importance of developing human resources through updated training programs, promoting a culture of integrity and transparency, and adopting scientific standards for performance evaluation. Moreover, it clarifies that improving the quality of judicial services is closely linked to consolidating transparency, facilitating litigants' access to information, and expanding alternative dispute resolution mechanisms. The study concludes that achieving deep judicial reform requires adopting a holistic governance approach based on inter-institutional complementarity, openness to civil society and academia, and enhanced international cooperation. Judicial governance is not merely a set of administrative tools but a modern management philosophy capable of creating an effective judicial system that reinforces public trust and supports national development.

Keywords: *Judicial governance, Justice reform, Judicial independence, Digital transformation, Artificial intelligence, Judicial efficiency, Transparency, Human resources, Litigant trust, Judicial reform.*

د / عائشـــة مـــوسى

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Aicha.moussa@univ-tebessa.dz

المحور السادس : نماذج وتجارب دولية في مجال حوكمة قطاع العدالة

عنوان المداخلة : التقاضي الإلكتروني آفاق ورهانات وبين التجربة المصرية في مجال حوكمة العدالة

الملخص :

يشهد العالم حاليا تطورا رهيبا في قطاع المعلوماتية والاتصال، ما جعل من العالم قرية صغيرة، هذا التطور أثر على المنظومة القانونية عموما، و على مسار العدالة خصوصا، و فرض ضرورة إعادة النظر في تطبيق النظام القضائي التقليدي، من خلال استعمال وسائل التكنولوجيا في المنظومة القضائية، لضمان حسن سير مرفق العدالة، وتسريع مختلف الإجراءات القضائية، و ضمان جودة المعلومات، وحفظ أمن المعطيات ويعد التقاضي الإلكتروني عن بعد من أهم تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في قطاع العدالة، الذي يثير جملة من الإشكاليات القانونية والتطبيقية في مختلف الدول بما فيها الجزائر.

الكلمات المفتاحية : التقاضي، الإلكتروني، العراقيل، المحادثة، عن بعد.

E-litigation: Prospects and Challenges, and the Egyptian Experience in the Field of Justice Governance

Abstract:

Nowadays, the world has achieved a major development in the field of information and communication technologies (ICT), and, thereby, became a small village where ICT have affected every sphere, including the legal system, in general, and the course of justice, in particular.

In fact, these ICTs have imposed the necessity for reviewing the application of traditional justice systems through the use of technology tools in the judicial system, in order to ensure the proper functioning of justice facilities, speed up various judicial processes, ensure information quality, and secure data.

Electronic litigation is one of the most important uses of modern technology in the field of justice, and raises many legal and practical issues in various countries.

Keywords: *litigation, electronic, conversation, remote*

د / معمـــــر بوخاتـــم

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Maamar2012az@gmail.com

المحور الثالث : آليـات ووسائـل حوكمـة الجهـاز القضـائي والإدارة القضائيـة

عنوان المداخلة : تـجليات التعديل الدستوري الجزائري على المنظومة القضائية في إطار الإصـلاح والحكامـة

الملخص :

عرفت الجزائـر جملـة من الإصـلاحات على مستوى المنظومـة القضائيـة في إطـار الاستجابـة لمعاييـر الحكامة والشفافيـة والاصـلاح وهـذه الإصلاحـات كانت استجابـة لدوافـع دوليـة من خـلال إنـخراط الجزائـر في اتفاقيـات ومعاهـدات دوليـة أو خطـط ومعاييـر منظمـات دوليـة وقبل ذلك هناك تعديـلات دستوريـة ترمي إلى إصـلاح وحوكمة المنظومة القضائيـة .

من أجل ذلك تقدمنـا بهـذه المداخلـة من أجـل الاسهـام في إبـراز أثـر التعديـلات الدستوريـة على حوكـمة المنظومـة القضائيـة وتبيـان معالـم الاصـلاح والتطويـر .

الكلمات المفتاحية : التعديل الدستوري الجزائري، المنظومة القضائية، الإصلاح، التطور، الحكامة، الاتفاقيات الدولية، المنظمات الدولية

E-litigation: Prospects and Challenges, and the Egyptian Experience in the Field of Justice Governance

***Abstract**:*

Algeria has undergone a series of reforms in the judicial system in response to standards of governance, transparency, and reform. These reforms were a response to international pressures through Algeria's involvement in international agreements and treaties or plans and standards of international organizations. Prior to that, there were constitutional amendments aimed at reforming and governing the judicial system.

To this end, we present this paper to highlight the impact of constitutional amendments on the governance of the judicial system and to outline the features of reform and development.

***Keywords**: Algerian constitutional amendment, judicial system, reform, development, governance, international agreements, international organizations*

د / نعيمة لحمر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريد الإلكتروني

Naima.lahmar@univ-tebessa.dz

محور المداخلة : آليات و وسائل حوكمة الجهاز القضائي و الإدارة القضائية

عنوان المداخلة : دور المحاكم الإدارية للاستئناف في تحقيق الحكامة القضائية

الملخص :

كرس المؤسس الدستوري الجزائري مبدأ التقاضي على درجتين في المادة الإدارية لأول مرة بموجب نص المادة 179 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ، وعلى إثر ذلك التعديل باشر المشرع جملة من الإصلاحات مست أغلب النصوص القانونية ذات الصلة بالتنظيم القضائي في الجزائر، والتي حملت في طياتها جملة من المستجدات التشريعية التي من شأنها تعزيز دور القضاء الإداري وفي مقدمتها استحداث المحاكم الإدارية للاستئناف إن استحداث المحاكم الإدارية للاستئناف من شأنه إرساء دعائم التقاضي في المادة الإدارية، نظرا لما يوفره نظام التقاضي على درجتين من ضمانات أكثر للمتقاضين، من خلال تعزيز مبدأ حق الدفاع وتقريب العدالة من المواطن وكذا إعادة هيئات القضاء الإداري إلى القيام بدورها الطبيعي، وهو ما ينعكس إيجابا على جودة الأحكام الإدارية وضمان حسن سير العدالة في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : القضاء الإداري، المحاكم الإدارية للإستئناف التقاضي على درجتين، مجلس الدولة جودة الأحكام الإدارية .

The role of administrative appeals courts in achieving judicial governance

Abstract:

The Algerian constitutional founder enshrined the principle of two-tier litigation in administrative matters for the first time under the text of Article 179 of the 2020 constitutional amendment. Following this amendment, the legislator initiated a series of reforms that affected most of the legal texts related to the judicial organization in Algeria, which included a number of legislative innovations that would strengthen the role of the administrative judiciary, most notably the creation of administrative courts of appeal.

The creation of administrative appeal courts would establish the foundations of litigation in administrative matters, given that the two-tiered litigation system provides more guarantees for litigants, by strengthening the principle of the right to defense, bringing justice closer to the citizen, and restoring administrative judicial bodies to their natural role, which would positively impact the quality of administrative rulings and ensure the proper functioning of justice in Algeria.

Keywords: *Administrative judiciary, Administrative courts of appeal, Two-tier litigation, State Council, Quality of administrative rulings.*

د.ب / نـــور سلاطـــني

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Nourslatni@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفـاق و الرهانـات –

عنوان المداخلة : رقمنـة تنفيـذ الأحكـام القضائيـة في النظام القضـائي الجزائـري

الملخص :

الرقمنة ليست مجرد عملية تقنية لإدخال الحواسيب في الإدارة القضائية، بل تمثل تحولا جذريا في فلسفة الأداء القضائي والإداري، من خلال إعادة تشكيل الإجراءات، وتيسير المعاملات، وتحقيق الشفافية والسرعة في الإنجاز، و تنفيذ الأحكام القضائية، بوصفه مرحلة حاسمة في مسار العدالة، تتجسد فيها الحماية القضائية الفعلية للحقوق، سواء فيما تعلق بتنفيذ الاحكام الصادرة عن الجهات القضائية العادية او الادارية فالغاية من صدور الاحكام هو تنفيذها وفي اسرع الآجال خاصة في ظل ما توفره التكنولوجيات الحديثة من ناحية التبليغ الالكتروني والتوقيع الالكتروني حيث تهدف هذه الدراسة الى تحديد مساهمة التطور التكنولوجي في تنفيذ الاحكام القضائية .

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، التنفيذ القضائي، الأحكام المدنية، الأحكام الإدارية، التبليغ الإلكتروني .

Digitization of the enforcement of judicial decisions in the Algerian judicial system

Abstract:

Digitalization is not merely a technical process of introducing computers into judicial administration; it represents a fundamental shift in the philosophy of judicial and administrative performance. This transformation involves reshaping procedures, facilitating transactions, and achieving transparency and speed in execution, as well as in the enforcement of judicial rulings. It is a critical phase in the path to justice, where actual judicial protection of rights is realized, whether it pertains to the execution of rulings issued by ordinary or administrative judicial bodies. The aim of issuing rulings is their enforcement as swiftly as possible, especially in light of the advantages provided by modern technologies such as electronic notification and electronic signatures. This study aims to determine the contribution of technological advancement to the enforcement of judicial rulings.

Keywords *: Digitalization, Judicial Enforcement, Civil Rulings, Administrative Rulings, Electronic Notification.*

د/ نـــوال ربوالريـــــار
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Nawal.boudiar@univ-tebessa.dz

ط.د/ محمـد بوالريـــار
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Faouzi-boudiar@univ-eloued.dz

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة: المدلول القانوني والفقهي للحوكمة القضائية وأثرها على جودة العمل القضائي

الملخص:

تُعَدُّ الحكامة القضائية محورًا رئيسيًا في إصلاح القضاء الجزائري، حيث تركز على الاستقلالية والحيادية والشفافية والفعالية، مما يضمن تحقيق دولة القانون والتنمية، وان جودة العدالة تمثل حاجة مجتمعية ملحَّة تستدعي تحديث القطاع لضمان نظام قضائي نزيه يخدم الأفراد والمجتمع.

تؤكد الدساتير الجزائرية، بما في ذلك تعديل 2020، على استقلالية القضاء كشرط أساسي لوضع دولة الحق والقانون.

يعتبر قطاع العدالة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي ضرورة تحديثه.

لذا، يُعتبر تحقيق الجودة القضائية هدفًا رئيسيًا يتطلب توفير نظام قضائي مستقل ونزيه، وهو ما يُعد مطلبًا لكل من المجتمع والجهات المسؤولة.

الكلمات المفتاحية: الجودة، العمل القضائي، الحياد، النزاهة، الشفافية، قطاع العدالة.

The Legal and Juridical Significance of Judicial Governance and its Impact on the Quality of Judicial Work

Abstract:

Judicial governance is a key component in the reform of the Algerian judiciary, focusing on independence, neutrality, transparency, and effectiveness, thereby ensuring the establishment of a state governed by law and development. The quality of justice represents a pressing societal need that requires modernizing the sector to guarantee a fair judiciary that serves individuals and the community.

Algerian constitutions, including the 2020 amendment, emphasize the independence of the judiciary as an essential condition for establishing a state of rights

and law. The justice sector is considered the primary driver of economic and social development, necessitating its ongoing modernization.

Thus, achieving judicial quality is a primary objective that requires the establishment of an independent and fair judicial system, which is a demand of both society and the responsible authorities.

***Keywords**: quality, judicial work, neutrality, integrity, transparency, justice sector*

أ.د/ إيـــمان دنـــي
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Imene.denni@univ-tebessa.dz

أ.د/ أميـــن البـــار
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Amine.elbar@univ-tebessa.dz

المحور الثاني: أهداف ومبادئ القضائية الحوكمة القضائية

عنوان المداخلة: حوكمة القضاء الجزائري الأهداف والمبادئ

الملخص:

يُعد القضاء من الركائز الأساسية لأي دولة حديثة تسعى لتحقيق العدالة وسيادة القانون، إذ يمثل ضمانة لحقوق الأفراد وحماية المجتمع من الانتهاكات. ومع التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال العقود الأخيرة، برزت الحاجة إلى تعزيز حوكمة القضاء لضمان استقلاليته وشفافيته وكفاءته. إذ لا يقتصر الأمر على وضع القوانين فحسب، بل يشمل التطبيق الفعلي والإصلاحات التي تعزز من مصداقية الجهاز القضائي أمام المواطن والمجتمع الدولي.

فعلى الرغم من التطورات التشريعية التي عرفها القضاء الجزائري، إلا أن التحديات المتعلقة باستقلالية القضاء، وتأخر بعض الإصلاحات، والاختلالات في التطبيق العملي، ما تزال قائمة. لذلك، يطرح البحث السؤال المركزي: إلى أي حد نجحت الإصلاحات القضائية في الجزائر في تحقيق أهداف حوكمة القضاء وتعزيز المبادئ القضائية الأساسية ؟

الكلمات المفتاحية: حوكمة القضاء، الإصلاحات القضائية، القضاء الجزائري.

Governance of the Algerian Judiciary: Objectives and Principles

***Abstract**:*

The judiciary is one of the fundamental pillars of any modern state seeking to achieve justice and the rule of law, as it guarantees individual rights and protects society from violations. With the political and social developments that Algeria has witnessed in recent decades, the need to strengthen the governance of the judiciary has emerged in order to ensure its independence, transparency, and efficiency. This is not limited to the enactment of laws, but also includes their effective implementation and reforms that

enhance the credibility of the judiciary in the eyes of citizens and the international community.

Despite the legislative developments in the Algerian judiciary, challenges related to judicial independence, delays in some reforms, and imbalances in practical application remain. Therefore, the research poses the central question: To what extent have judicial reforms in Algeria succeeded in achieving the objectives of judicial governance and strengthening fundamental judicial principles?

Keywords: *judicial governance, judicial reforms, Algerian judiciary*

د / نسريـــن نمـــوشي

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Nesrine.nemouchi@univ-tebessa.dz

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات

عنوان المداخلة : الحكامة القضائية في سياق رقمنة الإدارة العمومية : قراءة في رهانات التحديث في الجزائر

الملخص

تعد الحكامة القضائية أحد المداخل الجوهرية لتعزيز فعالية الدولة الحديثة، لاسيما في السياقات التي تشهد انتقالا نحو الإدارة الإلكترونية وتحديث المرافق العمومية. ففي الحالة الجزائرية، برزت الرقمنة خلال العقد الأخير كخيار استراتيجي لإعادة هندسة عمل المؤسسات العمومية وتجاوز الاختلالات البنيوية المرتبطة بالبيروقراطية، وضعف الشفافية، وبطء الإجراءات. ويشكل قطاع العدالة أحد أهم الفضاءات التي تتقاطع فيها رهانات الحكامة مع متطلبات التحول الرقمي، بالنظر إلى الدور المركزي للقضاء في تكريس سيادة القانون وتنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن.

لقد ساهمت مشاريع الرقمنة التي أطلقتها الجزائر، مثل المنظومة الوطنية لإيداع الدعاوى عن بعد، والرقمنة الشاملة للسجلات القضائية، وتعزيز الربط الإلكتروني بين الجهات القضائية والإدارات القطاعية، في فتح آفاق جديدة أمام تحقيق عدالة أكثر سرعة وشفافية. غير أنّ هذا التحول لا يمكن فهمه بمعزل عن مقاربة الحكامة، التي تفترض جملة من المبادئ أبرزها : الفعالية، والمساءلة، والانفتاح، وجودة الخدمة العمومية. وبهذا المعنى، تشكل الرقمنة أداة تقنية محفزة، لكنها ليست بديلا عن الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لترقية استقلالية القضاء، وتبسيط المساطر، وضمان تكوين الفاعلين القضائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وعليه، فإن قراءة رهانات التحديث في الجزائر من خلال مقاربة الحكامة القضائية تُظهر أن الرقمنة تمثل شرطًا ضروريًا ولكن غير كافٍ لتحقيق إصلاح عميق في قطاع العدالة، ما يستدعي تكاملًا بين الإصلاح التكنولوجي والإصلاح الهيكلي، لضمان تحول تدريجي نحو عدالة ذكية، فعّالة، وشفافة، قادرة على دعم مسار بناء دولة مؤسسات قوية وعصرية.

الكلمات المفتاحية: الحكامة القضائية، الرقمنة، الإدارة العمومية، التحديث الإداري، الفعالية المؤسسية، إصلاح القضاء، التحول الرقمي

تصنيف O33. O3.H8. H1:JEL

Judicial governance in the context of public administration digitization: a look at the challenges of modernization in Algeria

***Abstract*:**

Judicial governance constitutes one of the essential entry points for enhancing the effectiveness of the modern state, particularly in contexts undergoing a transition toward e-government and the modernization of public services. In the Algerian case, digitalization has emerged over the past decade as a strategic option for reengineering the functioning of public institutions and overcoming structural deficiencies related to bureaucracy, limited transparency, and slow administrative procedures. The justice sector represents a key arena where the imperatives of governance intersect with the requirements of digital transformation, given the central role of the judiciary in upholding the rule of law and regulating the relationship between the state and citizens.

Digitalization initiatives launched in Algeria—such as the national system for remote filing of legal claims, the comprehensive digitization of judicial records, and the strengthening of electronic connectivity between judicial bodies and sectoral administrations—have opened new prospects for achieving faster and more transparent justice. However, this transformation cannot be fully understood outside the governance framework, which rests on core principles such as efficiency, accountability, openness, and the quality of public service. In this sense, digitalization serves as a technical enabler but does not replace the structural reforms required to strengthen judicial independence, simplify procedures, and ensure the training of judicial actors in information technology.

Accordingly, analyzing the challenges of modernization in Algeria through the lens of judicial governance reveals that digitalization is a necessary but insufficient condition for achieving profound reform in the justice sector. It calls for an integrated approach that combines technological modernization with structural institutional reform in order to ensure a gradual transition toward smart, efficient, and transparent justice capable of supporting the construction of a strong and modern institutional state.

Keywords: *Judicial governance; Digitalization; Public administration; Administrative modernization; Institutional effectiveness; Judicial reform; Digital transformation.*

JEL Classification : H1; H8; O3; O33.

د / عواطف سماعلي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Aouatef.smaali@univ-tebessa.dz

د / طلال جديدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Talal.djedidi@univ-tebessa.dz

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها- الآفاق و الرهانات -

عنوان المداخلة : الحكامة القضائية في سياق رقمنة الإدارة العمومية : قراءة في رهانات التحديث في الجزائر

عنوان المداخلة : القضاء الجزائري بين التقليد والعصرنة

الملخص :

يعيش القضاء الجزائري مرحلة انتقالية مهمّة تجمع بين المحافظة على الخصوصيات القانونية الوطنية من جهة، والانفتاح على متطلبات العصر وتحدياته من جهة أخرى. فمنذ الاستقلال، اعتمد النظام القضائي على إرث قانوني متنوع يجمع بين الفقه الإسلامي، والقانون الفرنسي، والأعراف المحلية، وهو ما شكّل إطارًا تقليديًا يضمن الاستقرار والمرجعية القانونية للمجتمع.

غير أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تطور التكنولوجيا، فرضت ضرورة تحديث المنظومة القضائية. فشهد القضاء الجزائري عدة إصلاحات تهدف إلى تعزيز استقلالية القاضي، وتبسيط الإجراءات، وتحديث المحاكم عبر الرقمنة، مثل اعتماد السجلات الإلكترونية، وتقديم الطعون عبر الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى المعلومة القضائية. سلطات

رغم ذلك، ما تزال بعض التحديات قائمة، من بينها بطء الفصل في القضايا، الحاجة إلى تكوين متواصل للقضاة، صعوبة التوفيق بين النصوص التقليدية وضرورات العصر، وضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق.

وتبرز أهمية المرحلة الراهنة في القدرة على تحقيق توازن بين الأصالة والمعاصرة : فالحفاظ على الهوية القانونية لا يتعارض مع تحديث القضاء، بل إن العصرنة أصبحت شرطًا لضمان الشفافية والفعالية والعدالة.

فالقضاء الجزائري يقف أمام فرصة تاريخية للانتقال نحو منظومة قضائية أكثر حداثة وفعالية، تجمع بين قوة المرجعية التقليدية ومكتسبات الرقمنة والإصلاحات الحديثة، بما يخدم المواطن ويعزز دولة القانون.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، عصرنة العدالة، الذكاء الاصطناعي، حوكمة العدالة .

The Algerian Judiciary Between Tradition and Modernization

Summary:

The Algerian judicial system is undergoing an important transitional phase that combines the preservation of national legal specificities on one hand, and the need to adapt to contemporary challenges on the other. Since independence, the judicial system has relied on a diverse legal heritage that includes Islamic jurisprudence, French law, and local customs—forming a traditional framework that ensures stability and legal reference for society.

However, political, economic, and social transformations, along with rapid technological development, have made it necessary to modernize the judicial system. As a result, the Algerian judiciary has witnessed several reforms aimed at strengthening judicial independence, simplifying procedures, and modernizing courts through digitization. These reforms include the adoption of electronic records, online submission of appeals, and easier access to legal information.

Despite this progress, several challenges remain, such as delays in case processing, the need for continuous training of judges, difficulties in harmonizing traditional legal texts with contemporary requirements, and disparities in digital infrastructure across regions.

The current phase highlights the importance of striking a balance between authenticity and modernity. Preserving the legal identity does not conflict with judicial modernization; rather, modernization has become essential to ensuring transparency, efficiency, and fairness.

The Algerian judiciary stands before a historic opportunity to transition toward a more modern and effective system—one that combines the strength of its traditional legal heritage with the advantages of digitization and contemporary reforms, ultimately serving citizens and reinforcing the rule of law.

Keywords: *Digitalization, Modernization of Justice, Artificial Intelligence (AI) ,Justice Governance.*

أ.د / مليكـــة قـــادري
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Radhwa2018@yahoo.com

د / سمـاح سهايليـــة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Samah.sehailia@univ-tebessa.dz

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : الحكامة القضائية : مقاربة مفاهيمية في الأسس، المبادئ والأبعاد

الملخص :

تتناول هذه الدراسة مفهوم الحكامة القضائية باعتباره إطاراً تنظيمياً ووظيفياً يُعزز الشفافية، الاستقلالية، الفعالية والنزاهة في المنظومة القضائية. كما تستعرض الأسس النظرية للحكامة القضائية المتمثلة في سيادة القانون وفصل السلطات، إلى جانب المبادئ الأساسية كالموضوعية، المحاسبة، وتكافؤ الفرص في ولوج العدالة. كما تُبرز الأبعاد المتعددة للحكامة القضائية، خاصة البعد المؤسسي (كضمانات استقلال القضاء)، البعد الإجرائي (ككفاءة الإجراءات وسرعة الفصل في القضايا)، والبعد المجتمعي (كثقة الجمهور في العدالة). وتُبرز دراستنا أن تفعيل الحكامة القضائية يُعد ركيزة أساسية لترسيخ دولة القانون وتعزيز العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الشفافية، الاستقلالية، الفعالية، النزاهة، سيادة القانون، فصل السلطات، العدالة، المساءلة، دولة القانون.

Judicial governance: a conceptual approach to foundations, principles, and dimensions

***Abstract** :*

The presentation titled "Judicial Governance: A Conceptual Approach to Foundations, Principles, and Dimensions" explores the concept of judicial governance as an organizational and functional framework that enhances transparency, independence, effectiveness, and integrity within the judicial system. It examines the theoretical foundations of judicial governance—rooted in the rule of law and separation of powers—as well as its core principles, including objectivity, accountability, and equal access to justice. Furthermore, the presentation highlights the multiple dimensions of

judicial governance: the institutional dimension (e.g., safeguards for judicial independence), the procedural dimension (e.g., efficiency and timeliness in case adjudication), and the societal dimension (e.g., public trust in the justice system). Ultimately, it emphasizes that implementing judicial governance is a cornerstone for consolidating the rule of law and advancing social justice

***Keywords**: Judicial Governance, Transparency, Independence, Effectiveness, Integrity, Rule of Law, Separation of Powers, Justice, Accountability, Rule-of-Law State*

د / نـور الديـن ربـــاطي

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Noureddine.rebati@univ-tebessa.dz

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : دور المحكمة الدستورية في تكريس دولة القانون ومبادئ الحكامة

الملخص :

تُعدّ المحكمة الدستورية إحدى الركائز الأساسية لترسيخ دولة القانون وتعزيز مبادئ الحكامة، نظراً لدورها المركزي في ضمان احترام الدستور باعتباره أسمى قاعدة قانونية تُخضع لها جميع السلطات والهيئات.

وتتمثل وظيفتها الجوهرية في مراقبة دستورية القوانين والتنظيمات والمعاهدات، بما يضمن انسجام المنظومة التشريعية مع الدستور، ويكرّس الشرعية الدستورية وسيادة القانون. كما تساهم المحكمة الدستورية في تعزيز الأمن القانوني من خلال ترسيخ وضوح واستقرار القواعد القانونية وحماية المراكز القانونية للأفراد من التغيير المفاجئ وغير المتوقع.

وتضطلع المحكمة الدستورية كذلك بدور محوري في التحكيم بين السلطات الدستورية وضمان احترام مبدأ الفصل والتوازن بينها، الأمر الذي يحدّ من النزاعات المؤسساتية ويضمن سيرًا منتظمًا وفعّالًا لعمل الدولة. وفي مجال الحقوق والحريات، تمثل المحكمة سلطة عليا في حماية الحقوق الدستورية للأفراد والجماعات من أي اعتداء تشريعي أو إداري، مما يعزز بناء دولة الحقوق. سلطات

أما على مستوى الحكامة، فتساهم المحكمة الدستورية في تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال رقابتها على أعمال السلطات العمومية وضبط سير المؤسسات وفق قواعد الدستور. كما يشكل اختصاصها في تفسير النصوص الدستورية ضمانة لوحدة التفسير ومنع التأويلات التعسفية التي قد تخل بعمل المؤسسات. وإضافة إلى ذلك، تعتبر المحكمة الدستورية صمام أمان خلال الأزمات الدستورية والسياسية، بما تضطلع به من مهام في إعادة التوازن للنظام المؤسساتي. كما تشارك في تكريس الحكامة الانتخابية عبر فحص الطعون وضمان نزاهة العملية الانتخابية. وبذلك، يتبيّن أن المحكمة الدستورية تشكل حجر الزاوية في ترسيخ دولة القانون وتفعيل مبادئ الحكامة الرشيدة، من خلال أدوارها الرقابية والحمائية والتفسيرية والتنظيمية، مما يضمن خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون ويعزز الثقة في النظام الدستوري

الكلمات المفتاحية : المحكمة الدستورية، دولة القانون، الحكامة الشرعية الدستورية ، الأمن القانوني، الفصل بين السلطات، حماية الحقوق والحريات، الرقابة الدستورية الحكامة الانتخابية.

The role of the Constitutional Court in upholding the rule of law and principles of governance

Abstract

The Constitutional Court plays a fundamental role in consolidating the rule of law and promoting principles of good governance, as it stands as the highest authority responsible for ensuring full respect for the Constitution as the supreme legal norm.

Through its mandate of constitutional review, the Court guarantees the conformity of laws, regulations, and treaties with constitutional provisions, thereby reinforcing constitutional legitimacy and the supremacy of the law. Additionally, it contributes to strengthening legal security by safeguarding the clarity, predictability, and stability of legal norms and protecting individuals' legal positions against abrupt or arbitrary changes. The Court also serves as an institutional arbiter between constitutional authorities, ensuring balance and adherence to the principle of separation of powers, which maintains institutional harmony and prevents conflicts among state organs.

Furthermore, its essential role in safeguarding constitutional rights and freedoms enables it to act as a protector of individual and collective liberties against legislative or administrative infringements. In terms of governance, the Constitutional Court enhances transparency and accountability through its oversight of public authorities and its role in regulating the functioning of constitutional institutions.

Its authoritative interpretation of constitutional provisions ensures unified and consistent constitutional interpretation, preventing conflicting or discretionary readings. The Court additionally operates as a constitutional safeguard during political or institutional crises, contributing to restoring stability and continuity of governance.

Moreover, by adjudicating electoral disputes, the Court upholds electoral integrity and reinforces political legitimacy. In sum, the Constitutional Court constitutes a cornerstone in entrenching the rule of law and advancing principles of good governance through its regulatory, interpretive, protective, and oversight functions, thereby ensuring that the state and its institutions remain fully subject to the Constitution.

***Keywords**: Constitutional Court Rule of Law Governance Constitutional Legitimacy Legal Security Separation of Powers Protection of Rights and Freedoms Constitutional Review Electoral Governance*

د / أسامـــة جفـــالي
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريـــد الإلكـتروني
Oussama.djeffali@univ-tebessa.dz

د / نصر الديـن منصـر
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريـــد الإلكـتروني
Menaceur.naceur@univ-tebessa.dz

المحور الرابع : فعالية واستراتجية القضاء .

التأهيل المهني للقاضي الإداري كمدخل لتدعيم الحكامة القضائية .

الملخص :

توجب حوكمة الأداء القضائي الحديث عن قاض إداري متخصص في المنازعة الإدارية ومؤهل تأهيلا مهنيا كافيا للإضطلاع بالمهام الجسيمة الموكلة إليه، التي يترتّب على غيابه نزول هذا القاضي إلى مرتبة القاضي العادي بتكوينه وطريقة عمله، هذا التّأهيل المهني يرتكز على التّكوين المتخصص في المنازعات الإدارية بشقّيه، التكوين القاعدي طويل المدى والتكوين المتواصل، إلى جانب ضرورة إلمام القاضي الإداري بعلم الإدارة وامتلاكه روح الإداري العارف بواقعها ومشاكلها .

الكلمات المفتاحية : القاضي الإداري؛ التأهيل المهني .

The vocational training of the administrative judge as an entry point to strengthening judicial governance.

Abstract:

The governance of judicial performance requires addressing the figure of an administrative judge who is specialized in administrative litigation and professionally qualified to undertake the significant responsibilities entrusted to him. The absence of such qualification results in reducing the administrative judge to the level of an ordinary judge in terms of training and working methods. This professional qualification is based on specialized training in administrative disputes, in both its forms: long-term foundational training and continuous training. It is also essential for the administrative judge to have knowledge of administrative science and to possess the mindset of an administrator who understands the realities and challenges of public administration.

Keywords: *Administrative judge; Professional qualification*

د / غـريب بوخالفـــة

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة

البريـــد الإلكـتروني

Ghrib.boukhalfa@univ-tebessa.dz

المحور الثاني : أهـداف ومبـادئ الحوكمـة القضائيـة

عنوان المداخلة : الحكامـة القضائيـة مدلولاتهـــا وأهدافهـــا .

الملخص :

تُعدّ الحكامة القضائية أحد المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى تطوير منظومة العدالة وتعزيز قدرتها على مواكبة التحولات الاجتماعية والقانونية . ويقوم هذا المفهوم على مجموعة من المبادئ المركزية، أبرزها الشفافية والنجاعة وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تكريس استقلال السلطة القضائية باعتباره ضمانة أساسية لتحقيق عدالة منصفة ومحايدة . ويشمل مدلول الحكامة مختلف الأبعاد التنظيمية والتدبيرية التي تهم المحاكم، من تحديث الهياكل الإدارية إلى تبسيط المساطر واعتماد مقاربة قائمة على الجودة والنتائج.

وتهدف الحكامة القضائية إلى تحسين الولوج إلى العدالة عبر توفير خدمات قضائية ميسّرة وتقليص آجال البت في القضايا من خلال عقلنة تدبير الزمن القضائي وتطوير أدوات الاشتغال . كما تسعى إلى تأهيل الموارد البشرية، سواء القضاة أو الموظفين، عبر التكوين المستمر ورفع قدراتهم المهنية، وهو ما ينعكس مباشرة على جودة الأحكام ودقة تعليلها . وتمتد أهدافها كذلك إلى توسيع رقمنة المساطر واعتماد التكنولوجيا الحديثة بما يتيح تسريع الإجراءات وتسهيل تواصل المتقاضين مع المرافق القضائية.

ومن خلال هذه الآليات المتكاملة، تهدف الحكامة القضائية إلى ترسيخ ثقة المواطن في القضاء عبر تعزيز النزاهة ومحاربة مختلف أشكال الفساد وتحقيق شفافية أكبر في تدبير الملفات . وفي النهاية، تسعى إلى بناء منظومة عدلية متطورة، فعّالة، قريبة من المواطن، وقادرة على إرساء أمن قانوني وقضائي مستدام يستجيب لتحديات الدولة الحديثة.

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الشفافية، النجاعة، استقلال القضاء، جودة الأحكام، الولوج للعدالة، الزمن القضائي، الرقمنة، الإدارة القضائية، مكافحة الفساد، ثقة المواطن، تحديث العدالة، الموارد البشرية القضائية.

Mechanisms and means of judicial governance in Algerian legislation.

***Summary**:*

Judicial governance is a modern framework designed to enhance the justice system's effectiveness and adaptability to evolving social and legal contexts. It is grounded in the principles of transparency, efficiency, accountability, and judicial independence, which collectively safeguard fair and impartial justice.

The concept encompasses organizational and managerial reforms, including the modernization of court structures, procedural simplification, and the adoption of results-oriented, quality-driven management. It aims to improve access to justice by streamlining case-processing, optimizing judicial resource allocation, and providing efficient operational tools.

Human resource development is central to judicial governance, emphasizing continuous training for judges and court staff to enhance the quality and reasoning of judicial decisions. Additionally, the framework promotes digitalization and the integration of modern technologies to expedite judicial processes and facilitate communication with litigants.

By combining these measures, judicial governance seeks to strengthen public trust in the judiciary, uphold integrity, combat corruption, and ensure transparency in case management. Ultimately, it aspires to establish an advanced, efficient, and citizen-centered justice system that guarantees sustainable legal and judicial security in accordance with the demands of the modern state.

***Keywords:** Judicial governance, Transparency, Efficiency, Judicial independence, Quality of judgments, Access to justice, Judicial resource management, Digitalization, Court administration, Anti-corruption, Public trust, Justice system modernization,– Judicial human resources.*

أ/ مبروكة محرز

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريد الإلكتروني

Mahrez.mabrouka@yahoo.com

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : آليات ووسائل الحوكمة القضائية في التشريع الجزائري .

الملخص :

تعرف الحوكمة القضائية بأنها مجموعة الآليات والوسائل التي تهدف إلى ضمان فعالية، شفافية، استقلالية، ونزاهة الجهاز القضائي، بما يحقق العدالة ويعزز الثقة بين المواطن والمؤسسات القضائية، ولقد تبني التشريع الجزائري عدة آليات ووسائل تضمن حوكمة الجهاز القضائي، سواء من خلال الدستور أو القوانين التنظيمية أو الهيئات الرقابية والإدارية، وسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم آليات ووسائل الحوكمة القضائية التي تبنها المشرع الجزائري ؟

الكلمات مفتاحية : الحوكمة، الجهاز القضائي، التشريع الجزائري .

Mechanisms and means of judicial governance in Algerian legislation.

Summary:

Judicial governance is defined as a set of mechanisms and means aimed at ensuring the effectiveness, transparency, independence, and integrity of the judicial apparatus, achieving justice, and enhancing trust between citizens and judicial institutions. The Algerian legislation has adopted several mechanisms and means to ensure the governance of the judicial system, whether through the constitution, regulatory laws, or oversight and administrative bodies. This research paper will attempt to highlight the most important mechanisms and means of judicial governance adopted by the Algerian legislator.

Keywords: *governance, the judiciary, Algerian legislation*

ط.د / إبتسام بولخوة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Ibtissem.boulakhoua@univ-tebessa.dz

ط.د / طارق بضياف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Tarek.beddiaf@univ-tebessa.dz

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها- الآفاق والرهانات- .

عنوان المداخلة : إصلاح المنظومة القضائية في الجزائر : بين متطلبات الحوكمة الرشيدة والتّحديات الراهنة

الملخص :

تمثل الحوكمة القضائية أحد الركائز الأساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات، حيث يشكل القضاء الضامن الحقيقي للحقوق والحريات، وقد شهدت المنظومة القضائية الجزائرية في السنوات الأخيرة إصلاحات هامة تهدف إلى تحقيق حوكمة رشيدة تقوم على الاستقلالية ، الشفافية، الكفاءة ، والنزاهة، اذ اطلقت الجزائر سلسلة من الاصلاحات شملت التّعديلات الدستورية التي كرست استقلالية القضاء ، اصدار قوانين عضوية جديدة ، مشاريع الرقمنة، وانشاء أقطاب قضائية متخصصة ، غير أن هذه الاصلاحات تواجه تحديات متعدّدة تتطلب معالجة موضوعية وحلولا عملية .

إن التوفيق بين متطلبات الحوكمة الرشيدة كمعايير عالمية مثالية وبين الواقع الميداني بكل تحدياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى نجاح الاصلاحات المعتمدة والاليات الكفيلة بتجاوز العقبات القائمة وبذلك فاشكالية هذه الدّراسة تتمحور حول التساؤل التّالي :

هل نجحت الاصلاحات القضائية الجزائرية في تحقيق متطلبات الحوكمة الرشيدة، وما ابرز التحديات الراهنة التي تحول دون تحقيق هذه المتطلبات بشكل كامل ؟

إن الاجابة عن هذه التساؤلات تتطلب دراسة النصوص القانونية ، وتحليل الممارسات الميدانية مع مقارنة الوضع الراهن بالمعايير الدولية للحوكمة الرشيدة وبذلك سنعتمد على المنهج التحليلي ، وسنحاول من خلال الدراسة تسليط الضوء على واقع المنظومة القضائية الجزائري بموضوعية ، مبرزين الايجابيات والانجازات المحققة دون اغفال النقائص والتحديات القائمة، بهدف المساهمة في النقاش العلمي والعملي حول سبل تطوير وتحديث القضاء الجزائري ليكون في مستوى التّطلعات الوطنية والمعايير الدولية .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة الرشيدة، القضاء الجزائري، التحديات القضائية، اصلاح المنظومة القضائية .

Reforming the judicial system in Algeria: between the requirements of good governance and current challenges

Abstract:

Judicial governance is one of the fundamental pillars for building the rule of law and institutions, as the judiciary is the true guarantor of rights and freedoms. In recent years, the Algerian judicial system has undergone significant reforms aimed at achieving good governance based on independence, transparency, efficiency, and integrity. Algeria has launched a series of reforms, including constitutional amendments that enshrine the independence of the judiciary, the enactment of new organic laws, digitization projects, and the establishment of specialized judicial centers. However, these reforms face multiple challenges that require objective treatment and practical solutions.

Reconciling the requirements of good governance as ideal global standards with the reality on the ground, with all its economic, social, and cultural challenges, raises fundamental questions about the success of the reforms adopted and the mechanisms needed to overcome existing obstacles. The focus of this study is therefore the following question:

Have Algerian judicial reforms succeeded in meeting the requirements of good governance, and what are the most significant current challenges preventing the full implementation of these requirements?

Answering these questions requires studying legal texts, analyzing field practices, and comparing the current situation with international standards of good governance. We will therefore rely on an analytical approach.

Through this study, we will attempt to shed light on the reality of the Algerian judicial system objectively, highlighting the positives and achievements without overlooking the shortcomings and challenges that exist, with the aim of contributing to the scientific and practical debate on ways to develop and modernize the Algerian judiciary to meet national aspirations and international standards.

Keywords: *good governance, Algerian judiciary, judicial challenges, reform of the judicial system.*

د/ حوريـــة سعايديـــة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Houria.saaidia@univ-tebessa.dz

د/ شريفـــة خالـــدي
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيـد الشيـخ العـربي التبسي تبسـة
البريـــد الإلكـتروني
Cherifa.khaldi@univ-tebessa.dz

المحور الثالث: آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية.

عنوان المداخلة: تطبيقات مبدأ الشفافية على إجراءات التقاضي

الملخص:

يمثّل مبدأ الشفافية أحد المرتكزات الجوهرية لضمان نزاهة إجراءات التقاضي وتحقيق عدالة فعّالة. ويُسهم هذا المبدأ في إتاحة المعلومات القضائية وتمكين الأطراف من تتبّع مسار الدعوى والاطلاع على الأسس القانونية التي تُبنى عليها الأحكام. كما يعزّز نشر القرارات القضائية علانية الرقابة المجتمعية ويحدّ من مظاهر التعسف أو الغموض الإجرائي. وتشمل تطبيقاته العملية تعزيز علانية الجلسات، وتحديث الآليات الإجرائية، واعتماد الوسائط الرقمية لضمان الوصول الميسر إلى البيانات القضائية. ويُعد ترسيخ الشفافية شرطًا بنيويًا لتعزيز الثقة في القضاء وترسيخ سيادة القانون.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة، القضاء الجزائري، التحديات القضائية، اصلاح المنظومة القضائية.

الكلمات المفتاحية: الشفافية؛ إجراءات التقاضي؛ علانية الجلسات؛ نشر الأحكام؛ سيادة القانون.

Reforming the judicial system in Algeria: between the requirements of good governance and current challenges

***Abstract**:*

The principle of transparency constitutes a fundamental pillar for ensuring the integrity of judicial proceedings and the realization of effective justice. It facilitates access to judicial information, enabling parties to monitor the progress of litigation and understand the legal foundations underlying judicial decisions. Moreover, the public dissemination of judgments strengthens societal oversight and mitigates risks of procedural ambiguity or arbitrary practices. Its practical applications encompass the reinforcement of public hearings, the modernization of procedural mechanisms, and the adoption of digital platforms to ensure accessible judicial data. Upholding transparency is therefore a structural prerequisite for enhancing trust in the judiciary and consolidating the rule of law.

***Keywords**: Transparency; Judicial procedures; Public hearings; Publication of judgments; Rule of law.*

أ.د/ نعيم بومقورة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية
البريد الإلكتروني
Naim.boumegoura@univ-bejaia.dz

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة: الأسس المفاهيمية للحكامة القضائية: بين الأخلاق، الشفافية والمسؤولية.

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى تقديم قراءة تحليلية للأسس المفاهيمية للحكامة القضائية، من خلال إبراز المرتكزات الثلاثة التي تقوم عليها، وهي الأخلاق، الشفافية والمسؤولية.

تُظهر الدراسة كيف تتكامل هذه الأبعاد لضمان عدالة فعّالة، مستقلة وذات مصداقية. فالأخلاق تمثل الإطار القيمي الذي يوجّه عمل القاضي، والشفافية تشكل شرطاً للشرعية ومحاربة الفساد، في حين تمثل المسؤولية آلية توازن بين الاستقلال والمساءلة.

من خلال مقاربة تحليلية ومقارنة، تسعى المداخلة إلى إثبات أن تعزيز الحكامة القضائية يُعدّ عاملاً محورياً لترسيخ ثقة المواطن في العدالة، ونشر ثقافة مؤسسية قائمة على الجودة والنزاهة والفعالية في الأداء العام.

الكلمات المفتاحية: الحكامة القضائية، الأخلاق، الشفافية، المسؤولية، الاستقلالية، إصلاح العدالة.

The Conceptual Foundations of Judicial Governance: Between Ethics, Transparency, and Accountability

Abstract:

This study offers an in-depth analysis of the conceptual foundations of judicial governance, highlighting its three essential pillars: ethics, transparency, and accountability. It demonstrates how these dimensions interact to ensure a justice system that is effective, independent, and credible.

Ethics provides the framework of values guiding judicial action, transparency is an indispensable condition for legitimacy and combating corruption, while accountability establishes a balance between independence and answerability.

Through an analytical and comparative approach, this research emphasizes that strengthening judicial governance is a key lever for consolidating citizens' trust in the judicial system and promoting an institutional culture based on quality, integrity, and efficiency in public service.

Keywords: *judicial governance, ethics, transparency, accountability, independence, justice* reform

د / سفيـان ناصـــري
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة العربي بن مهيدي أم البواقي
البريـــد الإلكـتروني
Sofiane.nasri@univ-oeb.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : المحاكم المتخصصة كآلية لتحقيق أهداف الحوكمة القضائية

الملخص

ان الارتقاء بالمنظومة القضائية وتحسين أداء مرفق القضاء يتوقف على توفر مجموعة من العوال في مقدمتها الحوكمة القضائية التي تستهدف تحسين كفاءة المؤسسة القضائية ورفع فاعليتها من خلال تطوير المحاكم ورفع كفاءة القضاة وأعوانهم العاملين، وهو ما لا يتحقق الا من خلال تبني قضاء متخصص يسمح بالتعامل مع المنازعات ذات الطبيعة الخاصة بقدر من الكفاءة والفعالية في فض مثل هذه المنازعات، بما يضمن سيادة القانون وحماية حقوق المتقاضين، خاصة في ظل تشعب القوانين وتفرعها ما يصعب على القاضي الالمام بكل تلك الفروع من القوانين .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة القضائية، القضاء المتخصص، استقلالية القضاء، المحاكم المتخصصة .

Specialized courts as a mechanism for achieving judicial governance objectives

Abstract

Advancing the judicial system and improving the performance of the judiciary depends on a number of factors, most notably judicial governance, which aims to improve the efficiency and effectiveness of the judicial institution by developing courts and enhancing the competence of judges and their assistants. This can only be achieved through the adoption of a specialized judiciary that allows for the efficient and effective resolution of disputes of a special nature, ensuring the rule of law and protecting the rights of litigants. This is especially true in light of the complexity and complexity of laws, which makes it difficult for judges to master all these branches of law.

***Keywords**: Judicial Governance, Specialized Judiciary, Judicial Independence, Specialized Courts*

د / شايفة بريعة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

البريد الإلكتروني

B.cheifa1@gmail.com

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والادارة القضائية

عنوان المداخلة : الرقمنة والتحول الإلكتروني في الإدارة القضائية

الملخص :

يتناول هذا البحث موضوع الرقمنة والتحول الإلكتروني في الإدارة القضائية، من خلال دراسة أهم المفاهيم والجهود المبذولة لتحديث المرفق القضائي في الجزائر . خلصت الدراسة إلى أن الرقمنة أصبحت خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه لتحديث القضاء، رغم وجود تحديات تقنية وبشرية تتطلب حلولًا عاجلة لضمان نجاعة العدالة الإلكترونية .

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، التحول الإلكتروني، الإدارة القضائية، العدالة الإلكترونية .

Digitization and digital transformation in administration

Abstract

This research explores digitalization and electronic transformation in judicial administration, focusing on Algeria's efforts to modernize its justice system. The study concludes that digital transformation is a strategic necessity to enhance efficiency and transparency in the judiciary, though it still faces technical and human challenges that must be addressed to ensure effective electronic justice

Keywords: *Digitization, Electronic Transformation, Judicial Administration, E-Justice.*

د / دنيـــا شنيخـــر

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشهيـد حمّـة لخضـر الـــوادي

البريـــد الإلكـتروني

chenikhar.dounia@univ-tebessa.dz

المحور الأول : الإطـار المفاهيـمي للحوكمـة القضائيـة

مداخلة بعنوان : الإطار المفاهيمي للحكامة القضائية

الملخص :

تعدّ الحكامة القضائية أحد المفاهيم الحديثة التي بدأت تتبلور في سياق تطوير المنظومات القضائية وتعزيز جودة العدالة، لاسيما في ظل التحولات التي يشهدها القطاع العام بصفة عامة وقطاع العدالة بصفة خاصة .

ويهدف هذا البحث إلى تقديم إطار مفاهيمي واضح وشامل للحكامة القضائية، عبر تحليل جذورها النظرية، وأُسسها القانونية، ومضامينها المؤسسية، وما تقتضيه من متطلبات تنظيمية ووظيفية من شأنها تحسين أداء القضاء وضمان تحقيق العدالة الناجعة .

وترتكز المداخلة على مقاربة تحليلية تستعرض مختلف التعريفات الفقهية والدولية لمفهوم الحكامة القضائية، وتبرز المبادئ التي يقوم عليها هذا المفهوم، وعلى رأسها : الشفافية، الفعالية، المحاسبة، جودة الخدمة القضائية، الاستقلالية، وتيسير الولوج إلى العدالة .

كما تتناول الدراسة علاقة الحكامة القضائية بمدونات السلوك القضائي، والتنظيم الإداري للمحاكم، ورقمنة الإدارة القضائية باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق قضاء حديث وفعّال .

وتخلص المداخلة إلى أن الحكامة القضائية ليست مجرد آليات تنظيمية، بل هي رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى بناء جهاز قضائي قادر على الاستجابة لاحتياجات المجتمع وضمان سيادة القانون .

كما توكد الدراسة أن تجسيد هذا المفهوم يتطلب تكاملًا بين الإصلاح التشريعي، وتحديث الإدارة القضائية، وتطوير الموارد البشرية، واعتماد مقاربات تقييم الأداء . ومن شأن هذا الإطار المفاهيمي أن يشكل قاعدة ضرورية لفهم التوجهات الحديثة لإصلاح القضاء وتعزيز جودة المنظومة القضائية

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، جودة العدالة، الشفافية القضائية، استقلال القضاء، إصلاح المنظومة القضائية، الإدارة القضائية، تقييم الأداء القضائي .

The Conceptual Framework of Judicial Governance

***Abstract**:*

Judicial governance has emerged as a modern and evolving concept within the broader agenda of justice system reform and public sector modernization.

This paper aims to establish a clear and comprehensive conceptual framework for judicial governance by examining its theoretical foundations, legal underpinnings, and institutional components.

Through an analytical approach, the study explores various doctrinal and international definitions of judicial governance and outlines its core principles, including transparency, efficiency, accountability, independence, quality of judicial services, and access to justice.

The paper also highlights the relationship between judicial governance and several key elements such as judicial ethics, court management, performance evaluation, and the digital transformation of the judicial administration.

These elements collectively contribute to building a modern, responsive, and effective judicial system capable of meeting societal needs and reinforcing the rule of law.

The study concludes that judicial governance is not merely a set of administrative tools, but a comprehensive reform-oriented vision that seeks to enhance the performance, integrity, and credibility of the judiciary.

Achieving this vision requires an integrated approach that combines legislative reform, organizational modernization, human resource development, and the adoption of objective performance indicators.

Such a conceptual framework provides a solid foundation for understanding contemporary trends in judicial reform and improving the quality of justice.

***Keyword :** Judicial Governance, Quality of Justice, Judicial Transparency, Judicial Independence, Justice System Reform, Judicial Administration, Judicial Performance Evaluation.*

ط.د/ صبرينـــة شريـــط
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة محمـد خيضـر بسكـرة
البريـــد الإلكـتروني
Sabrina.cheriet@univ-biskra.dz

المحور الثالث: آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي و الإدارة القضائية.

عنوان المداخلة: عصرنة العدالة كمظهر من مظاهر الحكامة القضائية.

الملخص:

شكّلت الرقمنة والتطورات التكنولوجية ركيزة أساسية لإعادة هندسة العمل القضائي والإداري في إطار الحكامة القضائية، التي تُعدّ عصرنة قطاع العدالة من أبرز تجلياتها العملية، فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت عنصرًا محوريًا في تحقيق الفعالية والشفافية وحسن تسيير المرفق القضائي، وقد برزت ملامح هذا التحول في الجزائر من خلال تطوير الخدمات والأعمال القضائية، لاسيما عبر إنشاء أنظمة إلكترونية لتقديم خدمات عن بُعد عبر البوابة الرسمية لوزارة العدل، وأخرى تُعنى برقمنة تسيير الملفات القضائية الداخلية، وأسهمت هذه المبادرات في تعزيز مبادئ الحكامة القضائية من حيث تبسيط الإجراءات، وترشيد الوقت والجهد، وتحسين جودة الخدمة العمومية القضائية وتسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز الجانب التطبيقي لتكنولوجيات العصرنة كآلية لترسيخ الحكامة القضائية. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي بيّن أن من أهم الإصلاحات في هذا المجال دمج حزمة من الخدمات الإلكترونية القضائية ضمن الموقع الرسمي لوزارة العدل، وهو ما يجسد فعليًا مفهوم الإدارة القضائية الرقمية في ظل مبادئ الحكامة الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة القضائية، قطاع العدالة، الخدمات الإلكترونية، الخدمات عن بُعد، عصرنة العدالة.

Modernization of justice as a manifestation of judicial governance

Abstract

Digitalization and technological developments have constituted a fundamental pillar for the reengineering of judicial and administrative work within the framework of judicial governance, of which the modernization of the justice sector represents one of its most significant practical manifestations. Technology is no longer merely an auxiliary tool but has become a central element in achieving efficiency, transparency, and sound management of the judicial public service. The features of this transformation

have emerged in Algeria through the development of judicial services and activities, particularly by establishing electronic systems that provide remote services via the official portal of the Ministry of Justice, as well as systems dedicated to the digital management of internal judicial files. These initiatives have contributed to strengthening the principles of judicial governance by simplifying procedures, optimizing time and effort, and improving the quality of public judicial services.

This research paper seeks to highlight the practical dimension of modernization technologies as a mechanism for consolidating judicial governance. To this end, the descriptive and analytical method was adopted, which revealed that one of the most significant reforms in this field was the integration of a set of electronic judicial services within the official website of the Ministry of Justice—effectively embodying the concept of digital judicial administration in light of the principles of good governance.

***Keywords**: Judicial governance, justice sector, electronic services, remote services, modernization of justice*

د / وفـــاء بوسنـان
كليـــــة الحقـــــوق
جامعـــة الجزائـــر 01
البريـــد الإلكـتروني
W.bousnane@univ-alger.dz

د / فرحـات فرحـات
كليـــــة الحقـــــوق
جامعـــة الجزائـــر 01
البريـــد الإلكـتروني
F.ferhat@univ-alger.dz

المحور الثالث آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي و الإدارة

عنوان المداخلة : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي

الملخص :

تظهر أهمية موضوع حوكمة القضاء بوصفه مدخلا أساسيا لتطوير المنظومة القضائية وتعزيز كفاءتها واستقلالها ،حيث أن مفهوم الحوكمة نشأ في القرن التاسع عشر في إطار الشركات الغربية، ثم توسع ليعني تنظيم العمل وفق نظام يضمن سيادة القانون والعدالة والشفافية ومحاربة الفساد ، ورغم شيوع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية والإدارية، فإن الحديث عن تطبيقها في ميدان القضاء ما يزال محدودا، رغم أن حوكمة القضاء تعد الأهم لما لها من أثر مباشر في ضمان العدالة وحماية الحقوق.

الكلمات المفتاحية : حوكمة القضاء، حوكمة الاجهزة القضائية، آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي

Mechanisms and means of judicial governance

Summary:

The importance of judicial governance as a fundamental prerequisite for developing the judicial system and enhancing its efficiency and independence is evident. The concept of governance originated in the 19th century in the context of Western companies, then expanded to mean the organization of work according to a system that guarantees the rule of law, justice, transparency, and the fight against corruption. Although the principles of governance are commonly applied in economic and administrative institutions, discussion of their application in the field of justice remains limited, despite the fact that judicial governance is of paramount importance due to its direct impact on ensuring justice and protecting rights.

Keywords: *judicial governance, governance of judicial bodies, mechanisms and means of judicial governance*

أ.د/ إلهام فاضل
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
البريد الإلكتروني
Fadelilhem@yahoo.fr

أ.د/ مونة مقلاتي
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
البريد الإلكتروني
Meguellati1982@gmail.com

المحور الخامس: الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق والرهانات – .

عنوان المداخلة: الدعوى الإدارية الإلكترونية آلية لتجسيد الحكامة القضائية في الجزائر

الملخص:

يشهد القضاء الإداري في الجزائر مرحلة انتقالية نحو الرقمنة والتحول الإلكتروني في إطار السعي إلى تحقيق مبادئ الحكامة القضائية التي تقوم على الفعالية ، الشفافية وسرعة الفصل في المنازعات ، وتعد الدعوى الإدارية الإلكترونية إحدى أهم الآليات الحديثة التي تسعى إلى تحديث الإجراءات القضائية وتبسيطها بما يضمن الوصول السريع إلى العدالة الإدارية وتحسين المرفق القضائي .

تهدف المداخلة إلى ابراز الإطار الإجرائي للدعوى الإدارية الإلكترونية في الجزائر من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية الحديثة لاسيما تلك المتعلقة برقمنة الإجراءات أمام الجهات القضائية الإدارية ومناقشة مدى توافقها مع مبادئ الحكامة القضائية، كما تتناول الدراسة الاكراهات العملية والتقنية التي تعترض تطبيق هذا النظام، من حيث البنية التحتية الرقمية وتأهيل الموارد البشرية وضمان الأمن القانوني للمراسلات الالكترونية .

وتخلص المداخلة إلى أن نجاح الدعوى الإدارية الالكترونية في الجزائر يتوقف على اصلاح تشريعي متكامل يكرس الاعتراف الكامل بالإجراءات الالكترونية ويدعمها بمنظومة تكنولوجية آمنة وفعالة بما يسمح بتجسيد الحكامة القضائية وتحقيق العدالة الإدارية الرقمية المنشودة .

الكلمات المفتاحية: الدعوى الإدارية الإلكترونية، الحكامة القضائية، الرقمنة ، القضاء الإداري، العدالة الرقمية .

Electronic administrative litigation: a mechanism for implementing judicial governance in Algeria

***Abstract**:*

Administrative justice in Algeria is undergoing a transition towards digitization and electronic transformation as part of efforts to implement the principles of judicial governance based on efficiency, transparency, and speed in resolving disputes.

Electronic administrative litigation is one of the most important modern mechanisms that seeks to modernize and simplify judicial procedures, ensuring rapid access to administrative justice and improving the judicial system.

The presentation aims to highlight the procedural framework for electronic administrative litigation in Algeria by analyzing recent legal and regulatory texts, particularly those relating to the digitization of procedures before administrative judicial bodies, and discussing their compatibility with the principles of judicial governance. The study also addresses the practical and technical constraints that hinder the implementation of this system, in terms of digital infrastructure, human resource training, and ensuring the legal security of electronic communications.

The paper concludes that the success of electronic administrative litigation in Algeria depends on comprehensive legislative reform that fully recognizes electronic procedures and supports them with a secure and effective technological system, thereby enabling the realization of judicial governance and the desired digital administrative justice.

***Keywords**: electronic administrative litigation, judicial governance, digitization, administrative justice, digital justice*

ط.د / سيف الدين العجابي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة يحي فارس المدية
البريد الإلكتروني
Eladjabi.sifeddine@univ-medea.dz

د / إبراهيم مزعد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة يحي فارس المدية
البريد الإلكتروني
Mezaadbr72@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق والرهانات الجزائر –

عنوان المداخلة : رقمنة قطاع العدالة في الجزائر : نموذج رائد في رقمنة الإدارة العمومية الإنجازات والتحديات

الملخص :

تشهد الجزائر تحولاً جوهرياً في قطاع العدالة نحو الرقمنة، في إطار إصلاح شامل يهدف إلى تحديث المنظومة القضائية وتعزيز فعاليتها وشفافيتها . انطلقت التجربة بإنشاء شبكات رقمية داخلية وتطبيقات إلكترونية لإدارة الملفات القضائية، واعتماد أنظمة التبليغ والتوقيع الإلكترونيين، واستعمال تقنية المحادثة المرئية في التحقيق والمحاكمة عن بعد . وقد مكّنت هذه التحولات من تقريب العدالة من المواطن، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل الحصول على الخدمات القضائية عن بُعد.

على الصعيد القانوني، أسّس القانون رقم **15-03** المتعلق بعصرنة العدالة الإطار التشريعي للتحول الرقمي، مدعوماً بتعديلات قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأوامر **15-02** و**20-04**. كما أُطلقت منصات رقمية كـ«النيابة الإلكترونية» و«الشباك الإلكتروني الوطني»، لتيسير تواصل المواطنين والمحامين مع الجهات القضائية . وفي مجال التوثيق، برز مشروع العقد التوثيقي الإلكتروني الذي يهدف إلى ضمان الشفافية والنزاهة في المعاملات القانونية والإدارية.

رغم هذه الإنجازات، تواجه العدالة الرقمية عدة تحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكفاءات المتخصصة، وتعدد المعوقات القانونية والتنظيمية، إضافة إلى محدودية التمويل وتحاطر الأمن السيبراني . كما تبرز تخاوف أخلاقية متعلقة بحماية الخصوصية وضمان حقوق الإنسان في بيئة إلكترونية، خصوصاً ما يتعلق بمبدأي العلنية والشفوية في المحاكمة.

ختاماً، تمثل رقمنة العدالة في الجزائر مشروعاً استراتيجياً يربط بين التكنولوجيا والحوكمة الرشيدة، ويهدف إلى تحقيق قضاء فعّال، شفاف، وسريع، يستجيب لتطلعات المواطن ويواكب المعايير الدولية . ومع استمرار الإرادة السياسية والدعم المؤسسي، تُعدّ الجزائر نموذجاً رائداً في رقمنة المرفق القضائي العمومي في العالم العربي.

الكلمات مفتاحية : الرقمنة، رقمنة العدالة، المحاكمة الافتراضية .

Digitization of the justice sector in Algeria : A leading model in the digitization of public administration Achievements and challenges

Summary

Algeria is undergoing a major digital transformation in its justice sector as part of a comprehensive reform aimed at modernizing the judiciary and enhancing its transparency and efficiency. The process began with the creation of internal digital networks and electronic applications for case management, the adoption of electronic notification and signature systems, and the use of video conferencing for remote hearings and investigations. These developments have brought justice closer to citizens by simplifying procedures and enabling remote access to judicial services.

Legally, Law No. 15-03 on the modernization of justice established the foundation for digital transformation, reinforced by amendments to the Code of Criminal Procedure through Ordinances 15-02 and 20-04. Digital platforms such as e-nyaba *(electronic prosecution) and the* National Electronic Portal *were launched to facilitate communication between citizens, lawyers, and judicial bodies. In the notarial field, the electronic notarization project seeks to ensure transparency and integrity in legal and administrative transactions.*

Despite significant progress, the digitalization of justice still faces several challenges, including weak technical infrastructure, lack of skilled personnel, legal and organizational shortcomings, limited financial resources, and cybersecurity risks. Ethical concerns also arise regarding privacy protection and human rights, particularly the principles of publicity and orality in digital trials.

In conclusion, Algeria's digital justice initiative represents a strategic step toward combining technology with good governance to achieve a more efficient, transparent, and accessible judiciary aligned with international standards. With sustained political will and institutional support, Algeria is emerging as a leading model in the digital transformation of public justice administration in the Arab world.

Keywords*: Digitalization,* Justice Digitalization*, Virtual Trial.*

د / فطيمة بن جدو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني
Bendjeddou-fatima@univ-eloued.dz

د / أسماء حقاص
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بجاية
البريد الإلكتروني
Hoggas-Asma@univ-eloued.dz

المحور: الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة: الإطار النظري للحوكمة في المنظومة القضائية.

الملخص:

ـ يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية للإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية باعتبارها أحد المفاهيم المعاصرة التي تسعى إلى تحسين أداء مرفق القضاء وتحقيق العدالة بفعالية وشفافية. وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يربط بين مبادئ الحكم الراشد ومتطلبات العمل القضائي الحديث، الذي لم يعد يقتصر على إصدار الأحكام، بل يتعداه إلى إدارة رشيدة لمرفق العدالة قائمة على الشفافية والمساءلة وحسن التسيير. ـ

ـ وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح باستقراء المفاهيم والنصوص ذات الصلة، بهدف تحديد الأسس النظرية والمبادئ التي تشكل جوهر الحوكمة القضائية، مع محاولة تبيان أهم المعايير التي تضمن تطبيقها في الواقع العملي. ـ

ـ خلص البحث إلى أن الحوكمة القضائية ليست مجرد مصطلح إداري جديد، بل هي فلسفة إصلاحية شاملة تروم إلى بناء قضاء مستقل، فعّال، وشفاف، قادر على مواجهة تحديات العصر وكسب ثقة المجتمع. ـ

الكلمات المفتاحية: الحوكمة القضائية، الشفافية، المساءلة، الاستقلالية، الفعالية، مرفق العدالة، الحكم الراشد، الإصلاح القضائي.

The Theoretical Framework of Governance in the Judicial System.

***Abstract**:*

This research aims to provide an analytical study of the conceptual framework of judicial governance as one of the contemporary concepts that seek to improve the performance of the judiciary and achieve justice effectively and transparently. The importance of this topic stems from the fact that it links the principles of good governance with the requirements of modern judicial work, which is no longer limited

to issuing judgments, but extends to the rational management of the justice system based on transparency, accountability, and good governance.

This study relies on a descriptive and analytical approach that allows for the extrapolation of relevant concepts and texts, with the aim of identifying the theoretical foundations and principles that form the core of judicial governance, while attempting to clarify the most important criteria that ensure its practical application.

The study concluded that judicial governance is not just a new administrative term, but rather a comprehensive reform philosophy that aims to build an independent, effective, and transparent judiciary capable of meeting the challenges of the times and gaining the trust of society.

***Keywords**: judicial governance, transparency, accountability, independence, effectiveness, justice facility, good governance, judicial reform.*

ط.د / محمـــد دهـــان
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة قاصـدي مربـاح ورقلـة
البريـــد الإلكـتروني
Dehane.mohamed@univ-ouargla.dz

أ.د / قـوي بوحنيـة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة قاصـدي مربـاح ورقلـة
البريـــد الإلكـتروني
Bouhania2000@yahoo.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها : الآفاق والرهانات الجزائر.

عنوان المداخلة : السياسة الرقمية كآلية لحوكمة القضاء الجزائري

الملخص :

الحوكمة مصطلح حديث عُرف بادئ الأمر في القطاع الخاص، ثم انتقل الى القطاع العام، وهي ترتبط بمجموعة من المفاهيم كالتنمية ودولة القانون والمساواة وممارسة الإدارة الرشيدة ووضع المبادئ للرقابة على أداء المؤسسات، وصارت من المتطلبات التي لا يُستغنى عنها لضمان تنظيم العمل على كل المستويات وفي كل القطاعات العمومية، وقطاع القضاء أهم مؤسسة في الدولة وهو عمودها وضمان لاستمرارها، ومرجعية لكل القوانين فيها والحامي لها، وهو المؤسسة الأولى التي يجب أن تمسها الحوكمة.

الكلمات المفتاحية : القضاء الجزائري، السياسة الرقمية، الحوكمة القضائية، التحول الرقمي، الخدمات العمومية

Digital policy as a mechanism of judicial governance in Algeria

***Summary** :*

Governance is a modern term first introduced to the private sector and later to the public sector. It is linked to a set of concepts such as development, the rule of law, equality, the practice of good governance, and the establishment of principles for oversight of institutional performance. It has become an indispensable requirement for ensuring the organization of work at all levels and in all public sectors. The judiciary is the most important institution in the state, its pillar and guarantor of its continuity. It is the reference for all laws and its protector. It is the primary institution that must be addressed by governance.

***Keywords**: Algerian judiciary, digital policy, judicial governance, digital transformation, public services*

د / سالـم قنينـة

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة محمـد خيضـر بسكـرة

البريـــد الإلكـتروني

Salemgunina@gmail.com

المحور الثاني : أهداف ومبادئ الحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : "الأمن القضائي ودوره في حوكمة القضاء"

الملخص :

الأمن القضائي من أهم المفاهيم الحديثة التي احتلت مكانا لها بين المصطلحات القانونية، التي تداولها الفقه من خلال عديد المؤلفات والمقالات الأكاديمية، حتى أنها تسللت لتبوأ مكانا بين قواعد بعض الدساتير التي عرفت تعديلات جوهرية خلال العشرية الماضية، وهذا ما يعكس الأهمية البالغة للأمن القضائي كأحد أهداف حوكمة القضاء، سواء من ناحية التنظيم أو الأداء، وفي هذا السياق جاءت ورقتنا البحثية في هذا الملتقى الافتراضي – الذي نتوقع نجاحه بفضل تعدد محاوره وتنوع فروعه – لتسلّط الضوء على مفهوم الأمن القضائي ودوره في تحقيق الأمن القانوني من جهة، وتجسيد جانب من حوكمة القضاء في ظل التطورات المتسارعة لحركة التشريع من جهة ثانية .

الكلمات المفتاحية : الأمن القضائي، الأمن القانوني، الحكامة، الاجتهاد القضائي

Judicial security and its role in judicial governance

Abstract:

Judicial security is one of the most important modern concepts that has found its place among legal terms, discussed by jurists in numerous academic books and articles, to the extent that it has even found its way into the provisions of some constitutions that have undergone fundamental amendments over the past decade. This reflects the extreme importance of judicial security as one of the objectives of judicial governance, both in terms of organization and performance. In this context, our research paper in this virtual forum—which we expect to be successful thanks to its multiple themes and diverse branches—highlights the concept of judicial security and its role in achieving legal security on the one hand, and embodying an aspect of judicial governance in light of the rapid developments in the legislative movement on the other.

Keywords: *Judicial Security, Legal Security, Governance, Judicial Jurisprudence*

د / سفيـــان بن زواوي
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الأخـوة منتـوري قسنطينة 01
البريـــد الإلكـتروني
Sofianebenzouaoui@gmail.com

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : تخصص المحاكم كأداة لدعم الحوكمة القضائية

الملخص :

الحوكمة القضائية هي مجموعة المبادئ القانونية التي تستهدف رفع كفاءة المنظومة القضائية من خلال رفع كفاءة القائمين على تلك المنظومة مهنيا و علميا و ضمان نزاهتهم و فاعلية تلك المنظومة ككل ،من خلال التركيز على تطبيق القانون بشكل عادل و شفاف ، بما يؤدي في النهاية الى تعزيز و استقلال القضاء و حماية المتقاضين ،فحوكمة العمل القضائي هو سبيل الارتقاء بالمنظومة القضائية من خلال تعزيز استقلال المؤسسة القضائية و نزاهتها ،فالحوكمة تحمي القضاء من التدخلات غير المشروعة من جانب السلطات التشريعية و التنفيذية ، كما تستهدف تفعيل مبدأي المحاسبة و الشفافية .

و دائما ما يرتبط الارتقاء و التقدم بفكرة التخصيص ،فأمام تشعب القوانين و تفرعها نتيجة التطورات التكنولوجية و الاقتصادية و الثقافية مما ادى لظهور العديد من فروع القانون الجديدة كقوانين الاستثمار و البيئة و العنف الاسري و الملكية الفكرية ،فكان السبيل لتحقيق الحوكمة القضائية هو المحاكم المتخصصة ،حيث لم يعد القضاء قادرا على الفصل في كل تلك المنازعات التي اخذت بالتراكم امام القضاة ، كما لم يعد في مقدرة القاضي الالمام بكل تلك الفروع من القانون ،لذا كان التخصص هو الحل ،حيث ظهر الاهتمام المتزايد من دول العالم المختلفة نحو انشاء محاكم متخصصة سواء في شكل دوائر متخصصة او محاكم مستقلة ،على ان نجاح المحاكم المتخصصة في اداء عملها لا يتاتى الا بتخصيص القضاة انفسهم في نظر انواع معينة و محددة من المنازعات دون غيرها .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، استقلال القضاء، تخصص القضاء، المحاسبة، الشفافية، النزاهة.

Specialization of courts as a tool to support judicial governance

***Summary**:*

Judicial governance is a set of legal principles that aim to improve the efficiency of the judicial system by raising the professional and scientific competence of those working in the system and ensuring their integrity and the effectiveness of the system as

a whole. by focusing on the fair and transparent application of the law, ultimately leading to the strengthening and independence of the judiciary and the protection of litigants. Judicial governance is a means of improving the judicial system by strengthening the independence and integrity of the judiciary. Governance protects the judiciary from unlawful interference by the legislative and executive authorities and aims to activate the principles of accountability and transparency.

Improvement and progress are always linked to the idea of specialization. Given the complexity and diversification of laws as a result of technological, economic, and cultural developments, which have led to the emergence of many new branches of law, such as investment, environment, domestic violence, and intellectual property laws, The way to achieve judicial governance was through specialized courts, as the judiciary was no longer able to adjudicate all the disputes that had accumulated before the judges, nor was the judge able to be familiar with all these branches of law. Therefore, specialization was the solution, as there was growing interest from different countries around the world in establishing specialized courts, either in the form of specialized chambers or independent courts. However, the success of specialized courts in performing their work can only be achieved by assigning judges themselves to specific types of disputes and no others.

***Keywords**: governance, judicial independence, judicial specialization, accountability, transparency, integrity*

د / نسريـن بوعكـاز
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة يـحي فـارس المديـــة
البريـــد الإلكـتروني
Bouakez.nesrine82@gmail.com

د / نـوال نويـوة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريـــد الإلكـتروني
Naoual.nouioua@gmail.com

المحور الثاني أهداف ومبادئ القضائية الحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : استقلالية القضاء أساس لتكريس الحكامة القضائية في الجزائر

الملخص :

تعتبر استقلالية القضاء أساس لبناء دولة القانون، فهذه الإستقلالية تضمن للقاضي حرية اتخاذ قراراته بعيدا عن كل الضغوطات، والحكامة القضائية ترتكز على مبدأ استقلالية الأجهزة القضائية الذي كرسه المؤسس الدستوري ضمن أحكام التعديل الدستوري لسنة **2020** وأعطى له حماية خاصة فكفله بمجموعة من الضمانات القانونية والمؤسساتية وذلك تأكيدا على أن الأجهزة القضائية والقضاة لا يخضعون إلا للقانون مما يعزز ثقة المواطن فيها ويضمن الحقوق والحريات، إلا أن هذا التكريس تواجهه العديد من الصعوبات والتحديات العملية .

الكلمات المفتاحية : الحكامة، الإستقلالية، القضاء، الضمانات، التحديات

Judicial independence is fundamental to establishing judicial governance in Algeria

Summary:

Judicial independence is fundamental to building a state governed by the rule of law, as it guarantees judges the freedom to make decisions free from pressure. Judicial governance is based on the principle of judicial independence, which was enshrined by the constitutional founder in the provisions of the 2020 constitutional amendment and given special protection through a set of legal and institutional guarantees. This confirms that the judiciary and judges are subject only to the law, which strengthens citizens' confidence in them and guarantees rights and freedoms. However, this enshrinement faces many practical difficulties and challenges.

Keywords: *governance, independence, judiciary, guarantees, challenges*

د / نـــورة منصـــور

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة عبد الحفيـظ بو الصـوف ميلـة

البريـــد الإلكـتروني

Mensour.n@centre-univ-mila.dz

محور المداخلة : آليات و وسائل حوكمة الجهاز القضائي و الإدارة القضائية

عنوان المداخلة : آليات عصرنة قطاع العدالة الجزائية – المراقبة الإلكترونية أنموذجا –

الملخص :

المراقبة الالكترونية هي نظام عقابي رضائي بديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة تبناه المشرع نتيجة العصرنة التي إستحدثها في قطاع العدالة الجزائية على مستوى مرحلة التنفيذ العقابي تقوم على مراقبة سلوك ا لمحكوم عليه ، للتأكد من اصلاحه و ذلك باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في المراقبة من الامور المعتادة الا سواء على المستوى العام او الخاص ، و كان من الازم ان يستفيد القانون الجزائي من هذه التقنيات الحديثة لتحقيق هدفه في مكافحة الجريمة ، و من صور هذه الاستفادة المراقبة الالكترونية كوسيلة تحل محل العقوبات السالبة للحرية ، و ذلك باستعمال سوار الكتروني يمكن من مراقبة سلوك المعني .

الكلمات المفتاحية : المراقبة الالكترونية، السوار ، ا لمحكوم عليه، عقوبة، مظهر، عصرنة، العدالة .

Mechanisms for modernizing the criminal justice sector – electronic monitoring as an example

Summary:

Electronic monitoring is a consensual punitive system that is an alternative to short-term custodial punishment. The legislator adopted it as a result of the modernization that it introduced in the criminal justice sector at the level of the punitive implementation phase. It is based on monitoring the behavior of the convict, to ensure that he is reformed, and that is by using modern technological means in monitoring the usual matters except whether... At the public or private level, It was necessary for the penal law to benefit from these modern technologies to achieve its goal of combating crime, and one form of this benefit is electronic surveillance as a means to replace penalties depriving of freedom, and that is by using an electronic bracelet that enables monitoring the behavior of the person concerned

Keywords: *Electronic monitoring, Bracelet, Convict, Punishment, Appearance, Modernity, Justice.*

د / نزهـــة شبايـــكي
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة يـحي فـارس المديـــة
البريـــد الإلكـتروني
Chebaiki.nezha@gmail.com

محور المداخلة : الأطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : الأطـار النظـري وتطـور المفهـوم في النظـم القانونيـة

الملخص :

تعد الحوكمة القضائية من المفاهيم الحديثة الهادفة إلى تعزيز فعالية الجهاز القضائي وترسيخ مبادئ الشفافية والرقابة وتحسين جودة الخدمة القضائية، ويرتبط هذا المفهوم بإدماج آليات الإدارة داخل موسسات القضاء من خلال عناصر أساسية أهمها استقلال القضاء وتطوير وسائل تسيير المحاكم واعتماد التحول الرقمي في مختلف مراحل التقاضي .

وقد شهدت النظم القانونية المقارنة تطورا ملحوظا في مفهوم الحوكمة القضائية، وتبرز التجربة الجزائرية في هذا المجال من خلال الإصلاحات الدستورية، والسعي إلى رقمنة جهاز العدالة من بهدف تطوير المنظومة القضائية وتعزيز استقلالية الجهاز القضائي .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة القضائية ، استقلال القضاء ، الشفافية ، تطوير المنظومة القضائية، التحول الرقمي للعدالة .

Theoretical framework and conceptual development in legal systems

***Summary**:*

Judicial governance is one of the modern concepts aiming at enhancing the effectiveness of the judicial system, consolidating the principles of transparency and accountability, and improving the quality of judicial services. This concept is closely linked to the incorporation of good governance mechanisms within judicial institutions through key elements, most notably judicial independence, the development of court administration tools, and the adoption of digital transformation in litigation procedures.

Comparative legal systems have witnessed a noticeable evolution in the concept of judicial governance, while the Algerian experience stands out through constitutional reforms and efforts to digitalize the justice sector with a view to developing the judicial system and strengthening its institutional independence.

***Keywords**: Judicial governance, Judicial independence, Transparency, Judicial system development, Digital transformation of justice.*

د / عبد العالي حفظ الله
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد حمه لخضر الوادي
البريـــد الإلكـتروني
Hafdallah-abdellali@univ-eloued.dz

أ. ابراهيم بوعمرة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة الشهيد حمه لخضر الوادي
البريـــد الإلكـتروني
Brahimbouamra2005@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديات الادارة القضائية ورقمنتها

عنوان المداخلة آفاق وتحديات عصرنة قطاع العدالة في الجزائر : التصديق الإلكتروني أنموذجا

الملخص :

لقد أضحى للتصديق الالكتروني في قطاع العدالة بالغ الأثر والأهمية نظرا لما تحققه هذه التقنية من حجية للوثائق والمحررات القضائية التي تصدر من هذا القطاع بالطريق الالكتروني، ونظرا لهذا الدور سعيا من المشرع لتطوير القضاء وتحسين أدائه توجت مجهوداته بالقانون **15-2003** المتعلق بعصرنة العدالة إلى جانب القانون **15-04** المنظم لسياسة التصديق والتوقيع الالكتروني .

الكلمات المفتاحية القضاء، العدالة عصرنة قطاع العدالة العمل القضائي الإلكتروني، التصديق الإلكتروني .

Prospects and challenges for modernizing the justice sector in Algeria: electronic authentication as an example

***Abstract**:*

The effect of electronic certification in the justice sector has been of great influence and importance due to the authenticity of the documents issued by this sector through the electronic means, and in view of this role and the legislator's endeavor to develop the judiciary and improve its performance, his efforts culminated in law 03- 15 related to modernizing justice a long side the law 04-15 regulator of the certification policy and electronic signature.

***Keywords**: Judiciary, Justice, Modernization of The Justice Sector, Electronic Judicial work, Electronic Certification.*

د / حنـــان خشيبـــة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة وهران 02 محمـد بـن أحمـد
البريـــد الإلكـتروني
Hanane.rezaiguia@univ-tebessa.dz

المحور: الخامس: الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية و رقمنتها ـــ الآفاق والرهانات في الجزائر ـــ

عنوان المداخلة: القضاء الرقمي كآلية لإصلاح العدالة في مرحلة ما بعد جائحة كورونا

الملخص:

سعت الدولة الجزائرية إلى توفير جاهزية الرقمنة لتحقيق بيئة ملائمة بهدف تحضير الظروف المناسبة لإنجاح التحول الإلكتروني من خلال جهودنا المتخذة لتشكيل الأرضية الأساسية لتحقيقه، وبهذا قطعت الجزائر شوطا معتبرا في التسيير الإلكتروني للمرافق العامة، وبالأخص مرافق القضاء وتسييرها في إطار عصرنة العدالة بموجب قانون رقم **15-03**، بهدف الرقي الرقمي للعمل القضائي لتقديم خدمة عمومية أفضل للمتقاضين، الأمر الذي مكن من تقديم خدمات إلكترونية مريحة وسريعة، نتيجة استعمال وسائط إلكترونية بدلا عن دعائم ورقية، واعتماد تقنية التوقيع والتصديق الإلكترونيين في المجال القضائي، وا لمحادثة المرئية، عن بعد في سير الإجراءات القضائية، بهدف الوصول إلى عدالة عصرية بمعايير دولية، خصوصا بعد حالة الطوارئ التي فرضتها جائحة كورونا .

الكلمات المفتاحية: القضاء الرقمي، قطاع العدالة، الخدمات الرقمية، الوسائط الرقمية، جائحة كورونا .

Digital justice as a mechanism for reforming justice in the post-COVID-19 era

Abstract

The Algerian state has sought to provide electronic readiness to achieve an appropriate environment in order to prepare the appropriate conditions for the success of electronic transformation through our efforts to form the basic ground for its realization. 03, with the aim of digital advancement of the judicial work to provide a better public service to litigants, which enabled the provision of convenient and fast electronic services, as a result of the use of electronic media instead of paper supports, the adoption of electronic signature and certification technology in the judicial field, and videoconferencing, remotely in the conduct of judicial procedures With the aim of achieving modern justice with international standards, especially after the state of emergency imposed by the Corona pandemic.

Keywords: *The electronic court, the justice sector, electronic services, electronic media, the Corona pandemic*

د / آمنة وزاني
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة
البريد الإلكتروني
Ouazani.amina@cu-tipaza.dz

د / زوليخة رواحنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الإلكتروني
Zoulikha.rouahna@univ-biskra.dz

المحور السادس : نماذج وتجارب دولية في مجال حوكمة قطاع العدالة

العنوان : الأحكام الموضوعية لوضع السوار الإلكتروني في القانون الجزائري

الملخص :

بسبب الزيادة في عدد المساجين وارتفاع تكلفة إدارة السجون، وما ترتب عنها من آثار سلبية نتيجة اختلاط السجناء على اختلاف خطورتهم ، حتم على المشرع الجزائري البحث عن طرق بديلة لتقليص من مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، والتخفيف من الاكتظاظ في المؤسسات العقابية، فبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي أصبح من الممكن رصد المحكوم عليه في أي مكان يتواجد فيه، عن طريق جهاز إلكتروني يسمى بالسوار الإلكتروني أو الحبس المنزلي، إن هذا التدبير الجديد يعد من أحدث البدائل التي لجأت إليها الجزائر بموجب القانون رقم **24-06** المعدل والمتمم للأمر رقم **66-156** والمتضمن قانون العقوبات الجزائري .

الكلمات المفتاحية : السوار، الالكتروني، العقوبة، البديلة .

The substantive provisions governing the use of electronic bracelets in Algerian law

Abstract:

Due to the increase in the number of prisoners ،the high cost of prison administration ،and the negative effects resulting from the mixing of prisoners of different dangerousness ،the Algerian legislator had to look for alternative ways to minimize the disadvantages of short-term custodial sentences and reduce overcrowding in penal institutions. Thanks to scientific and technological progress ،it has become possible to monitor the convicted person wherever he is ،through an electronic device called an electronic bracelet or home detention ،this new measure is one of the latest alternatives resorted to by Algeria under Law No. 24 06 amending and supplementing Ordinance No. 66-156 containing the Algerian Penal Code.

Keywords: *Bracelet،Electronic، Alternative، Punishment.*

د / فـــارس مـــزوزي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعـة الشـاذلي بن جديـد الطـارف

البريـــد الإلكـتروني

Mazouzi-faris@univ-eltarf.dz

المحور الثاني : أهداف ومبادئ القضائية الحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري

الملخص :

يعتبر التقاضي الالكتروني من بين أهم الإجراءات الجديدة التي تبنتها جميع القطاعات في الدولة لاسيما قطاع العدالة، إذ فرضت هذه الثورة الرقمية ضرورة اللجوء إلى مباشرة المحاكمات عن بعد وتقديم المستندات والاطلاع على سير القضايا والأحكام عبر الإنترنت، الأمر الذي من شأنه أن يساهم بشكل إيجابي في توحيد وتبسيط إجراءات التقاضي، ناهيك عن ضمان جودة العمل ومواكبة التطور الحاصل في مجال التقنيات الحديثة .

ويرتبط مفهوم التقاضي عن بعد ارتباطا وثيقا بمفهوم المحكمة الالكترونية، حيث ظهر هذا المصطلح مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي التي شملت مختلف مجالات الحياة، وفرضت على مختلف دول العالم الاتجاه نحو إدارة القضايا والدعوى الكترونيا وذلك عن طريق استخدام شبكة الانترنت، وبالنظر إلى أهمية التقاضي الالكتروني واتجاه عدد من دول العالم إلى تبنيه لاسيما الدول المتقدمة . تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية والتي تتمحور في التساؤل الآتي :

ما هي الإجراءات التي تبناها المشرع من أجل تفعيل التقاضي الالكتروني ؟

وعليه؛ سنحاول خلال مقالنا هذا بيان مفهوم التقاضي الالكتروني في المبحث الأول وإجراءاته في المبحث الثاني ، وأهم تطبيقاته في المبحث الثالث .

الكلمات المفتاحية : التقاضي الالكتروني، القانون الجزائري، المحكمة الالكترونية .

The electronic litigation system in Algerian law

***Summary**:*

E-litigation is considered one of the most important new procedures adopted by all sectors in the country, especially the justice sector. This digital revolution has necessitated the use of remote trials, the submission of documents, and access to case progress and judgments online. This contributes positively to unifying and simplifying

litigation procedures, in addition to ensuring the quality of work and keeping pace with developments in modern technologies.

The concept of remote litigation is closely linked to the concept of the e-court. This term emerged with the advent of technological advancements that have encompassed various aspects of life, compelling countries worldwide to move towards managing cases and lawsuits electronically through the internet. Given the importance of e-litigation and the trend of several countries, particularly developed nations, adopting it, this research paper addresses the following question: What procedures have legislators adopted to activate e-litigation?

Therefore, this article will attempt to explain the concept of e-litigation in the first section, its procedures in the second section, and its most important applications in the third section

Keywords: *E-litigation, Algerian law, E-court*

د / لمين بوعمرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني
Lamineav@gmail.com

أ / عماد الدين جويني
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني
Jouiniimad72@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديات الإدارة القضائية ورقمنتها

عنوان المداخلة : متطلبات فاعلية الحكامة القضائية

الملخص :

تتطلب فاعلية الحكامة القضائية توافر عدة متطلبات أساسية . أولاً، الاستقلالية القضائية التي تمكن القضاة من اتخاذ القرارات دون تدخل خارجي، مما يعزز نزاهة النظام القضائي . ثانياً، الشفافية التي تضمن وضوح الإجراءات القضائية، مما يبني الثقة بين المواطنين والنظام القضائي . ثالثاً، المساءلة التي تحقق المراقبة على أداء القضاة، مما يضمن التزامهم بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية . رابعاً، الكفاءة التي تتطلب توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لضمان أداء فعال للنظام القضائي . وأخيراً، تعزيز ثقة المواطنين بالنظام القضائي من خلال تحسين جودة الخدمات القضائية وتسهيل الوصول إليها . تحقيق هذه المتطلبات يسهم في تعزيز فاعلية الحكامة القضائية وتحقيق العدالة .

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الاستقلالية القضائية، الشفافية، المساءلة، الكفاءة، العدالة.

Requirements for effective judicial governance

***Abstract** :*

The effectiveness of judicial governance requires several fundamental requirements. Firstly, judicial independence enables judges to make decisions without external interference, enhancing the integrity of the judicial system. Secondly, transparency ensures clarity in judicial procedures, building trust between citizens and the judicial system. Thirdly, accountability achieves oversight of judges' performance, ensuring their adherence to the highest ethical and professional standards. Fourthly, efficiency requires the provision of necessary human and material resources to ensure the effective performance of the judicial system. Finally, enhancing citizens' trust in the judicial system through improving the quality of judicial services and facilitating access to them. Achieving these requirements contributes to enhancing the effectiveness of judicial governance and achieving justice.

***Keywords** : Judicial governance ; Judicial independence ; Transparency ; Accountability ; Efficiency ; Justice.*

ط.د / نبيلة عشي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة

البريد الإلكتروني

Nabila.achi@univ-biskra.dz

د / علاء الدين عشي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

البريد الإلكتروني

Alaeddine.achi@univ-tebessa.dz

المحور السادس : نماذج وتجارب دولية في مجال حوكمة قطاع العدالة

عنوان المداخلة : الفرق بين التجربتين الفرنسية والأمريكية في مجال حوكمة قطاع العدالة

دراسة مقارنة تحليلية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية

الملخص :

تعد كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي طورت نظما قضائية حديثة ومؤسسية، غير أن منطلقات الحوكمة القضائية في كل تجربة تختلف تبعا للأسس الدستورية والفكرية التي بنيت عليها الدولة .

ففرنسا تنتمي إلى النظام اللاتيني الذي يقوم على هيمنة القانون المكتوب، ووحدة السلطة العامة، بينما تنتمي الولايات المتحدة إلى النظام الأنجلوساكسوني الذي يرتكز على السوابق القضائية واستقلال القضاء التام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى بيان الاختلافات الجوهرية بين التجربتين الفرنسية والأمريكية في مجال حوكمة قطاع العدالة من خلال المقارنة بين الإطار الدستوري، والتنظيم الإداري، وآليات الاستقلال ،والمساءلة، وصولا إلى استنتاج موقع النظام القضائي الجزائري بين هذين النموذجين .

وقد خلصت الدراسة إلى أن النموذج الفرنسي يقوم على حوكمة قضائية ذات طابع إداري مركزي حيث تحتفظ وزارة العدل بدور محوري في تسيير المحاكم رغم الضمانات التي يمنحها المجلس الأعلى للقضاء لاستقلال القضاة .

أما النموذج الأمريكي، فيمثل نموذجا متقدما للحوكمة الذاتية المؤسساتية، إذ تدار السلطة القضائية من داخلها عبر المؤتمر القضائي والمكتب الإداري للمحاكم الفدرالية، في ظل استقلال مالي وإداري كامل عن السلطة التنفيذية .

أما في الجزائر، فقد تأثر النظام القضائي تاريخيا بالنموذج الفرنسي، غير أن دستور 2020 عزز من الاستقلال المؤسسي للقضاء، فاتحا الباب نحو تبني مقاربة أكثر قربا من الحوكمة الذاتية الأمريكية، خاصة في مجال العصرنة وتقييم الأداء .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة القضائية، استقلال القضاء، إصلاح القضاء، المجلس الأعلى للقضاء، المؤتمر القضائي، الإدارة الذاتية .

The difference between the French and American experiences in the field of justice sector governance

A comparative analytical study with reference to the Algerian experience

Abstract:

France and the United States are among the most prominent countries that have developed modern and institutional judicial systems. However, the principles of judicial governance in each experience differ according to the constitutional and intellectual foundations on which the state was built.

France belongs to the Latin system, which is based on the supremacy of written law and the unity of public authority, while the United States belongs to the Anglo-Saxon system, which is based on judicial precedent and the complete independence of the judiciary from the legislative and executive branches.

Through this study, we have sought to highlight the fundamental differences between the French and American experiences in the field of justice sector governance by comparing the constitutional framework, administrative organization, and mechanisms of independence and accountability, in order to determine the position of the Algerian judicial system between these two models.

The study concluded that the French model is based on centralized administrative judicial governance, with the Ministry of Justice retaining a central role in the administration of the courts, despite the guarantees of judicial independence provided by the High Council of the Judiciary.

The American model, on the other hand, represents an advanced model of institutional self-governance, with the judiciary being managed from within through the Judicial Conference and the Administrative Office of the Federal Courts, with complete financial and administrative independence from the executive branch.

In Algeria, the judicial system has historically been influenced by the French model, but the 2020 constitution has strengthened the institutional independence of the judiciary, opening the door to an approach closer to American self-governance, particularly in the areas of modernization and performance evaluation.

Keywords: *judicial governance, judicial independence, judicial reform, Supreme Judicial Council, Judicial Conference, self-administration.*

د / أسماء قواسمية
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة محمد الشريف مساعديـة، سوق اهراس
البريـد الإلكتروني
A.gouasmia@univ-soukahras.dz

د / سهام قواسمية
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة محمد الشريف مساعديـة، سوق اهراس
البريـد الإلكتروني
S.gouasmia@univ-soukahras.dz

المحور الثالث : آليات و وسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : آليات ووسائل حوكمة القضاء في التشريع الجزائري في ضوء المعايير الدولية

الملخص :

تتضمن هذه المداخلة آليات ووسائل حوكمة القضاء في التشريع الجزائري، من خلال تحليل مدى توافقها مع المعايير الدولية، حيث تتناول دراسة نقدية للإطار الدستوري والقانوني المنظم لاستقلال القضاء وضمانات المهنة القضائية؛ كما تركز على أدوات الرقابة والتقييم وآليات تعزيز النزاهة والشفافية في أداء الجهاز القضائي. وتخلص إلى تقييم مواطن القوة والضعف في المنظومة الجزائرية في ضوء المعايير الدولية، كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في البيئة القضائية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة القضاء، التشريع الجزائري، المعايير الدولية، استقلال القضاء، الإدارة القضائية، النزاهة، الشفافية، المجلس الأعلى للقضاء، المساءلة القضائية.

Mechanisms and means of judicial governance in Algerian legislation in light of international standards

Summary:

This contribution examines the mechanisms and means of judicial governance within Algerian legislation by analyzing their alignment with international standards. It provides a critical study of the constitutional and legal framework regulating judicial independence and guarantees for the judicial profession. The paper also focuses on monitoring and evaluation tools, along with mechanisms for enhancing integrity and transparency within the judicial system's performance. It concludes by evaluating the strengths and weaknesses of the Algerian system in light of international standards, while highlighting the challenges facing the implementation of sound governance within the Algerian judicial environment.

***Keywords**: Judicial governance, Algerian legislation, International standards, Judicial independence, Judicial administration, Integrity, Transparency, High Judicial Council, Judicial accountability*

د / سمير خليفي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أكلي محند أولحاج البويرة
البريد الإلكتروني
S.khelifi@univ-bouira.dz

د / يوسف صغير
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أكلي محند أولحاج البويرة
البريد الإلكتروني
Y.sghir@univ-bouira.dz

المحور الخامس الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات

عنوان المداخلة : تكريسا لعدالة إلكترونية التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد وفق قانون 25-14

الملخص باللّغة العربية :

تتجه العديد من التشريعات الجزائية الحديثة وكذلك الاتفاقات الدولية في المجال الجزائي إلى اتخاذ العديد من التدابير القانونية والعملية لرفع كفاءة قطاع العدالة، وكذلك الاتجاه صوب الاستعانة بالتقنيات التكنولوجية لتطوير أداء مرفق العدالة، بما يكفل تبسيط إجراءات المحاكمات الجزائية وسرعتها، وضمان احترام المبادئ الأساسية للإجراءات الجزائية. ومن بين التطبيقات الحديثة التي اعتمدتها العدالة الجزائرية في إطار تطوير منظومتها القضائية تقنية استعمال المحادثات المرئية عن بعد في الجهاز القضائي وتم التأكيد على الإجراء أيضا ضمن القانون رقم **25-14** المتضمن قانون الإجراءات الجزائية وقبل ذلك كان القانون رقم **15-03** المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في **15** جويلية **2015**.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة الرشيدة، القضاء الجزائري، التحديات القضائية، اصلاح المنظومة القضائية.

Promoting electronic justice Remote investigation and criminal proceedings in accordance with Law 25-14

***Summary**:*

Many modern criminal laws and international agreements in the field of criminal justice are moving towards adopting a number of legal and practical measures to improve the efficiency of the justice sector, as well as towards using technology to develop the performance of the justice system, thereby simplifying and speeding up criminal proceedings and ensuring respect for the fundamental principles of criminal procedure. Among the modern applications adopted by the Algerian justice system as part of the development of its judicial system is the use of videoconferencing in the judicial system. This procedure was also confirmed in Law No. 25-14, which contains the Code of Criminal Procedure, and prior to that in Law No. 15-03 on the modernization of justice, dated July 15, 2015.

***Keywords**: good governance, Algerian judiciary, judicial challenges, reform of the judicial system*

Dr. Hadjer Chenikhar
Faculty of Law and Political Science
Laboratory for Strategic Studies and Sustainable Development in Arab Countries
Chahid Sheikh Larabi Tebessi University,
Tébessa / Algeria
Email :
Hadjer.chenikhar@univ-tebessa.dz

Dr. Sabrina Adjabi
Faculty of Law and Political Science
Abdelhafid Boussouf University,
Mila / Algeria
Email :
S.adjabi@centre-univ-mila.dz

Fifth axis: Judicial governance and the modernization and digitization of judicial administration – prospects and challenges

Digital Transformation of the Judicial System as Mechanism for Enhancing Judicial Governance: A Critical Assessment of Judicial Reform and Future Prospects in Algeria

Abstract

The Algerian judicial system is undergoing a significant transitional phase driven by the rapid digital transformations adopted by state institutions.

Digital transformation has become a central pillar in justice sector reform and in promoting judicial governance.

This study aims to analyze the role of digitalization as an effective mechanism for implementing the principles of judicial governance through enhancing transparency, improving the quality of judicial services, accelerating procedures, and ensuring fair and accessible justice for all.

The paper adopts an analytical and evaluative approach to assess the current state of judicial digitalization in Algeria by examining the main digital programs launched by the Ministry of Justice, such as electronic judicial platforms, digital registries, land record digitalization, remote hearings, and modernization of judicial administration.

The study also highlights the limitations and challenges hindering effective implementation, whether technical, legal, human-related, or linked to change management.

The findings indicate that digital transformation constitutes a fundamental tool for strengthening judicial governance and supporting structural judicial reform.

However, its success remains dependent on completing the legislative and regulatory framework, ensuring adequate digital infrastructure, enhancing human resource capacities, and reinforcing cyber security.

The study concludes with proposed perspectives for advancing judicial digitalization in Algeria in line with governance requirements and justice quality standards.

***Keywords**: Digital Transformation Judicial Governance Justice Reform Judicial Digitalization Judicial Administration Quality of Judicial Services Algeria.*

التحول الرقمي الحوكمة القضائية إصلاح القضاء الرقمنة القضائية الإدارة القضائية جودة الخدمات القضائية الجزائر

الملخص :

تشهد المنظومة القضائية الجزائرية مرحلة انتقالية مهمة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تبنتها مؤسسات الدولة، حيث بات التحول الرقمي أحد المحاور الأساسية في إصلاح قطاع العدالة وتكريس الحكامة القضائية .

ويهدف هذا البحث إلى تحليل دور الرقمنة كآلية فعالة لتفعيل مبادئ الحكامة داخل الجهاز القضائي، من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين جودة الخدمات القضائية، وتسريع الإجراءات، وضمان الولوج العادل والسهل إلى العدالة .

وتعتمد المداخلة على مقاربة تحليلية-تقييمية لواقع التحول الرقمي للقضاء في الجزائر، عبر دراسة أهم البرامج الرقمية التي أطلقتها وزارة العدل، مثل إنشاء البوابات الإلكترونية، اعتماد السجلات الرقمية، الرقمنة العقارية، المحاكمة عن بعد، وتحديث الإدارة القضائية . كما تتعرض الدراسة لحدود هذا التحول والصعوبات التي تعترض تفعيله، سواء كانت تقنية أو قانونية أو بشرية أو مرتبطة بإدارة التغيير .

وتخلص المداخلة إلى أن التحول الرقمي يمثل رافعة أساسية لترسيخ الحكامة القضائية والإصلاح الهيكلي للمنظومة القضائية، غير أن نجاحه يظل مرتبطًا باستكمال الإطار التشريعي والتنظيمي، وتوفير البنية التحتية الرقمية الملائمة، وتعزيز كفاءات الموارد البشرية، وتدعيم الأمن السيبراني .

كما تبرز الدراسة مجموعة من الآفاق المقترحة لتطوير رقمنة القضاء في الجزائر بما ينسجم مع متطلبات الحكامة وجودة العدالة.

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي، الحوكمة القضائية، إصلاح القضاء، الرقمنة القضائية، الإدارة القضائية، جودة الخدمات القضائية، الجزائر.

د / شريفـة يوسف الزيـن

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة يحي فـارس المديـة

البريـــد الإلكـتروني

Tarek.beddiaf@univ-tebessa.dz

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق والرهانات .

عنوان المداخلة : حماية الحقوق والحريات من خلال مبادئ الحوكمة القضائية

الملخص :

تُعدّ حماية الحقوق والحريات الركيزة الأساسية لدولة القانون، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود قضاء مستقل، فعّال، شفاف، وقادر على فرض سيادة القانون دون اعتبارات سياسية أو إدارية . وفي الجزائر، اكتسب موضوع الحوكمة القضائية أهمية متزايدة منذ التعديلات الدستورية المتعاقبة، لاسيما دستور **2020** الذي عزّز استقلالية القضاء وأكد دوره في حماية الحقوق الأساسية، وتُفهم الحوكمة القضائية باعتبارها مجموعة من المبادئ والآليات التنظيمية والإجرائية التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات القضائية، وضمان استقلالها، وتعزيز نزاهتها، وترسيخ ثقة المواطن في العدالة

الكلمات المفتاحية : الحوكمة القضائية، التعديل الدستوري لسنة **2020**، المؤسسات القضائية .

Protecting Rights and Freedoms through Judicial Governance Principles

***Abstract**:*

The protection of rights and freedoms is the cornerstone of the rule of law, and this can only be achieved through an independent, effective, and transparent judiciary that is capable of enforcing the rule of law without political or administrative considerations. In Algeria, the issue of judicial governance has gained increasing importance since successive constitutional amendments, particularly the 2020 Constitution, which strengthened the independence of the judiciary and affirmed its role in protecting fundamental rights. Judicial governance is understood as a set of principles and regulatory and procedural mechanisms aimed at improving the performance of judicial institutions, ensuring their independence, strengthening their integrity, and consolidating citizens' trust in justice.

***Keywords**: judicial governance, 2020 constitutional amendment, judicial institutions*

ط.د / أمينة العربي شحط
كلية الحقوق
جامعة بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر 01
البريد الإلكتروني
Larbichahtamina246@gamil.com

ط.د / حفيظة قادري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة وهران 02
البريد الإلكتروني
Hafidak32@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق والرهانات –

عنوان المداخلة : رقمنة قطاع العدالة كنموذج من نماذج الحكامة القضائية في ظل الرهانات والتحديات .

الملخص :

يعتبر مفهوم الحكامة القضائية مفهوم حديث الظهور يرتبط بالتدبير الرشيد والسياسات القضائية الهادفة الى تحسين اداء الجهاز القضائي واصلاحه عبر اعتماد مبادئ الحكامة الهادفة و الجيدة والتي تقوم اساسا على الاستقلالية والشفافية والنزاهة والمسؤولية وكذا الفعالية والمسؤولية وفي اطار التحولات الراهنة والتي يستوجب مواكبة مستجداتها تعتبر رقمنة قطاع العدالة واحدة من بين نماذج الحكامة التي سعى اليها الجهاز القضائي من اجل ضمان السير الحسن وكذا مسايرة التطورات الراهنة وفي ظل ذلك قد واجهت بمقابل تبنيها هذه الالية مجموعة من التحديات .

وهذا ما سنحاول أبرازه من خلال مداخلتنا الموسومة : رقمنة قطاع العدالة كنموذج من نماذج الحكامة القضائية في ظل الرهانات والتحديات .

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الرقمنة، قطاع العدالة، تحديات، رهانات .

Digitization of the justice sector as a model of judicial governance in light of the stakes and challenges

Abstract

The concept of judicial governance is a relatively recent notion linked to good governance and judicial policies aimed at improving the performance and reform of the judicial system by adopting effective and sound governance principles. These principles are primarily based on independence, transparency, integrity, accountability, as well as efficiency and responsibility. Within the framework of current transformations requiring the adaptation to new developments, the digitization of the justice sector is regarded as one of the governance models pursued by the judiciary to ensure proper functioning and to keep pace with contemporary advancements. However, alongside the adoption of this mechanism, a set of challenges has been encountered. This is what we aim to highlight in our presentation entitled: "Digitization of the Justice Sector as a Model of Judicial Governance amid Stakes and Challenges

***Keywords**: Judicial Governance, Digitization, Justice Sector, Challenges, Stakes.*

د / توفيق زيد الخيل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشادلي بن جديد الطارف
البريد الإلكتروني
Zidelkhil-toufik@univ-eltarf.dz

ط.د / حنان علاوة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بجاية
البريد الإلكتروني
Hanane.allaoua@univ-bejaia.dz

المحور الرابع : فعالية واستراتجية القضاء .

عنوان المداخلة: الحكامة القضائية كشرط لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية .

الملخص:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام لا يمكن تحقيقهما بمعزل عن إصلاح عميق للمؤسسات، وفي صدارتها المؤسسة القضائية، فالحكامة القضائية لا تُعرّف فقط بأنها استقلال القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، بل هي منظومة متكاملة تضمن: اليقين القانوني، الكفاءة الإجرائية، الشفافية، والمساءلة

تتمحور الإشكالية حول: كيف يمكن لجودة أداء المنظومة القضائية أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ؟ المستثمر، سواء كان محلياً أو دولياً، يقيّم البيئة الاستثمارية على أساس المخاطر المؤسساتية؛ وكلما كانت آليات تسوية النزاعات ضعيفة أو بطيئة، ارتفعت هذه المخاطر، مما يدفع رؤوس الأموال إلى البحث عن أسواق ذات "أمن قضائي" أعلى .

يُعد القضاء، الضامن الأخير والفعّال لحماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود، وهما الركيزتان اللتان يبني عليهما المستثمر قراراته، إن وجود نظام قضائي يتسم بالضعف أو الفساد يؤدي إلى:

- زيادة تكاليف المعاملات: يضطر المستثمر إلى تخصيص موارد أكبر للتأمين ضد المخاطر القانونية، أو لتوظيف المحامين.
- انخفاض الرغبة في الابتكار: يؤدي عدم ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية إلى تثبيط الابتكار والبحث والتطوير

وبالتالي، فإن فاعلية القضاء تُعتبر مؤشرا غير مباشر على مدى "جودة" الائتمان في السوق، حيث تمنح الدائنين والمقرضين الثقة اللازمة لتوفير التمويل بأسعار تنافسية.

ولتحويل القضاء من عائق إلى محفز للاستثمار، يجب التركيز على آليات حوكمته والتي تشكل جوهر الإصلاح المؤسسي: سلطات

- التخصص والنوعية: إنشاء محاكم تجارية واقتصادية متخصصة يكون قضاؤها مدرباً على فهم طبيعة النزاعات المالية والصفقات المعقدة، هذا يقلل من وقت البت ويزيد من جودة الأحكام

- الرقمنة وتحديث الإجراءات : تطبيق التكنولوجيات الحديثة لرقمنة ملفات القضايا وتبسيط إجراءات التقاضي، مما يسرّع عملية الفصل في النزاعات ويضمن الشفافية والمساءلة في تتبع الملفات.
- تطوير آليات الحل البديل للنزاعات : تفعيل وتسهيل إجراءات التحكيم والوساطة كخيارات مرنة وسريعة لحل النزاعات التجارية بعيداً عن طول أمد التقاضي التقليدي.
- النشر والتوحيد : ضرورة نشر الأحكام القضائية الرئيسية المتعلقة بالأعمال والمالية لضمان اليقين القانوني، حيث يصبح المستثمر قادراً على توقع نتيجة نزاعه بناءً على السوابق القضائية المستقرة.

وعليه هذه الدراسة تؤكد أن الحكامة القضائية لم تعد شأناً داخلياً محضاً، بل أصبحت أداة تنافسية دولية، إن الدول التي تنجح في تفعيل استقلال القضاء وتحديث إدارته هي نفسها التي تتصدر قائمة الدول الجاذبة لرؤوس الأموال.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الحكامة القضائية، حوكمة القضاء. سلطات

Judicial governance as a prerequisite for attracting investment and achieving economic development.

***Abstract**:*

This study is based on the premise that economic stability and sustainable growth cannot be achieved without profound institutional reform, foremost among which is the judiciary. Judicial governance is not only defined as the independence of the judiciary from the executive and legislative branches, but also as an integrated system that guarantees: legal certainty, procedural efficiency, transparency, and accountability.

The problem centers on the following question: How can the quality of the judicial system's performance contribute to attracting foreign direct investment and enhancing the competitiveness of the national economy? Investors, whether local or international, assess the investment environment on the basis of institutional risks; the weaker or slower the dispute resolution mechanisms, the higher these risks, prompting capital to seek markets with greater "judicial security."

The judiciary is the ultimate and effective guarantor of the protection of property rights and the enforcement of contracts, which are the two pillars on which investors base their decisions. A weak or corrupt judicial system leads to:

- *Increased transaction costs: Investors are forced to allocate more resources to insure against legal risks or to hire lawyers.*
- *Reduced willingness to innovate: Failure to guarantee the protection of intellectual property rights discourages innovation and research and development.*

Consequently, the effectiveness of the judiciary is considered an indirect indicator of the "quality" of credit in the market, as it gives creditors and lenders the confidence they need to provide financing at competitive rates

Institutional:

- *Specialization and quality: Establish specialized commercial and economic courts whose judges are trained to understand the nature of financial disputes and complex transactions, thereby reducing the time needed to reach a decision and improving the quality of judgments.*
- *Digitization and modernization of procedures: Apply modern technologies to digitize case files and simplify litigation procedures, which speeds up the dispute resolution process and ensures transparency and accountability in tracking files.*
- *Development of alternative dispute resolution mechanisms: Activating and facilitating arbitration and mediation procedures as flexible and rapid options for resolving commercial disputes away from the lengthy traditional litigation process.*
- *Publication and standardization: The need to publish key business and financial court rulings to ensure legal certainty, as investors can then predict the outcome of their disputes based on established case law.*

This study therefore confirms that judicial governance is no longer a purely internal matter, but has become an international competitive tool. Countries that succeed in activating judicial independence and modernizing its administration are the same ones that top the list of countries attracting capital.

***Keywords**: economic development, judicial governance, governance of the judiciary*

د / أسمـاء لبيـوض

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

جامعـة أحمـد بن بلـة وهـران 01

البريـــد الإلكـتروني

Asmaa.labiod@univ-tebessa.dz

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات

عنوان المداخلة : تجسيد رقمنة قطاع العدالة وتحقيق حكامة قضائية

الملخص

صبحت رقمنة قطاع العدالة ضرورة لتعزيز الشفافية وتسريع الإجراءات القضائية.ا يسهم التحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية وتمكين المتقاضين من متابعة ملفاتهم إلكترونيًا. كما يساهم في تحسين أداء ا لمحاكم من خلال اعتماد أنظمة التسيير الإلكتروني للسجلات والقضايا. تجسيد الرقمنة يعزّز الحكامة القضائية عبر الحدّ من البيروقراطية وتقليل الأخطاء البشرية. ويسمح بتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية بفضل توفر البيانات بدقة وسرعة. كما يدعم مبدأ المساواة عبر توفير خدمات عدلية رقمية متاحة للجميع. التحول الرقمي يحفّز التعاون بين المؤسسات العدلية والأمنية عبر منصات مشتركة. وبذلك يمثّل رقمنة العدالة ركيزة أساسية لبناء قضاء فعّال، شفاف، وعصري.

الكلمات المفتاحية : رقمنة العدالة، التحول الرقمي، الحكامة القضائية، الحكومة الإلكترونية، العدالة الإلكترونية، شفافية القضاء، تسريع الإجراءات القضائية، تسيير القضايا إلكترونيًا، محكمة رقمية، الخدمات العدلية الرقمية.

Implementing the digitization of the justice sector and achieving judicial governance

***Abstract**:*

The digitization of the justice sector has become essential to enhance transparency and accelerate judicial procedures. Digital transformation facilitates access to legal information and allows litigants to track their cases online. It improves court performance through electronic case-management systems. Implementing digital tools strengthens judicial governance by reducing bureaucracy and human errors.

It also improves internal and external oversight thanks to accurate and accessible data. Digital justice services promote equality by ensuring fair access for all users.

The transformation supports cooperation between judicial and security institutions through shared digital platforms. Thus, justice digitization forms a fundamental pillar for building an efficient, transparent, and modern judiciary.

***Keywords**: Justice digitization, Digital transformation, Judicial governance, E-government, E-justice, Judicial transparency, Accelerating judicial procedures, Electronic case management, Digital courts, Digital justice services.*

أ.د/ محمـــد عبد الـــحي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعـة عبـاس لغـرور خنشلـة

البريـــد الإلكـتروني

Mohamed.abdelhai.mae@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات

عنوان المداخلة : رقمنة الإجراءات القضائية في إطار مبدأ الفصل في الآجال المعقولة .

الملخص

لقد شهد مرفق العدالة تغيرات جذرية في عصر التحول الرقمي ، تم من خلالها تحديث قطاع العدالة من خلال إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة على مستوى خدماته القضائية، سعيا في ذلك إلى تحقيق جودة في العمل القضائي وتقريب العدالة من المواطن والتخلص من كل العراقيل التي يواجهها المرتفقين من طول الإجراءات ،وهذا ما تم السعي إليه من خلال رقمنة الإجراءات القضائية كوسيلة لتحقيق السرعة في اتخاذ الإجراءات و تخفيف أزمة الاختناق القضائي وتضخم حجم الملفات القضائية أمام المحاكم ، و هذه الدراسة العلمية سيتم من خلالها البحث عن العلاقة بين رقمنة الإجراءات القضائية وسرعة المحاكمة الجزائية من حيث الأثر و التأثير بينهما في إطار تعزيز العدالة وكفاءة المحاكمات الجزائية .

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، الإجراءات القضائية، سرعة الإجراءات، مظاهر الرقمنة .

Digitization of judicial proceedings within the framework of the principle of adjudication within a reasonable time frame

Summary

The justice sector has undergone profound transformations in the era of digital transition, during which judicial services have been modernized through the introduction of advanced technological tools. This shift aims to enhance the quality of judicial work, bring justice closer to citizens, and eliminate the difficulties faced by litigants due to lengthy procedures. In this context, the digitization of judicial procedures has emerged as a means to accelerate legal processes, alleviate judicial congestion, and .reduce the growing volume of case files before the courts

This scientific study seeks to explore the relationship between the digitization of judicial procedures and the speed of criminal proceedings, focusing on the mutual influence between them within the framework of .strengthening justice and improving the efficiency of criminal trials

***Keywords**: Digitization Judicial Procedures Speed of Procedures Aspects of Digitization.*

أ.د/ سعاد حافظي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

البريد الإلكتروني

Hafdi.souad@yahoo.fr

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : تجسيد رقمنة قطاع العدالة وتحقيق حكامة قضائية.

الملخص

أصبحت رقمنة قطاع العدالة ضرورة لتعزيز الشفافية وتسريع الإجراءات القضائية. يسهم التحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية وتمكين المتقاضين من متابعة ملفاتهم إلكترونيًا. كما يساهم في تحسين أداء المحاكم من خلال اعتماد أنظمة التسيير الإلكتروني للسجلات والقضايا. تجسيد الرقمنة يعزّز الحكامة القضائية عبر الحدّ من البيروقراطية وتقليل الأخطاء البشرية. ويسمح بتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية بفضل توفر البيانات بدقة وسرعة.

كما يدعم مبدأ المساواة عبر توفير خدمات عدلية رقمية متاحة للجميع. التحول الرقمي يحفّز التعاون بين المؤسسات العدلية والأمنية عبر منصات مشتركة. وبذلك يمثّل رقمنة العدالة ركيزة أساسية لبناء قضاء فعّال، شفاف، وعصري.

الكلمات المفتاحية : رقمنة العدالة، التحول الرقمي، الحكامة القضائية، الحكومة الإلكترونية، العدالة الإلكترونية، شفافية القضاء، تسريع الإجراءات القضائية، تسيير القضايا إلكترونيًا، محكمة رقمية، الخدمات العدلية الرقمية.

Implementing the digitization of the justice sector and achieving judicial governance

Summary

The digitization of the justice sector has become essential to enhance transparency and accelerate judicial procedures. Digital transformation facilitates access to legal information and allows litigants to track their cases online. It improves court performance through electronic case-management systems. Implementing digital tools strengthens judicial governance by reducing bureaucracy and human errors. It also improves internal and external oversight thanks to accurate and accessible data. Digital justice services promote equality by ensuring fair access for all users.

The transformation supports cooperation between judicial and security institutions through shared digital platforms. Thus, justice digitization forms a fundamental pillar for building an efficient, transparent, and modern judiciary.

***Keywords**: Justice digitization, Digital transformation, Judicial governance, E-government, E-justice, Judicial transparency, Accelerating judicial procedures, Electronic case management, Digital courts, Digital justice services*

د / بوعروج شعيب
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قسنطينة 01 الاخوة منتوري
البريد الإلكتروني
Chouaib.bouarroudj@gmail.com

د / خولة بوعروج
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قسنطينة 01 الاخوة منتوري
البريد الإلكتروني
Bouaroudjkhawla1@gmail.com

المحور الرابع : فعالية واستراتيجية القضاء

عنوان المداخلة : فعالية القضاء في تحقيق التوازن العقدي – حالة الغبن –

الملخص :

إن من أهم مظاهر اختلال التوازن بين أداءات المتعاقدين، هو أن يشوب العقد عيب الغبن والاستغلال ولذلك أعطى المشرع الجزائري للقاضي سلطة تعديل العقود التي شاب إرادة أحد المتعاقدين فيها عيب الغبن الناتج عن الاستغلال وبالتالي فقد منحه دورا فعالا في ارجاع التوازن العقدي الذي اختل وهذا ما يجعل الأحكام القضائية في هذا الصدد فعالة في استقرار المعاملات وتحقيق الامن الاجتماعي .

الكلمات المفتاحية : القضاء ، التوازن العقدي، الغبن، السلطة التقديرية .

The effectiveness of the judiciary in achieving contractual balance : the case of injustice

***Summary**:*

One of the most significant manifestations of the imbalance between the contractual performances of the parties is the existence of lesion and exploitation affecting the contract .For this reason, the Algerian legislator has granted the judiciary the power to adjust contracts in which the will of one of the contracting parties has been tainted by lesion.

Consequently, the judiciary plays an active role in restoring contractual balance once it has been disturbed. This makes judicial decisions in this regard an effective instrument for ensuring the stability of transactions and promoting social security

***Keywords:** The judiciary, Contractual balance, Lesion, Discretionary power.*

ط . د / عبد الرحيم بوعلي
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة أحمد بن بلة وهران 01
البريد الإلكتروني
Bouali.abderrahim@edu.univ-oran1.dz

د / عبد الحق جبار
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة أحمد بن بلة وهران 01
البريد الإلكتروني
Dr.abdulhak.djebbar@gmail.com

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

الحوكمة القضائية كضرورة إصلاحية : تأصيل مفاهيمي ومشروعية متجذرة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

الملخص :

يحتل موضوع الحوكمة القضائية مكانة جوهرية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، باعتباره عنصرًا أساسيًا لتحقيق العدالة الناجعة. وتزداد أهميته في ظل التطورات القانونية والتكنولوجية المعاصرة. وفي هذا السياق، يتناول هذا البحث الموسوم : "الحوكمة القضائية كضرورة إصلاحية : تأصيل مفاهيمي ومشروعية متجذرة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"، مسألة ترسيخ معالم الحوكمة القضائية من حيث التأصيل النظري في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، وبيان جذورها الشرعية والقانونية. ذلك أن رسم هذه المعالم والحدود النظرية يُعدّ خطوة أساسية يرتكز عليها التطبيق العملي لمبادئها الجوهرية.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي لوصف وتحليل تلك المعالم، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لتتبع الأدلة التي تُبرز الأسس التي تقوم عليها الحوكمة القضائية في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري. وقد تمت معالجة الموضوع في مبحثين رئيسيين المبحث الأول : تحديد الإطار المفاهيمي، المبحث الثاني : بيان الأسس الشرعية والقانونية للحوكمة القضائية، ويتخلل كل مبحث مطلبان فرعيان.

أظهرت النتائج رسوخ معالم الحوكمة القضائية، وأكدت أهميتها باعتبارها ضرورة إصلاحية يزداد التأكيد على دعمها في ظل ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي، وما يستجد من وقائع وأحداث ونوازل تدخل ضمن مسؤولية المنظومة القضائية. ومن ثمّ، تُعدّ الحوكمة القضائية عاملًا فعّالًا لتحقيق الفاعلية وحماية المنظومة القضائية من خطر التخلف، وهو ما يعكس ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة القضائية، القضاء، مبادئ الحوكمة، ضرورة إصلاحية.

Judicial Governance as a Reformative Necessity: Conceptual Foundations and Rooted Legitimacy between Islamic Jurisprudence and Algerian Law

Abstract:

Judicial governance holds a fundamental position in both Islamic jurisprudence and positive law, as it represents a key element for achieving effective justice. Its significance has grown in light of contemporary legal and technological developments. Within this framework, the present study, entitled "Judicial Governance as a Reformative Necessity: Conceptual Foundations and Rooted Legitimacy between Islamic Jurisprudence and Algerian Law", explores the consolidation of judicial governance by examining its theoretical foundations in Islamic jurisprudence and Algerian law, and by highlighting its Sharia and legal roots. Establishing these conceptual boundaries is considered an essential step upon which the practical application of its core principles is based.

The study employs the descriptive-analytical method as the primary approach to describe and analyze these foundations, while also utilizing the inductive method to trace the evidence that demonstrates the bases of judicial governance in Islamic jurisprudence and Algerian law. The subject is addressed through two main chapters: the first defines the conceptual framework, and the second outlines the Sharia and legal foundations of judicial governance. Each chapter is further divided into two sub-sections.

The findings confirm the deep-rooted nature of judicial governance and emphasize its importance as a reformative necessity, particularly in light of global technological advancements and emerging realities and cases that fall within the responsibility of the judicial system. Judicial governance is thus regarded as an effective instrument for ensuring efficiency and protecting the judicial system from stagnation, thereby reinforcing citizens' trust in their judicial institutions.

Keywords: *Judicial Governance, Judiciary, Governance Principles, Reformative Necessity*

د / عمـاد الديـن بركـــات

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة الشـاذلي بن جديـد الطـارف

البريـــد الإلكـتروني

Barkat-imadeddine@univ-eltarf.dz

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات –

عنوان المداخلة : رقمنة العدالة الالكترونية ودورها في اصلاح المنظومة القضائية

الملخص

قطعت الجزائر شوطا مُعتبرا في التسيير الإلكتروني للمرافق العامة، وبالأخصّ مرفق القضاء وتسييره، في إطار عصرنة العدالة بموجب قانون رقم 15-03، بفضل تنفيذ إدارة إلكترونية تعتمد على تكنولوجيات الإعلام والاتّصال، وإرساء منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، الأمر الذي مكّن من تقديم خدمات إلكترونية مريحة وسريعة، نتيجة استعمال وسائط إلكترونية بدلا عن دعائم ورقية، واعتماد أسلوب الإدارة الإلكترونية لملفات القطاع، واعتماد تقنية التوقيع والتصديق الإلكترونيين في المجال القضائي، والمحادثة المرئية . عن بعد في سير الإجراءات القضائية، واستحداث نظام المراقبة الإلكترونية للمحبوسين مدّة قصيرة، بهدف الوصول إلى عدالة عصرية بمعايير دولية .

الكلمات المفتاحية : التقاضي الإلكتروني، تكنولوجيا المعلومات، المحاكمة الإلكترونية، التقنية .

Digitization of e-justice and its role in reforming the judicial system

Summary

Algeria has made significant progress in the electronic management of public utilities, especially the judiciary facility and its functioning, within the framework of modernizing justice according to Law N° 03-15, thanks to the implementation of an electronic administration based on information and communication technologies, and the establishment of a central information system for automatic processing of data related to the activities of the Ministry of Justice and its institutions This made it possible to provide convenient and fast electronic services as a result of using electronic media instead of paper supports, adopting the electronic management method for sector files, adopting electronic signature and authentication technology in the judicial field, video chatting remotely in the course of judicial procedures, and the introduction of an electronic monitoring system for detainees. For a short period, with the aim of achieving modern justice with international standards.

***Keywords**: Electronic litigation, information technology, electronic trial, technology*

د / ساميـــة نويـــري
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة 08 مـــاي 1945 قالمـــة
البريـــد الإلكـتروني
Mohamedbouamra600@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات –

عنوان المداخلة : رقمنة الإجراءات القضائية كآلية لتكريس الحكامة القضائية : بين متطلبات النجاعة وتحديات الأمن السيبراني

الملخص

تتناول هذه المداخلة الأكاديمية الإشكالية المعقدة لرقمنة الإجراءات القضائية كأداة لتحقيق الحكامة القضائية، وتستكشف التوازن الحساس بين السعي نحو النجاعة ومواجهة تحديات الأمن السيبراني . تبدأ الدراسة بتحليل الإطار المفاهيمي والقانوني، حيث تربط بين مبادئ الحكامة القضائية (الشفافية، المساءلة، الاستقلالية) وأهداف الرقمنة . ثم تستعرض المداخلة الفوائد المرجوة من التحول الرقمي، بما في ذلك تسريع وتيرة التقاضي، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الخدمات القضائية، وتأثير ذلك الإيجابي على مناخ الاستثمار والثقة في سيادة القانون .

في المقابل، تخصص الدراسة محورًا رئيسيًا لتحليل التحديات الجسيمة التي يفرضها الأمن السيبراني، من خلال استعراض أبرز التهديدات مثل هجمات الفدية، وسرقة البيانات، والمخاطر المحددة التي تواجه سرية وسلامة النظام القضائي . ولمواجهة هذه التحديات، تقترح المداخلة استراتيجية متكاملة متعددة الأبعاد تجمع بين الحلول التقنية (كالتشفير والمصادقة متعددة العوامل) ، والتدابير التنظيمية (كتصنيف البيانات وتدريب الكوادر) ، والأطر التشريعية (كسن قوانين شاملة للأمن السيبراني وحماية البيانات) .

تختتم الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات العملية الموجهة للسلطات التشريعية والقضائية، مؤكدة على أن بناء قضاء رقمي ناجح وآمن يتطلب رؤية استراتيجية، وإرادة سياسية، ونهجًا شموليًا يوازن بين الابتكار التكنولوجي وضمانات المحاكمة العادلة وأمن المعلومات، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الرقمنة، الأمن السيبراني، المحاكمة العادلة، أمن المعلومات .

Digitization of judicial procedures as a mechanism for promoting judicial governance: between efficiency requirements and cybersecurity challenges

Summary

This academic paper addresses the complex issue of the digitalization of judicial procedures as a tool for achieving judicial governance, exploring the delicate balance between the pursuit of efficiency and the confrontation of cybersecurity challenges. The study begins by analyzing the conceptual and legal framework, linking the principles of judicial governance (transparency, accountability, independence) with the objectives of digitalization. The paper then examines the anticipated benefits of digital transformation, including accelerating the pace of litigation, enhancing transparency, improving the quality of judicial services, and its positive impact on the investment climate and confidence in the rule of law.

Conversely, the study dedicates a major section to analyzing the significant challenges posed by cybersecurity, reviewing key threats such as ransomware attacks, data breaches, and the specific risks to the confidentiality and integrity of the judicial system. To counter these challenges, the paper proposes an integrated, multi-dimensional strategy that combines technical solutions (such as encryption and multi-factor authentication), organizational measures (like data classification and personnel training), and legislative frameworks (including the enactment of comprehensive cybersecurity and data protection laws).

The study concludes by presenting a set of practical recommendations for legislative and judicial authorities, emphasizing that building an efficient and secure digital judiciary requires a strategic vision, political will, and a holistic approach that balances technological innovation with the guarantees of a fair trial and information security, while drawing on international best practices and experiences in this field

Keywords: *Judicial governance, Digitization, Cybersecurity, Fair trial, Information security.*

أ/ محمد بوعمرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد حمّة الوادي
البريد الإلكتروني
Mohamedbouamra600@gmail.com

أ/ جيهان بوعمرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد حمّة الوادي
البريد الإلكتروني
Bmrdjihane@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات

عنوان المداخلة : الحكامة القضائية في الجزائر في ظل الرقمنة

الملخص:

تعتبر الحكامة القضائية في الجزائر في ظل الرقمنة موضوعًا حيويًا، حيث تسعى الجزائر إلى تعزيز نظامها القضائي وتحسين أدائه من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية . تهدف الرقمنة إلى تحسين كفاءة الإجراءات القضائية، تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين الوصول إلى العدالة للمواطنين، ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات مثل نقص البنية التحتية الرقمية، الحاجة إلى تدريب القضاة والموظفين القضائيين، وضمان أمن البيانات القضائية لمواجهة هذه التحديات، أطلقت الجزائر مشروع "المحكمة الرقمية" وإنشاء بوابة إلكترونية للخدمات القضائية، وتدريب القضاة والموظفين القضائيين على استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز أمن البيانات القضائية .

الكلمات المفتاحية : الحكامة القضائية، الرقمنة، المحاكمة الرقمية، البنية التحتية الرقمية، أمن البيانات القضائية .

Judicial governance in Algeria in the context of digitization

Abstact *:*

The judicial governance in Algeria in the context of digitalization is a vital topic, as Algeria seeks to enhance its judicial system and improve its performance through the use of digital technology. Digitalization aims to improve the efficiency of judicial procedures, enhance transparency and accountability, and improve access to justice for citizens. However, Algeria faces challenges such as the lack of digital infrastructure, the need to train judges and judicial staff, and ensuring the security of judicial data. To address these challenges, Algeria has launched the "Digital Court" project, established an electronic portal for judicial services, trained judges and judicial staff on the use of digital technology, and enhanced the security of judicial data.

Keywords *: Judicial governance ; Digitalization ; Digital trial ; Digital infrastructure ; Judicial data security.*

د / سهـــام قـــارون

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

البريـــد الإلكـتروني

Siheme.karoune@univ-soukahras.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : دور الرقمنة كآلية لدعم حوكمة الجهاز القضائي الجزائري

الملخص :

في إطار التحول الرقمي الذي يشهده العالم والذي تسعى الجزائر لمواكبته على مختلف الأصعدة، عمد المشرع الجزائري إلى تبني الرقمنة كآلية لعصرنة قطاع العدالة بموجب القانون رقم **15-03** المتعلق بعصرنة العدالة، وذلك من خلال الاستفادة من تقنيات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وذلك بإدخالها وتفعيلها في جميع مراحل المحاكمة وأطوارها، والاعتماد عليها في تسريح التبليغ و نشر المعلومات والقرارات القضائية للجميع وتسهيل الاطلاع على الوثائق والمستندات عبر شبكات الأنترنيت من خلال بوابات الكترونية تفاعلية تابعة ومسؤولة .

تعتبر الرقمنة من أبرز الآليات التي تدعم حوكمة الجهاز القضائي، باعتبارها تساهم في تحسين كفاءة النظام القضائي وتكريس الخدمات القضائية عن بعد، اضافة لتحسين جودة الخدمات القضائية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتعد الشفافية من أهم مؤشرات الحوكمة ومن الوسائل الفعالة في مكافحة الفساد .

ورغم أهمية الرقمنة كآلية لدعم حوكمة الجهاز القضائي الجزائري ودورها للحد من الفساد من خلال اضفاء الشفافية على العمل القضائي إلا أن ضعف البنية التحتية الرقمية في الجزائر قد أثر على ذلك الدور وهو ما يطرح اشكالية مفادها : ما هي التحديات التي تواجهه الرقمنة في إطار دعمها لحوكمة الجهاز القضائي للحد من الفساد ؟ وللإجابة على هذه الاشكالية فلقد تمّ تقسيم المداخلة الى محورين على النحو الآتي :

المحور الأول : الرقمنة وحوكمة الجهاز القضائي : المفهوم والعلاقة

المحور الثاني : تحديات الرقمنة في مجال حوكمة الجهاز القضائي الجزائري

الكلمات المفتاحية : حوكمة الجهاز القضائي الجزائري، الرقمنة مكافحة الفساد .

Digitization as a mechanism to support the governance of the Algerian judiciary

***Summary**:*

As part of the global digital transformation that Algeria is seeking to keep pace with at various levels, Algerian lawmakers have adopted digitization as a mechanism for modernizing the justice sector under Law No. 15-03 on the modernization of justice. This is achieved by leveraging information and communication technologies by introducing and implementing them at all stages and phases of the trial, relying on them to speed up the notification and dissemination of information and judicial decisions to all, and facilitating access to documents and records via the Internet through interactive and accountable electronic portals.

Digitization is one of the most important mechanisms supporting the governance of the judiciary, as it contributes to improving the efficiency of the judicial system and establishing remote judicial services, in addition to improving the quality of judicial services, enhancing transparency, and combating corruption. Transparency is one of the most important indicators of governance and an effective means of combating corruption.

Despite the importance of digitization as a mechanism to support the governance of the Algerian judiciary and its role in reducing corruption by bringing transparency to judicial work, the weakness of the digital infrastructure in Algeria has affected this role, which raises the question: What are the challenges facing digitization in its support for the governance of the judiciary to reduce corruption? To answer this question, the presentation has been divided into two main themes, as follows:

The first theme: Digitalization and the governance of the judiciary: concept and relationship

The second theme: Challenges of digitalization in the governance of the Algerian judiciary

***Keywords**: Governance of the Algerian judiciary, digitalization, combating corruption*

أ.د / نوار شهرزاد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
البريد الإلكتروني
Nouar.droit@gmail.com

أ.د / اليازيد علي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
البريد الإلكتروني
Ali.liazid@univ-oeb.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية .

مداخلة بعنوان : دور المجلس الأعلى للقضاء كآلية مؤسساتية ضامنة لاستقلالية القضاء في حوكمة الجهاز القضائي .

الملخص :

بمناسبة اصلاح قطاع العدالة، تم وبموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 ، اسناد صلاحية كفالة استقلالية العدالة لمؤسسة دستورية أساسية تعرف بالمجلس الأعلى للقضاء كهيئة مستقلة ضامنة لاستقلالية القضاء، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري، وتشرف على المسار المهني للقضاة، وقد ساهم التعديل الدستوري في اصلاح المجلس وتعزيز استقلاليته وهو ما يظهر من خلال تشكيلته والصلاحيات المسندة اليه، وتعد هذه الضمانة المؤسساتية من أهم ركائز الحكم الراشد ودولة القانون وتكريسا لمبدأ الفصل بين السلطات . ومنه كان من المفيد التساؤل عن : كيف يساهم المجلس الأعلى للقضاء في حوكمة القضاء ؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه في هذه المداخلة .

الكلمات المفتاحية : المجلس الأعلى للقضاء، استقلالية القضاء، حوكمة القضاء .

The role of the Supreme Judicial Council as an institutional mechanism guaranteeing the independence of the judiciary in the governance of the judicial system.

***Summary**:*

On the occasion of the reform of the justice sector, pursuant to the constitutional amendment of 2020, the authority to ensure the independence of the judiciary was assigned to a fundamental constitutional institution known as the Supreme Judicial Council, an independent body that guarantees the independence of the judiciary, enjoys legal personality and financial and administrative independence, and oversees the professional career of judges. The constitutional amendment contributed to reforming the Council and strengthening its independence. This is evident in its composition and the powers vested in it. This institutional guarantee is one of the most important pillars of good governance and the rule of law and enshrines the principle of separation of powers. It is therefore useful to ask: How does the Supreme Judicial Council contribute to the governance of the judiciary? We will attempt to answer this question in this paper.

***Keywords**: Supreme Judicial Council, judicial independence, judicial governance*

د / نضيرة بوعزة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

البريد الإلكتروني

N.bouazza@centre-univ-mila.dz

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الإدارة القضائية ورقمنتها – الآفاق والرهانات الجزائر.

عنوان المداخلة : المصلحة المركزية للبصمات الوراثية كتوجه لتعزيز رقمنة قطاع العدالة في الجزائر.

الملخص: بالعربية

في اطار التطورات التكنولوجية التي يعيشها العالم اليوم، لاسيما في مجال الاتصالات، سعى المشرع الجزائري الى انشاء المصلحة المركزية للبصمات الوراثية، التي تعمل كقاعدة بيانات لتخزين ملايين البصمات الوراثية، بهدف تسهيل وسائل الاثبات والتحري في القضايا الجنائية والمدنية، حيث أصدر القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، وأتبعه بالمرسوم التنفيذي رقم 17-277 المؤرخ في 9 أكتوبر 2017 المحدد شروط وكيفيات تنظيم المصلحة المركزية للبصمات الوراثية وسيرها. بالعربية

على أساس ذلك تسليط الضوء على مختلف الأحكام القانونية التي كرسها المشرع لتنظيم المصلحة المركزية للبصمات الوراثية، وكيفيات سيرها، لمعرفة مدى اسهام هذه المصلحة في النهوض بقطاع العدالة في الجزائر. بالعربية

ولقد تم التوصل الى أن المشرع قد وفق في تكرس المصلحة المركزية للبصمات الوراثية في الجزائر لكون هذه المصلحة لها دور فعال في تسهيل وسائل الاثبات والتحري في القضايا الجنائية والمدنية، بما يسهم في مكافحة الجريمة وتحسين فعالية النظام القضائي. بالعربية

الكلمات المفتاحية : قطاع العدالة، المصلحة المركزية للبصمات الوراثية، القاعدة الوطنية، البصمة الوراثية

The Central DNA Database as a means of promoting the digitization of the justice sector in Algeria.

***Summary**:*

In light of the technological developments taking place in the world today, particularly in the field of communications, Algerian lawmakers sought to establish the Central DNA Database, which serves as a database for storing millions of DNA profiles, with the aim of facilitating evidence and investigation in criminal and civil cases. Law

No. 16-03 of June 19, 2016, on the use of genetic fingerprinting in judicial proceedings and identification of individuals was issued, followed by Executive Decree No. 17-277 of October 9, 2017, which specifies the conditions and procedures for organizing and operating the Central DNA Database.

On this basis, we highlight the various legal provisions established by the legislator to regulate the Central DNA Database and its procedures, in order to determine the extent to which this database contributes to the advancement of the justice sector in Algeria.

It has been concluded that the legislator has succeeded in establishing the Central DNA Laboratory in Algeria, as this laboratory plays an effective role in facilitating the means of evidence and investigation in criminal and civil cases, thereby contributing to the fight against crime and improving the effectiveness of the judicial system.

Keywords: *justice sector, central interest of DNA fingerprinting, national database, DNA fingerprinting*

د / عبد الرحمان رفرافي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الإلكتروني
Refrafi-abderrahmane@univ-eloued.dz

د / ياسين قرفي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الإلكتروني
Y.guerfi@univ-eloued.dz

المحور: السادس: نماذج وتجارب دولية في مجال حوكمة قطاع العدالة

عنوان المداخلة: حوكمة العدالة: دراسة في اليوتوبيا القانونية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر من خلال استعراض الإطار القانوني والتقني الذي يؤطره، وتحديد أهم العقبات التي تواجه تطبيقه، خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية وحماية المعطيات القضائية الحساسة.

تناقش هذه المداخلة مفهوم حوكمة العدالة من خلال طرح اليوتوبيا القانونية كمخطط يسعى لتحقيق عدالة أكثر إنصافًا وشمولًا. يؤكد النص على ضرورة تخطي التناقض القائم بين الواقع العملي وواجبات المؤسسات القضائية لتحقيق هذا الهدف. يبرز التركيز في الدرجة الأولى على استثمار الطاقات الأخلاقية لبناء مجتمع يرتكز على العدالة ويتسم بمؤسسات تتسم بالنزاهة والشفافية.

كما تسلط شبكات السياسات العامة الضوء على أهمية تبني الحوكمة كأداة فعّالة من أدوات الحكم الحديث، تحديدا في مجال العدالة، بهدف تمكين النظام القضائي من إعادة هيكلة نفسه بما يعزز الديمقراطية والتفاعل مع الدولة والمجتمع. يتم ذلك من خلال تحقيق التوازن بين الاستقلالية والفصل والتنسيق مع ضمان التعاون بين مختلف الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، حوكمة العدالة، اليوتوبيا القانونية.

Justice Governance: A Study in Legal Utopia

Abstract

This paper discusses the concept of governance of justice by presenting a legal utopia as a blueprint for achieving more equitable and comprehensive justice. The text emphasizes the need to overcome the contradiction between practical reality and the duties of judicial institutions to achieve this goal. The primary focus is on investing moral energies to build a justice-based society characterized by institutions characterized by integrity and transparency.

The public policy networks also highlight the importance of adopting governance as an effective tool of modern governance, specifically in the field of justice, with the aim of enabling the judicial system to restructure itself in a way that enhances democracy and interaction with the state and society. This is achieved by achieving a balance between independence, separation, and coordination, while ensuring cooperation between the various stakeholders.

***Keywords**: E-litigation, Justice governance, Legal utopia.*

ط.د / هبـــــة جفـــال

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة 20 أوت 1955 سكيكـــدة .

البريـــد الإلكـتروني

H.djeffal@univ-skikda.dz

المحور الثالث : آليات ووسائل حوكمة الجهاز القضائي والإدارة القضائية

عنوان المداخلة : التقاضي الإلكتروني بين متطلبات العصرنة وتحقيق مبادئ المحاكمة العادلة

الملخص :

يُعد التقاضي الإلكتروني، أو ما يُعرف بالعدالة الرقمية، تحولاً جذرياً في الأنظمة القضائية يهدف إلى تسريع الإجراءات وتسهيل الوصول إلى العدالة. يعتمد هذا النظام على استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني، لإدارة جميع مراحل الدعوى من رفعها وتقديم المستندات، إلى حضور الجلسات عن بعد وإصدار الأحكام. يهدف هذا التوجه إلى مواكبة متطلبات العصرنة من خلال تحقيق الكفاءة وتقليل التكاليف والجهد.

ومع ذلك، يثير هذا التحول تساؤلات حول مدى الحفاظ على مبادئ المحاكمة العادلة. فمن الضروري توفير بنية تحتية تقنية آمنة وموثوقة تضمن سرية البيانات وحمايتها من الاختراق. كما يجب سن تشريعات واضحة تنظم جميع جوانب التقاضي الإلكتروني لضمان شرعية الإجراءات.

ويتطلب الانتقال الناجح تأهيل الكوادر البشرية من قضاة ومحامين وموظفين للتعامل مع الأنظمة الجديدة بكفاءة. ويبرز التحدي الأكبر في الموازنة بين سرعة الإجراءات التي يوفرها التقاضي الإلكتروني وضمان حقوق الدفاع الأساسية، مثل المواجهة المباشرة وعلانية الجلسات. إن تحقيق هذه المعادلة الصعبة هو جوهر نجاح تجربة التقاضي الإلكتروني في تحقيق عدالة ناجزة دون المساس بالضمانات القضائية.

الكلمات المفتاحية : تقاضي الكتروني، عصرنة، عدالة، محاكمة عادلة.

E-litigation between the requirements of modernization and the realization of fair trial principles

Summary

E-litigation, or digital justice, is a transformative shift towards modernizing judicial systems by leveraging technology to manage legal proceedings, thereby accelerating procedures and reducing costs. However, this modernization must be

carefully balanced with the imperative to uphold fair trial principles. Key requirements include establishing a secure technical infrastructure for data protection and enacting clear legislation to govern electronic procedures. Ultimately, the success of e-litigation hinges on it's ability to deliver expeditious justice while fully preserving fundamental judicial guarantees and the essential rights of defense.

***Keywords**: E-Litigation, Modernization, Justice, Fair Trial.*

د / سعاد حايد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

البريد الإلكتروني

Souad.haid@univ-jijel.dz

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

مداخلة بعنوان : الإطار المفاهيمي للحكامة القضائية

الملخص :

نتناول في هذه الورقة البحثية مدى تعزيز الحكامة القضائية في الجزائر عن طريق التوجه نحو رقمنة الخدمات في قطاع العدالة الجزائري والآثار المترتبة على ذلك .

حيث ان المشرع الجزائري قد عزز النصوص القانونية الكلاسيكية بنصوص جديدة تتماشى ومبادئ الرقمنة وتكرس أهداف الحوكمة القضائية، بدء بخدمات النيابة العامة الإلكترونية والمحاكمة المرئية وسماع الشهود عن بعد وخدمات التصديق الإلكتروني وتصحيح وثائق الحالة المدنية الصادرة عن وكيل الجمهورية إلكترونيا أيضا وغيرها .

وقد توصلنا من خلال ذلك إلى أن المشرع الجزائري بمسايرته للتطورات الرقمية في العالم قد خطى خطوة عملاقة في سبيل تكريس الحكامة القضائية في قطاع العدالة الجزائري .

الكلمات المفتاحية : رقمنة الخدمات القضائية، رقمنة الخدمات الإدارية، النيابة العامة الإلكترونية، الحوكمة القضائية .

The move towards digitization of services in the Algerian justice sector – reality and prospects

***Abstract**:*

This paper discusses the enhancement of judicial governance in Algeria through the shift towards the digitization of services in the Algerian justice sector and the resulting impacts.

The Algerian legislator has reinforced classical legal texts with new provisions that align with the principles of digitization, thereby enshrining the goals of judicial governance. This includes the implementation of electronic public prosecution services, virtual trials, remote witness testimonies, electronic certification services, and the

electronic correction of civil status documents issued by the public prosecutor, among others.

Our findings suggest that, by adapting to global digital advancements, the Algerian legislator has taken a giant step toward solidifying judicial governance in the Algerian justice sector.

***Keywords**: Digitization of judicial services, digitization of administrative services, electronic public prosecution, judicial governance.*

د / سعاد حايد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

البريد الإلكتروني

Souad.haid@univ-jijel.dz

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة القضائية

مداخلة بعنوان : الإطار المفاهيمي للحكامة القضائية

الملخص :

نتناول في هذه الورقة البحثية مدى تعزيز الحكامة القضائية في الجزائر عن طريق التوجه نحو رقمنة الخدمات في قطاع العدالة الجزائري والآثار المترتبة على ذلك .

حيث ان المشرع الجزائري قد عزز النصوص القانونية الكلاسيكية بنصوص جديدة تتماشى ومبادئ الرقمنة وتكرس أهداف الحوكمة القضائية، بدء بخدمات النيابة العامة الإلكترونية والمحاكمة المرئية وسماع الشهود عن بعد وخدمات التصديق الإلكتروني وتصحيح وثائق الحالة المدنية الصادرة عن وكيل الجمهورية إلكترونيا أيضا وغيرها .

وقد توصلنا من خلال ذلك إلى أن المشرع الجزائري بمسايرته للتطورات الرقمية في العالم قد خطى خطوة عملاقة في سبيل تكريس الحكامة القضائية في قطاع العدالة الجزائري .

الكلمات المفتاحية : رقمنة الخدمات القضائية، رقمنة الخدمات الإدارية، النيابة العامة الإلكترونية، الحوكمة القضائية .

The move towards digitization of services in the Algerian justice sector – reality and prospects

***Abstract**:*

This paper discusses the enhancement of judicial governance in Algeria through the shift towards the digitization of services in the Algerian justice sector and the resulting impacts.

The Algerian legislator has reinforced classical legal texts with new provisions that align with the principles of digitization, thereby enshrining the goals of judicial governance. This includes the implementation of electronic public prosecution services, virtual trials, remote witness testimonies, electronic certification services, and

the electronic correction of civil status documents issued by the public prosecutor, among others.

Our findings suggest that, by adapting to global digital advancements, the Algerian legislator has taken a giant step toward solidifying judicial governance in the Algerian justice sector.

***Keywords**: Digitization of judicial services, digitization of administrative services, electronic public prosecution, judicial governance.*

د / بشـــيرة صفـــرة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة يـحـي فـــارس المديـــة
البريـــد الإلكـتروني
Bachirasefra53@gmail.com

المحور الخامس : الحكامة القضائية وتحديث الادارة القضائية ورقمنتها – الآفاق و الرهانات –

عنوان المداخلة : الرقمنة كآلية لتعزيز الحوكمة في قطاع العدالة في التشريع الجزائري

الملخص :

فقد كرس المشرع الجزائري تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء العمل القضائي خلال كافة المراحل الإجرائية للمتابعة الجزائية من بداية تحريك الدعوى، الى غاية صدور الحكم وتنفيذ العقوبة، واستحدث القانون رقم 15-03 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة إدماج وسائل الإعلام والاتصال في المنظومة القضائية خلال كافة المراحل الإجرائية لسير الدعوى، ومنها مرحلة ما قبل المحاكمة، حيث تم تفعيل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في هذه المرحلة، بموجب القوانين المعدلة لقانون الإجراءات الجزائية .

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، العصرنة، العدالة، التحول الرقمي، التقاضي الإلكتروني

Digitization as a mechanism for strengthening governance in the justice sector in Algerian legislation

Abstract:

The Algerian legislator has dedicated information and communication technology to performing judicial work during all procedural stages of criminal follow-up, from the beginning of the case, until the issuance of the judgment and the execution of the penalty. Law No. 15-03 of 01/02/2015, relating to the modernization of the justice sector, introduced the integration of media and communication into the judicial system during all procedural stages of the case, including the pre-trial stage, where the use of information and communication technology was activated at this stage under the laws amending the Code of Criminal Procedure.

***Keywords**: Digitization, Modernization, Justice, digital transformation, Electronic litigation*

د / أحمـــد بن زيـــان
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة مصطفى اسطنبولي معسكر
البريـــد الإلكـتروني
ahmed.benziane@univ-mascara.dz

د / العيـد لطـير
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعـة مصطفى اسطنبولي معسكر
البريـــد الإلكـتروني
laid.elmir@univ-mascara.dz

المحور الثاني : الأهداف والمبادئ القضائية للحوكمة القضائية

عنوان المداخلة : المقاربة المنهجية بين الشفافية والمساءلة وأثرها في تحقيق الحوكمة القضائية

الملخص :

تعد الحوكمة القضائية من المداخل المهمة لإصلاح النظام القضائي وتعزيز ثقة المجتمع في المؤسسات القضائية . كما نجد أن مبدأ الشفافية والمساءلة تعتبران الركيزتين الأساسيتين لتحقيق حوكمة قضائية فاعلة ومستدامة . فالشفافية تبنى على ضمان وضوح الإجراءات القضائية وإتاحة المعلومات للرأي العام، بما يتيح الرقابة الفعالة على أداء القضاة ويحول دون تفشي ظاهرة الفساد أو التعسف في استخدام السلطة القضائية .

أما المساءلة فتعني إخضاع سلك القضاء ومستخدمي المؤسسات القضائية للمحاسبة القانونية والأخلاقية على قراراتهم وأعمالهم، مع توفير آليات فعالة للطعن والمراجعة أمام هيئات عليا .

وتؤكد المواثيق الدولية والتجارب المقارنة أن ترسيخ هذين المبدأين يحقق التوازن المطلوب بين استقلال القضاء وضرورة خضوعه للمساءلة الديمقراطية، كما يعزز ثقة المتقاضين في النظام القضائي ويكرس العدالة المطلوبة .

غير أن تطبيق هذين المبدأين يواجه تحديات عديدة، منها قصور الإطار التشريعي وضعف الثقافة المؤسساتية وغياب آليات رقابة المجتمع المدني، مما يستوجب إصلاحات هيكلية شاملة تشمل التشريع والممارسة والثقافة القانونية .

وكنتيجة حتمية لما سبق نجد أن الانتقال نحو حوكمة قضائية رشيدة يتطلب إرادة سياسية حقيقية وتكاملاً بين الشفافية والمساءلة باعتبارهما وجهين لعملة واحدة لا غنى عنهما لتحقيق العدالة والنزاهة في المنظومة القضائية .

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول السؤال التالي : كيف يمكن لمبدأي الشفافية والمساءلة أن يشكلا مدخلاً فعالاً لتحقيق الحوكمة القضائية وتعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي ؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين :

- المبحث الأول : مبدأ الشفافية كركيزة للحوكمة القضائية
- المبحث الثاني : مبدأ المساءلة وعلاقته بالاستقلال القضائي

الكلمات المفتاحية : الشفافية، المساءلة، الحوكمة القضائية، استقلال القضاء، رقابة داخلية .

The Methodological Approach Between Transparency and Accountability and Its Impact on Achieving Judicial Governance

Abstract:

Judicial governance is one of the important approaches to reforming the judicial system and strengthening public confidence in judicial institutions. We also find that the principles of transparency and accountability are the two fundamental pillars for achieving effective and sustainable judicial governance. Transparency is based on ensuring the clarity of judicial procedures and making information available to the public, thereby enabling effective oversight of the performance of judges and preventing the spread of corruption or abuse of judicial power.

Accountability means subjecting the judiciary and judicial institution employees to legal and ethical accountability for their decisions and actions, while providing effective mechanisms for appeal and review before higher authorities.

International conventions and comparative experiences confirm that the establishment of these two principles achieves the necessary balance between judicial independence and the need for democratic accountability, enhances litigants' confidence in the judicial system, and enshrines the required justice.

However, the application of these two principles faces many challenges, including the inadequacy of the legislative framework, the weakness of institutional culture, and the absence of civil society oversight mechanisms, which necessitates comprehensive structural reforms encompassing legislation, practice, and legal culture.

As an inevitable consequence of the above, we find that the transition to sound judicial governance requires genuine political will and the integration of transparency and accountability as two sides of the same coin that are indispensable for achieving justice and integrity in the judicial system.

The main issue addressed in this research revolves around the following question: How can the principles of transparency and accountability serve as an effective gateway to achieving judicial governance and strengthening citizens' trust in the judicial system?

To address this issue, this research will be divided into two main sections:

- *Section I: The principle of transparency as a pillar of judicial governance*
- *Section II: The principle of accountability and its relationship to judicial independence*

Keywords: *Transparency, Accountability, Judicial governance, Judicial independence, Internal oversight.*

د / رحـــال سهـــام

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

جامعـة مصطفى اسطنبولي معسكر

البريـــد الإلكـتروني

Sihemrahal82@gmail.com

المحور الثالث : آليـات ووسائـل حوكمـة الجهـاز القضـائي والإدارة القضائيـة

عنوان المداخلة : آليـــات عصرنـة قطـاع العدالـة في الجزائـــر

الملخص :

شهد قطاع العدالة في الجزائر مساراً متصاعداً من الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق عصرنة شاملة للمنظومة القضائية، استجابةً لمتطلبات الحكم الراشد وتكريس مبادئ الشفافية والنجاعة. وتتجسد هذه العصرنة من خلال جملة من الآليات الاستراتيجية، يأتي في مقدمتها رقمنة خدمات العدالة عبر تطوير منصات إلكترونية مخصّصة لتسجيل الدعاوى، وتسيير الملفات القضائية، وتمكين المتقاضين من الولوج إلى خدمات التقاضي عن بعد. كما تم اعتماد نظم معلوماتية متقدمة للسجلات القضائية بهدف تحسين دقة المعطيات وسرعة تداولها بين مختلف الجهات القضائية. ويواكب هذا التحديث الرقمي جهوداً إضافية لتطوير البنية التحتية للمحاكم وتجهيزها بوسائل الاتصال الحديثة، فضلاً عن تعزيز التكوين المتخصص والمستمر للقضاة وموظفي القطاع لضمان التكيّف مع التحولات التكنولوجية المتسارعة. وتمثل هذه الإصلاحات ركائز أساسية لبناء عدالة عصرية فعّالة ومرتكزة على المعايير الدولية، بما يسهم في رفع جودة الأداء القضائي وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسة القضائية

الكلمات المفتاحية : قطـاع العدالـة، العصرنـة، الجزائـــر.

The Methodological Approach Between Transparency and Accountability and Its Impact on Achieving Judicial Governance

***Abstract**:*

The justice sector in Algeria is undergoing a progressive reform process aimed at achieving comprehensive modernization of the judicial system, in alignment with the principles of good governance, transparency, and institutional efficiency. This modernization is operationalized through a series of strategic mechanisms, foremost among them the digitalization of judicial services via the development of electronic

platforms dedicated to case filing, judicial file management, and facilitating access to remote litigation services. Advanced information systems for judicial records have also been implemented to enhance data accuracy and expedite the circulation of information among judicial bodies. These technological transformations are further supported by efforts to upgrade court infrastructure, equip judicial institutions with modern communication tools, and reinforce specialized and continuous training programs for judges and judicial personnel to ensure effective adaptation to rapid technological advancements. Collectively, these reforms constitute essential pillars for establishing a modern, efficient, and internationally aligned justice system, capable of improving judicial performance and strengthening public confidence in the judiciary.

***Keywords** : The justice sector, Modernization,; Algeria*